الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

- تقاطع الإستراتيجيات في حرب غزّة
- المياه اللبنانيّة في العقيدة الصهيونيّة و"تكتيك" إسرائيل القانونيّ
- مقاربة نقدية في تقييم الوضع المائي في لبنان

مجلة الجيش
LEBANESE NATIONAL DEFENSE
العدد التاسع والستون - تموز/يوليو 2009

إعلام غزة

لا يختلف اثنان حول أهمية الإعلام على صعيد العلاقات بين الشعوب والدول، سلماً وحرباً، ثقافةً واقتصاداً... والأهمية تلك، كما يقولون، ليست ابنة اليوم، فلا الراديو وحده هو الذي أوجدها، ولا التلفزيون، ولا الفاكس، ولا الإنترنت... لقد كانت قبل ذلك بكثير، مع الصحيفة ومع الكتاب، ومع كل ورقة وقلم، ومع كل كلمة تلقى فوق منبر أو تنشر عبر متكلم. لكنها بالتأكيد ازدادت اليوم، وتطورت، وبلغت حدوداً يسأل المراقب معها: هل تستطيع هذه الأهمية تخطي التطور الذي عرفناه، وما يخبئ لها المستقبل يا ترى، أو ماذا يخبئ لنا معها ؟

هذا الإعلام، في أهميته، هو الذي يقف مرات ضد حقوق الشعوب، وهو الذي يقف مرات إلى جانبها، كما نسمع اليوم في فلسطين، وكما نرى. فإسرائيل لم تستطع، بكل ما لها من سيطرة على الوسائل الإعلامية في العالم، أن تميل بالخبر إلى جانبها، ولا بالمعلومة، ولا بالصورة. والصورة هي وسيلة الوسائل، وحقيقة الحقائق، وهي عنوان العناوين، وهي التي تلخص كل شرح وتفصيل، وتحيط بكل حكاية ورواية.

لقد استطاعت إسرائيل، إلى زمن، أن تغطي الحقيقة برداء مزيف، فغيّرت تحالفات، وأثّرت في مواقف، وزوّرت وعكست وشوّهت وأزالت ومحت... لكن الرداء بلي وتمزق، واللون القاتم سال وأمّحى، واختفت الظلال من حوله وظهر ما لم يكن يظهر، وبان ما كان يجب أن يبين. فمحاولة الإبادة العرقية والقتل الجماعي، في الحرب على غزة من يستطيع إنكارهما؟ وميزان القوى غير المتوازن، لا بل الوسائل العسكرية المحرمة ضد الشعب الأعزل؟ ضرب الأحياء بمستشفياتها ومدارسها ومعابدها وكل مبانيها؟ من له أن يلغي مشهد أم تستشهد مع أبنائها، أو جريح ينزف حتى الموت، من عشرات الكاميرات الملتزمة أو المحايدة على السواء، وهل لإسرائيل أن تشوه شاشات محطات التلفزة العربية والأجنبية جميعاً، كما شوّهت الوجوه والبيوت والحقول والحقائق؟ وهل لها أن تلزم جميع العالمين بالإصغاء إلى المحطات المؤيدة لها والمبررة لإجرامها والنافخة في أبواقها، من دون غيرها؟

يقول البعض: إن كل ذلك لم يؤثر في العدوان ولا في شرّه، ولا في تمكنه من سفك دماء أبناء غزة. لكن البعض الآخر يقول: إن ذلك هو الذي أدى إلى " تكشير" إسرائيل عن أنيابها بهذا الشكل، وهو الذي يؤدي في الوقت عينه إلى اقترابها من الفشل المحتوم. لقد بادرت إلى استنفاد كل وسائل الدمار قبل أن تدور الدوائر عليها ويتفرّق العالم من حولها ومن حول مؤيديها. إن تلك الشعوب الهادرة احتجاجاً في كل شارع، والثائرة في كل محلة، والسائرة إلى سفاراتها تندد وتحتج وترفض وتتوعد، ليست في الحجم البسيط، ولا في العدد القليل ولا في التأثير المحدود، ولا شك في أن إسرائيل تجمع صور تلك المشاهد وتحتفظ بها، لا للفخر والاعتزاز بالتأكيد، إنما لمحاولة الدرس والتمحيص وإحصاء العبر التي يأتي في مطلعها: الويل للظالم!

العميد الركن صالح حاج سليمان
مدير التوجيه

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين	أ.د. ميشال نعمة	أ.د. نسيم الخوري
د. إلهام منصور	د. حسن منيمنة	العميد (ر.م.) نزار عبد القادر

رئيس التحرير : أ.د. ميشال نعمة

مديرة التحرير : نايلا عسّاف

شــروط النشــر

1- " الدفاع الوطني اللبناني " مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية, وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

2- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

3- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها, الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة, خصوصاً ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة c.v (التخصص, الدرجة العلمية, المؤلفات, الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

4- تحيل المجلة الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

5- تُعلم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّراً للنشر, محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسباً. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

6- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

7- لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

8- تعتبر " الدفاع الوطني اللبناني " جميع ما يُنشر فيها ناطقاً باسم أصحابه, ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

9- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع, ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كلياً أو جزئياً إلاّ بإذن منها.

• الأبحاث المنشورة في أعداد " الدفاع الوطني اللبناني" متيسرة على موقع : ***www.lebarmy.gov.lb***

www.lebanesearmy.gov.lb

عنوان المجلة: قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان، هاتف : 1701

العنوان الالكتروني: ***tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb***

السعر: 3000 ل.ل.

الاشتراك السنوي: في لبنـــان: للأفراد 35000 ل.ل. ـ للمؤسسات 75000 ل.ل.

في الخارج: 150 دولاراً أميركياً بما فيه رسوم البريد.

الاعلانات والاشتراكات: مجلة " الدفاع الوطني اللبناني ".

التوزيع: شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

مجلـــة
LEBANESE NATIONAL DEFENSE
العدد التاسع والستون - تموز/يوليو 2009

إعلام غزة

لا يختلف اثنان حول أهمية الإعلام على صعيد العلاقات بين الشعوب والدول، سلماً وحرباً، ثقافةً واقتصاداً... والأهمية تلك، كما يقولون، ليست ابنة اليوم، فلا الراديو وحده هو الذي أوجدها، ولا التلفزيون، ولا الفاكس، ولا الإنترنت... لقد كانت قبل ذلك بكثير، مع الصحيفة ومع الكتاب، ومع كل ورقة وقلم، ومع كل كلمة تلقى فوق منبر أو تنشر عبر متكلم. لكنها بالتأكيد ازدادت اليوم، وتطورت، وبلغت حدوداً يسأل المراقب معها: هل تستطيع هذه الأهمية تخطي التطور الذي عرفناه، وما يخبئ لها المستقبل يا ترى، أو ماذا يخبئ لنا معها ؟

هذا الإعلام، في أهميته، هو الذي يقف مرات ضد حقوق الشعوب، وهو الذي يقف مرات إلى جانبها، كما نسمع اليوم في فلسطين، وكما نرى. فإسرائيل لم تستطع، بكل ما لها من سيطرة على الوسائل الإعلامية في العالم، أن تميل بالخبر إلى جانبها، ولا بالمعلومة، ولا بالصورة. والصورة هي وسيلة الوسائل، وحقيقة الحقائق، وهي عنوان العناوين، وهي التي تلخص كل شرح وتفصيل، وتحيط بكل حكاية ورواية.

لقد استطاعت إسرائيل، إلى زمن، أن تغطي الحقيقة برداء مزيف، فغيّرت تحالفات، وأثّرت في مواقف، وزوّرت وعكست وشوّهت وأزالت ومحت... لكن الرداء بلي وتمزق، واللون القاتم سال وأمّحى، واختفت الظلال من حوله وظهر ما لم يكن يظهر، وبان ما كان يجب أن يبين. فمحاولة الإبادة العرقية والقتل الجماعي، في الحرب على غزة من يستطيع إنكارهما؟ وميزان القوى غير المتوازن، لا بل الوسائل العسكرية المحرمة ضد الشعب الأعزل؟ ضرب الأحياء بمستشفياتها ومدارسها ومعابدها وكل مبانيها؟ من له أن يلغي مشهد أم تستشهد مع أبنائها، أو جريح ينزف حتى الموت، من عشرات الكاميرات الملتزمة أو المحايدة على السواء، وهل لإسرائيل أن تشوه شاشات محطات التلفزة العربية والأجنبية جميعاً، كما شوّهت الوجوه والبيوت والحقول والحقائق؟ وهل لها أن تلزم جميع العالمين بالإصغاء إلى المحطات المؤيدة لها والمبررة لإجرامها والنافخة في أبواقها، من دون غيرها؟

يقول البعض: إن كل ذلك لم يؤثر في العدوان ولا في شرّه، ولا في تمكنه من سفك دماء أبناء غزة. لكن البعض الآخر يقول: إن ذلك هو الذي أدى إلى " تكشير" إسرائيل عن أنيابها بهذا الشكل، وهو الذي يؤدي في الوقت عينه إلى اقترابها من الفشل المحتوم. لقد بادرت إلى استنفاد كل وسائل الدمار قبل أن تدور الدوائر عليها ويتفرّق العالم من حولها ومن حول مؤيديها. إن تلك الشعوب الهادرة احتجاجاً في كل شارع، والثائرة في كل محلة، والسائرة إلى سفاراتها تندد وتحتج وترفض وتتوعد، ليست في الحجم البسيط، ولا في العدد القليل ولا في التأثير المحدود، ولا شك في أن إسرائيل تجمع صور تلك المشاهد وتحتفظ بها، لا للفخر والاعتزاز بالتأكيد، إنما لمحاولة الدرس والتمحيص وإحصاء العبر التي يأتي في مطلعها: الويل للظالم!

العميد الركن صالح حاج سليمان
مدير التوجيه

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين	أ.د. ميشال نعمة	أ.د. نسيم الخوري
د. إلهام منصور	د. حسن منيمنة	العميد (ر.م.) نزار عبد القادر

رئيس التحرير : أ.د. ميشال نعمة

مديرة التحرير : نايلا عسّاف

شــروط النشــر

1- " الدفاع الوطني اللبناني " مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية, وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

2- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

3- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها, الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة, خصوصاً ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة c.v (التخصص, الدرجة العلمية, المؤلفات, الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

4- تحيل المجلة الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

5- تُعلم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّراً للنشر, محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسباً. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

6- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

7- لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

8- تعتبر " الدفاع الوطني اللبناني " جميع ما يُنشر فيها ناطقاً باسم أصحابه, ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

9- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع, ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كلياً أو جزئياً إلاّ بإذن منها.

• الأبحاث المنشورة في أعداد " الدفاع الوطني اللبناني" متيسرة على موقع : ***www.lebarmy.gov.lb***

www.lebanesearmy.gov.lb

عنوان المجلة: قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان، هاتف : 1701

العنوان الالكتروني: ***tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb***

السعر: 3000 ل.ل.

الاشتراك السنوي: في لبنـــان: للأفراد 35000 ل.ل. ـ للمؤسسات 75000 ل.ل.

في الخارج: 150 دولاراً أميركياً بما فيه رسوم البريد.

الاعلانات والاشتراكات: مجلة " الدفاع الوطني اللبناني ".

التوزيع: شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

المحتويـــات

العدد التاسع والستون ـ تموز/يوليو 2009

تقاطع الإستراتيجيات في حرب غزّة
أ.د. نسيم الخوري 5

المياه اللبنانيّة في العقيدة الصهيونيّة و"تكتيك" إسرائيل القانوني
د. طارق المجذوب 65

مقاربة نقدية في تقييم الوضع المائي في لبنان
د. مصطفى مروة 89

ملخصـــات
..... 116 – 113

تقاطع الإستراتيجيات في حرب غزّة

أ. د. نسيم الخوري*

"الحرب الخفيّة"، أو "الحرب البعيدة عن الأنظار"، أو "الحرب المسروقة والمهرّبة، أو المغلقة"، هي بعض الصفات التي يمكن للباحث أن يطلقها على حرب إسرائيل على غزّة التي بدأتها حصارًا ثمّ حوَّلتها جويّة مقدسة وفقاً للسمت اليهودي، أي فجر نهار السبت (27 كانون الأول/ديسمبر 2008)، حيث غطّت بقذائف طائراتها ثلثي القطاع في أربعة آلاف غارة نفَّذتها ستون طائرة، وتابعتها برًّا وبحرًا، ما أورث سقوط 1400 شهيد و5543 جريحًا ومشوّهًا ومعاقًا، معظمهم من النساء والأطفال، بالإضافة إلى التدمير الكامل لـ 4500 وحدة سكنية، وتصدُّع 24000 منزل بفعل القنابل الارتجاجية والحارقة، والخسائر الضخمة غير المسبوقة منذ الحرب العربية الإسرائيلية العام 1967[1]. ولقد صمدت المقاومة في غزّة مستمرّة في تكثيف وتيرة إطلاق الصواريخ نحو جنوب إسرائيل، واستسلم أهلها للترسانة الإسرائيلية ولآخر ابتكارات الأسلحة المتطورة، بحيث خرق بعض وسائل الإعلام العربية وغيرها تلك المذبحة القاسية بعرض مشاهدها وصورها المروّعة التي هزّت العالم، ودفعت الشعوب بمئات الألوف في

*يييييييييييي
يييييييييييييييييي
يييييييييييييييييي

1- كان إيهود باراك وزير الدفاع الإسرائيلي مهندس هذه الحرب الرئيس الذي أمر الجيش الإسرائيلي بالإعداد لهذه العملية العسكرية في القطاع قبل أشهر ستة من وقوعها، وتحديدًا بعدما جرت الاتصالات مع مصر للتوصل إلى تهدئة مع حماس دخلت حيِّز التنفيذ في 19 حزيران/يونيو 2009 . راجع: فتحي درويش، لا قيمة لهذا الإنتصار دون تحقيق الوحدة، صحيفة النهار، بيروت، 23 كانون الثاني/يناير 2009.

العواصم والمدن العالمية إلى المطالبة بالتحرُّك لوقف هذه الحرب البشعة بجرائمها ومحارقها وكوارثها، وتبدي الدعم والتأييد لنضال الغزّاويين، وتحاول مؤاساتهم في ما حلّ بهم. ولم يتردَّد فنانو العالم ومشاهيره من الإنشغال بملحمة غزّة، حتّى أن مغنيًا أميركيًا ذائع الصيت في العالم مثل مايكل هارت راح يغنّي متعاطفًا مع غزّة، ونقلت حفلاته وسائل الإعلام في الدنيا. وهكذا أوقفت إسرائيل مجازرها وعملياتها العسكرية، مستفيدةً من التجاذب والانقسام العربيين، معلنةً أنّ العملية مستمرة "حسب الحاجة". فسحبت قواتها من غزة انصياعًا لخيبتها من تحقيق النصر الشامل، وكذلك للكثير من المبادرات والنداءات التي كانت تتطلّع بعين واحدة وبقلق كبير إلى إطلاق صواريخ "حماس" الكثيف نحو الجنوبً الإسرائيلي، وتجاوبًا مع غضب الرأي العام العالمي وسخطه وضغوطاته على حكوماته.

تتوخَّى هذه الدراسة، وهي تواكب محطة مهمة من التحوُّلات الكبرى على مجمل المستويات في الصراع العربي الإسرائيلي، سواء على مستوى الإنقسامات العربية والإقليمية، أو على مستوى التنافر العربي الإيراني، أو على مستوى نظرة الدول العظمى - وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية - إلى منطقة الشرق الأوسط تتوخَّى الافتراض أن حربي تموز/يوليو 2006 وغزة 2008 ساهمتا مساهمة فاعلة في تلك التحوُّلات، وبات معهما قطاع غزة والجنوب اللبناني نقطتين تتقاطع عبرهما الاستراتيجيات المتجدِّدة التي لا يمكن فصل بعضها عن بعض، كما لا يمكن دراستها منفردة كأن نتناول استراتيجية الإعلام في حرب غزة بمعزلٍ عن استراتيجية إعلام حزب الله في الجنوب، أو بعيدًا عن استراتيجية الأنفاق، أو عن استراتيجية المبادرات والتسويات الكثيرة. ثمة تقاطع وتكامل في تفاصيل الحربين يدفعاننا إلى أن ننظر إلى الزمن الذي نحن فيه وكأنه مشابه للعام 1948 الذي درجنا على تسميته بتاريخ ضياع فلسطين، لكن معطى جديدًا بالغ الأهمية يضاف اليه هو المقاومة التي تنمو وتفترق عن

الكثير من الأوراق والاستراتيجيات المتكرِّرة منذ ذلك التاريخ، وآخر على جانب كبير من الأهمية هو انخراط العرب، بالمعنى الواسع الداخلي العربي والخارجي العالمي، في الفضاء على المستويات الإعلامية المختلفة، الأمر الذي يندرج في فضائل العولمة وموروثاتها الكبيرة.

في ضوء ما تقدّم، نتناول في هذه التقاطعات الاستراتيجية خمسة عناوين كبرى: الأول استراتيجية الإعلام بين التعتيم وكشف الأغطية، ومن ثمّ استراتيجية الأنفاق وصور الموت في غزة، لننتقل إلى البحث في استراتيجيات الحروب والمستوطنات والإنسحابات وألغازها، وبعدها نعمد إلى المعنى الاستراتيجي لعودة فلسطين إلى فلسطين، لنعمل أخيرًا على تفكيك عناصر الحرب الإعلامية وتفصيلاتها في غزة، وكيفية الإفادة منها في الإضاءة على مستقبل هذا الصراع التاريخي.

أوّلاً: إستراتجية التعتيم وكشف الأغطية

يمكن الافتراض أنّ غزّة، كمسألة، لم تكن تملأ العين والوجدان العالميين قبل هذه الحرب التي جاءت حلقة في سلسلة من الحروب التي ارتكبتها إسرائيل طوال العقود الستة من عمرها الحافلة بالحروب والمجازر بحق الفلسطينيين والعرب. وأمام هذه الإشكالية يمكن طرح السؤال: هل يعود الفضل في تحريك الرأي العام إلى وسائل الإعلام التي باتت قادرة على تخطّي معظم الاستراتيجيات العسكرية والإعلامية أو فضحها، أو كشف الكثير من جوانبها ونتائجها، أم أنه يعود إلى حسن توظيف هذه الوسائل واستخدامها ببراعة في قرن العولمة تحديدًا؟ ولو انسحب هذا السؤال على بعض الإعلام العربي، وخصوصًا في ميدان صراع الشاشات، هل يمكن القول بإن العرب، بعدما انخرطوا في الفضاء متسلِّحين ببعض إعلامهم، باتوا أكثر قدرةً وجدارةً على الانتقال إلى مكانٍ آخر أكثر جدوىً في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي المشبع بالهزائم والإنحدارات العربية؟

وإذا كان الأمر كذلك، هل يحقّ لنا بأن نعتقد بأنّ السلطات الإعلامية،

بمعناها الواسع، وأمام وطأة الحروب والدماء، هي قادرة على خوض الحروب وتحقيق سلطاتها بما يتجاوز السلطات التقليدية المعهودة المسكونة بالخيبات؟ وبالتالي ما هو مستقبل العرب من حيث تعاملهم مع الصورة، وكيف يوفّقون بين توفيقهم باستعمالها في الحالات الحرجة مع ثقافات استعمالها المغاير لهم في العالم على المستويات الثقافية والقانونية؟ وكيف بالتالي يمكن فهم أن إعلامًا جديدًا يتأسس في مثلّث بغداد لبنان فلسطين المحتلة؟

1- الشاشات تسبق السياسات

لنقل أوّلاً، بإنّ استراتيجيات الإعلام، بمعناها التقني المتطوِّر، قد تضاهي، بل تتجاوز في أحيانٍ كثيرة، الاستراتيجيات العسكرية في كسب الرأي العام واستمالته عن طريق صناعة الصورة وصناعة الإعلام بشكلٍ عام يصحبهما شعور بالإنتماء وإخلاص في الأداء، وخصوصًا عندما نراعي بشكلٍ عام مسائل كبرى، مثل التركيز على تركيز المشاهد حول نقطة محدَّدة مع استعمال التحريض والتحفيز والتبرير، وعدم نخل الصور والمشاهد أو تصفيتها وحجبها، وذلك عن طريق ممارسة مهارات التكرار والهزء، أو تحقير الخصم وفنون الحروب والدعايات النفسية في التغطية والكشف، وحسن استخدام العلاقات العامة كعلوم التوجُّه إلى الدبلوماسية العالمية، وفي تجنيد الإعلام لغسل الأبصار والأدمغة والاستعانة بخلق الشائعات والتضليل وقلب الحقائق وتسويق الأوهام، وغيرها من فنون الإعلام أو علومه التي كادت أن تحوط بمجمل الجوانب الذكية والبرّاقة من العلوم الإنسانية كافة. لكنّ الابتعاد عن مسرح المعارك، ووضع الحرب أوزارها والانصراف إلى لملمة بقايا المشاهد والصور، يجعلنا أمام مسائل استراتيجية متجدِّدة المساحات، تختلط فيها الموضوعية بشيءٍ من الذاتية يمكن أن تشكِّل، في ما يتعلّق بغزّة أو بفلسطين ومستقبلها تحديدًا، أبوابًا لمجموعة من الاستراتيجيات المشابهة في ملامحها بعض ما حصل في

تموز/يوليو 2006 وقبله بكثير في تاريخ الجنوبيين في لبنان، ولتشكّل كلها نظرةً جديدة إلى ما نحن فيه اليوم.

ولنقل ثانيًا، إن هذه الصفات التي ألصقناها ببدايات حرب غزّة، قبل تدخُّل العرب إعلاميًا، تكاد تفسّر أو توحي باستراتيجية إعلامية إسرائيلية قوامها التجهيز الكامل للخطط الإعلامية والإعلاميين بما يتناسب مع حدود الحرب المرتقبة وعدتها وتوقيتها وأهدافها السياسية المتوخَّاة منها. ويتمّ عند إعلان هذه الحرب حجب المعلومات والصور التي سترافقها، وتستمرّ إسرائيل بعدها في دفاعات إعلامية متنوعة بتنوع وسائل الإعلام والأشخاص، فتشكّل استراتيجيتها تلك محطةً مهمة تطرح الكثير من الإشكاليات والمتغيِّرات في الصراع العربي – الإسرائيلي، وتتجاوز عملية تغطية الحقائق الدموية والمشاهد العنيفة التي رافقت هذه الحرب إلى مستوى لافت من الانحياز الكبير أو الصمت في هذا المجال لبعض أجهزة الإعلام العربية والعالمية التي يمكن أن تقع في خانة التواطؤ، خصوصًا في هذه المراحل الممهِّدة لنشوبها.

لقد سبقت الشاشات السياسات، حتّى في قلب إسرائيل حيث كان هناك من لم يستطع الصمت عن هول ما حصل، على الرغم من وسائل الردع الصحافي وتأثيراتها الداخلية والخارجية. وقد يكون أفضل مثالٍ نسوقه عرضًا كفتقٍ ظاهر في استراتيجية التعتيم الإسرائيلية، في هذا المجال، تعرّض مذيعة التلفزيون الإسرائيلية الشابة يونيت ليفي من القناة الثانية الإسرائيلية لحملة تحريضٍ شعبية دموية بسبب جملة جاهرت بها خلال البث، وصاحبتها دمعةٌ حملت بعض التعاطف مع صور ضحايا العدوان الإسرائيلي من النساء والأطفال الممزَّقة أجسادهم من جراء الغارات الإسرائيلية في قطاع غزة. هي لم تعبِّر عن موقف معارض للحرب، ولم تنتقد الجيش الإسرائيلي، أو تشكّك في رواياته عن الحرب - مع أن رواياته العسكرية كانت تثير الكثير من الشكوك والتضليل في المجتمع الإسرائيلي، حتّى أنّ صحيفة هآرتس في 30 كانون الأول/ديسمبر 2008 خرجت بمقالٍ

افتتاحي يشكِّك في صدقية المعلومات التي يطلقها هذا الجيش - بل كل ما فعلته هو إطلاق جملة هي: "من الصعب أن نقنع العالم بعدالة موقفنا في هذه الحرب، عندما يكون عدد القتلى الفلسطينيين 350 مقابل قتيل إسرائيلي واحد". وبسبب هذه الجملة، وقّع أربعون ألف مواطن إسرائيلي على عريضة تطالب بمعاقبة المذيعة الإسرائيلية التي "ضعف شعورها القومي"، وبإقالتها مع أنها من أنجح المذيعات في إسرائيل إذ أنها تدير نشرة الأخبار وتقابل أبرز الشخصيات السياسية والعسكرية والخبراء، ولا تساير ولا تهادن ولا تجرح ولا تعادي ضيوفها، وقد نجحت في إبقاء القناة الثانية الأكثر مشاهدةً. ولكن هذا كله تبخّر بسبب تلك الجملة الصحيحة والموضوعية والمهنية للغاية لأن أكثر من نصف الضحايا كانوا حقيقةً من النساء والأطفال. وما حصل مع ليفي ينسحب أيضًا على المذيعة أشورات كوتلر في القناة العاشرة الإسرائيلية، عندما ضمّنت نشرتها قولها: "لا بدّ من التفاوض مع "حماس" قبل أن نضحّي بمئات الإسرائيليين على مذبح ذكورة إسرائيل. لا يمكننا في عصر الصورة أن نغطّي الصور في الإنترنت والهواتف المحمولة والشاشات التي تسحر العالم"[2].

2- الحروب الخيالية والحروب الواقعية

قد تقود الصفات الإعلامية الخاصة بحرب غزَّة، والتي أشرنا اليها في السطر الأول من هذه الدراسة، طبيعيًا، في مقاربتها ووقعها أو في وظائفها الأفقية، إلى التخفيف من صورة الكوارث والمذابح والتشوُّهات والأهوال التي وقعت، والتي تمّ حجبها، بالإستناد إلى مراعاة القوانين الدولية التي وضعت عتبات تفاهم بين ما هو مسموح أو محظّر نشره وبثّه أمام المشاهدين في العالم، بما لا يكسر العين والنفس والمشاعر، وهذه مسألة تختلف من شعب إلى آخر، ومن عين إلى أخرى، ومن ثقافة إلى أخرى. لكن كشف الأغطية العربي الفج والصادق فعلاً عمّا حصل في غزّة، يرشدنا إلى

2- حرية الإعلام الإسرائيلي تحت المجهر، الشرق الأوسط، لندن، 2009/1/31.

زلزالٍ حقيقي ضرب قطاع غزّة، وتنكّب له بعض الشاشات العربية بحماس وشجاعة غير مسبوقة ما أحرج أو "ضرب" الإعلام العربي والعالمي في الصميم بحيث وجد نفسه منقادًا بدوره، في نهاية المطاف، إلى المساهمة ولو الثقيلة أو البطيئة أو المتردِّدة في كشف بعض الأغطية عمّا أورثه هذا الزلزال من مساحات دموية ودمار هائل، خصوصًا بعدما تبدّى المشهد مخيفًا عندما وضعت الحرب أوزارها بعد 22 يومًا من وقوعها. وقد يمكن الإستنتاج، في مسار تحرّك الشاشات العربية، أن تلك المتردِّدة منها أساسًا في نقل الوقائع، كانت تعكس ترددًا وارتباكًا رسميين من قبل مجموعات من الأنظمة التي بانت وكأنها تحرق أصابعها مرّتين: مرّةً حيال عجزها أمام تململ شعوبها وتحرُّكها حيال ما كان يرد من صور عن مجازر غزّة، ومرّة أخرى حيال عجزها عن الاستمرار بثبات في التزاماتها غير المعلنة تجاه الإدارات الغربية، والتزامات الأوراق والأفكار المرسومة المستوردة لقضايا الشرق الأوسط.

لكن اللافت أن ارتدادات هذا الزلزال في العين العالمية، عبر وسائل الاتصال المتنوِّعة، تجاوزت بكثير ما كان يتمّ بثّه أو حجبه، وحرّكت التظاهرات والاحتجاجات والإرباكات في العالم إلى درجة انجذبت اليها الأنظار، بينما كانت الأعين العربية تنجذب إلى غزّة كما تتابع، في الوقت نفسه، الانشقاقات الكبرى التي حصلت بين الأنظمة والزعماء والملوك العرب، وتنصرف إلى الساحات والمواقف العالمية، وتنتظر وتترقَّب وفق ما أسميناه الزلزال. صحيح أن العين تلتقط اللحظة وتؤبِّدها وتدفع بها نحو العقل والعاطفة والشعور استدرارًا لردود فعلٍ طبيعية أو موقف أو سلوك، لكن الذاكراة سرعان ما ترقد وتذهب إلى نسيان لتنشغل بمدى بصري دائم وغني هو إعلام ما بعد الحروب. وفي هذا المجال، ليست إلا الصورة قادرًة على سلخ اللحظة وتجميدها وحقنها بنبض الحياة لتغزو المساحات اللامحدودة، وتحرّض الآخرين على تقاسم ملامحها، خصوصًا عندما تكون تلك اللحظة الملموسة محشوَّة بالدم والأشلاء والصراخ. وعلى الرغم

من قوّة الصور ووظائفها الضاغطة على الجماهير في وفرتها وهدأتها، كما على مراكز القرار على السواء، فإنها بالمعنى الحقيقي للكلمة تبقى عاجزة عن نقل تفاصيل الحروب والصراعات بالكامل. نحن نلتقط نتفاً من المشاهد إذن، إلاّ إذا تيسّرت لنا رؤيتها بطريقة بانورامية عبر الأفلام التي قد تلتقطها الأقمار الصناعية، وهنا تبرز مهارة المصورين وحذقهم في التقاط المشاهد، كما تبرز مهارة السرعة في بث الصور الفعالة والتعليقات عليها وتكرارها. يصعب إذن تركيب المشهد العام أو إعادة تركيبه في استراتيجيات ترتيب الصور، أو إعادة ترتيبها والخروج منها إلى تفاصيل الصراع بين استراتيجيات المشاهد فوق صحائف الورق وعلى الشاشات.

وقد تذكّرنا خطّة إسرائيل الإعلامية في غزّة باستراتيجية حرب "عاصفة الصحراء"[3] للتحالف الأميركي الأوّل في الخليج، التي بدت في الخطة الإعلامية "وكأنها لم تقع أو تحصل أصلاً"[4]، وهي جاءت في أعقاب غزو العراق للكويت عبر ما سمّي آنذاك "أوتوستراد الموت"[5] بحيث اعتمدت قوات التحالف، أيضاً، استراتيجية حجب الحقائق وتغطيتها وتقنينها. وكانت الكاميرات لا ترى إلاّ بعيون جنود التحالف. وما كان خروجها عن المسموح به من التقاط صور، أو بثّها، بما يثبط من عزائم الأميركيين أو يرفع من حدّة التظاهر والإحتجاج على الحرب في عواصم العالم، إلاّ مسألة بقيت تحت دوائر الرقابة المشدَّدة. ولأنّ الصور القوية الدموية تولد، في الغالب، ميتةً في ثقافة الغرب، إذ تقع ضحية اعتباراتٍ كثيرة تحول دون نشرها قبل ثلاثة أيام من وقوعها، فإنها تصل غالباً متأخرة، فتُهمل أو تخسر الكثير من قيمَتها الخبرية والتأثيرية، بالإضافة إلى عوامل التحيُّز التي تهمل نشر هذا النوع من الصور المدانة سلفًا وأساسًا[6]. وقد تستدعي هذه الخطة بالذات، في أذهاننا، صورة القرن الواحد والعشرين، أو صورة

3- وقعت هذه الحرب في 16 كانون الثاني/يناير 1991 .
4- نسيم الخوري، إنقلاب الصورة في معارك الصورة العربية الأميركية، مجلة الدفاع الوطني، العدد 45، تموز/يوليو 2003، ص 22.
5- في الثاني من آب/ أغسطس 1990.
6- 2003/3/23في www.aljazeeira.net.

نسف برجي مركز التجارة العالمي[7] في واشنطن وسقوطهما، والتي احتلت مراكز الصدارة والاهتمام وما زالت في وسائل الإعلام في العالم، لكن الإدارة الأميركية حجبت عن العين العالمية، منذ لحظة وقوع الاعتداء، مشهد نقطة دم واحدة أو إظهار جثة متشوِّهة، واكتفت، على الرغم من تقديسها الديمقراطية، وهول ما حصل، بتزويد وسائل الإعلام مشهد نسف مئة طابق وطابق أو نصف مليون طن من الجدران المتناثرة بالإضافة إلى صور أربعً طائرات مدنية تمّ خطفها واستخدامها في التفجير، وهو الأمر الذي قد كان غير ممكن تلافيه أو حجبه عن أنظار العالم، مهما كانت أبعاده ومراميه وتداعياته.

3- التحولات الإعلامية الاستراتيجية

على الرغم من المسافة الزمنية البسيطة التي تبعدنا عن هذا الزلزال الغزّوي، والذي يحتاج في قراءة تداعياته وعبره ودروسه إلى الكثير من التروِّي توخِّيًا للموضوعية العلمية، واستدرار العبر، فإنّ نقاطًا استراتيجية إعلامية جديدة يمكن إدراجها في هذا المجال:

أ- تحوّلات موقع لبنان الإعلامي

لم يأتِ مثلاً، غياب مصر، "أم الدنيا" وفقاً للتسمية الرسمية المصرِّح بها وزير خارجيتها أحمد أبو الغيط، ومقاطعتها القمة العربية الواحدة والعشرين الأخيرة في قطر، ذات بُعد استراتيجي يصبّ في التنافر القائم بين عرب المقاومة والممانعة وعرب السلام، بقدر ما جاء نابعًا من جرح أحدثته "إمبراطورية الجزيرة" الإعلامية التابعة لقطر في أثناء حرب غزّة والتي أمعنت في تهشيم صورة مصر أمام أعين العرب والعالم[8]، وخصوصاً في مواقف هذه الأخيرة من معضلة فتح معبر رفح. صحيح أن التباينات سياسية واستراتيجية بين العربين، ولو لم تقرّ مصر رسمياً بذلك، لكن الصحيح، أيضًا، أن "الجزيرة" وغيرها من وسائل الإعلام العربية، كانت

7- في 11 أيلول/سبتمبر 2002.
8- الصحف ووسائل الإعلام المتلفزتي 4 نيسان/أبريلي 2009.

تصوّب سهامها نحو النظام المصري مباشرةً، أو عبر نقل تصريحات السياسيين التي وصلت إلى حدود التخوين. يكاد المرء يرى لبنان، إعلاميًا، في خضم الأزمات العربية، لكنّه، وللمرة الأولى، استفاد، بشكلٍ غير مقصود، على الرغم من تشظيَّاته أو تعدديته السياسية الإعلامية، مِن هذا المناخ الإعلامي الجديد. كيف؟

كان لبنان، وإلى زمنٍ قريب، يُعتبَر "الدولة الإعلامية" أو الـ "Media state"، التي كانت تضطلعٍ بدور "المرآة المتورِّطة" التي يمكن أن ينعكس في صفحتها بوضوح وخبث، الكثير من التجاذبات والخلافات العربية السياسية والإيديولوجية، وغيرها من المتناقضات التي غالبًا ما كانت تصل بين العرب إلى حدود الإنقسام. وقد وفّرت له طبيعة نظامه السياسي، ومساحات الحرية الواسعة فيه، دورًا إعلاميًا كبيرًا في تاريخ العرب السياسي المعاصر أورثه الكثير من المتاعب والمشاكل التي كانت تصل بدورها إلى مستوى شن النزاعات والحروب الداخلية. وقد كان هذا الدور يتجاوز وظيفة الإنعكاس إلى وظيفتي المشاركة وإذكاء الصراعات والفتن بين اللبنانيين من ناحية، وبين الأنظمة العربية نفسها كما بينها وبعض الفئات من اللبنانيين من ناحية أخرى[9].

وعلى الرغم من أنّ لبنان لم يفقد بعد هذا الدور المميَّز إعلاميًا، فالعرب، في أقطارهم كافة، قد انخرطوا في الشاشات، مستعينين بالكثير من الخبراء والإعلاميين والإعلانيين اللبنانيين، وراحوا ينفقون الثروات الطائلة على وسائل الإعلام التي فتنوا بها. هكذا تحوّلت هذه الصراعات والتجاذبات والانقسامات في طبيعتها، وتوسَّعت في حدودها إلى أكثر من نقطة ودولة عربية لتصبح ذات طابع عربي وإقليمي بعدما كانت محصورة بلبنان إلى حدٍّ كبير.

بات لبنان جزءًا مهمًا ومتقدمًا، ولكنه ليس وحيداً في تعميم مصطلحي المقاومة مقابل المساومة، أو الإعتدال والممانعة مقابل القتال والدفاع،

9- نسيم الخوري، "الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، الفصل الرابع: الإعلام في لبنان وانهيارات الحرب والسلام، ص 193-236.

في المناخ الذي خيّم وما زال يخيّم على المنطقة والعالم في موضوع الصراع العربي - الإسرائيلي.

ب- "السانزورا" وتقاطع حربي لبنان وغزّة

يفترض عدم التردد في المجازفة العلمية وصف الهجومين على لبنان (12 تموز/يوليو 2006) وغزّة (27 كانون الأول/ديسمبر 2008) بالزلزال، والربط بينهما عسكريًا وإعلاميًا مع ما هناك من أوجه شبه وتباين في الشكل والمضمون، لا في النتائج، على مستوى التقديرات العربية التي استمرّت وتستمر في مجموعها نقاط تجاذب استراتيجية بين اللبنانيين والفلسطينيين، كما على المستويات العربية والإقليمية والدولية، مع العلم أن إسرائيل بذاتها إعترفت بعناصر حسيّة لتلك الهزائم، وأشارت اليها "واشنطن بوست" عندما تناولت استراتيجيات الحرب على حركات المقاومة، واستراتيجيات المقاومة في حرب تموز/يوليو التي عدّلت الإستراتيجيات العسكرية في غزة، كما شكّلت مرجعًا لأخذ العبر في استراتيجيات المستقبل كما في عمليات الإنفاق العسكري[10]. وقد تكون أخطر التداعيات الناتجة عن هاتين الحربين، في الجنوب اللبناني وغزّة، وخصوصًا ما يتعلّق منها بمعبر رفح، تلك الإتهامات والإتهامات بين حزب الله والنظام المصري التي بدأت في إبّان الحرب، لتبلغ ذروتها مع توقيف المقاتل سامي شهاب ورفاقه من حزب الله بتهمة حيازة اسلحة وذخائر بهدف القيام بتفجيرات في الأراضي المصرية من وجهة النظر المصرية، مقابل اعتراف السيد حسن نصرالله "بانتماء شهاب إلى حزب الله، ولكن الأسلحة والذخائر التي ضبطت في حوزته، أتت في إطار المساعدة المعترف بها للفلسطينيين والتي تقتصر على إيصال الأسلحة لرجال حماس، وهو يتحمَّلها سواء أكانت جريمة أو ذنبًا أو تهمة، ولو كان الهدف منها النيل من حزب الله، وتشويه صورته، مع أن حركات المقاومة، كما قال، تحظى باحترامٍ شديد لدى المصريين

10- عدد 8 نيسان/أبريل 2009.

والشعوب العربية، ولا نيّة في هذا المجال لأي عدائية مع العرب..."[11]. ينتج عن تلك التداعيات، بالتحليل الأفقي للأمور، محصلة تساهم في ردم الهوّة المذهبية المتنامية بين السنة والشيعة في موضوع الموقف من المقاومة، وتسويق الخيارات الصدامية المطروحة لمعضلة حل الصراع العربي - الإسرائيلي، والذي تتقدّم فيه إيران بخطوات مباشرة ملحوظة وقوية.

وقد نعزو السبب الجوهري في الربط بين الحربين، إلى أن الهزيمة المتنازع حول مصطلحها وأحقيتها أو عدمها بين الطرفين الكبيرين في لبنان (8 و14 آذار)، والتي مُنِيَ بها العدو الإسرائيلي في الجنوب اللبناني من قبل رجال المقاومة، سواء في التحرير العام 2000، أو في مقاومة العدو الإسرائيلي وطرده خائبًا من الجنوب في تموز/يوليو 2006، تمّت محاولة تعويضها بمضاعفة بطش إسرائيل العسكري في حرب غزّة بنيّة استعادة هيبة الجيش الإسرائيلي من ناحية، من دون القدرة على تحقيق الإنتصار على فصائل المقاومة في غزّة وفي طليعتها حماس، ومن ناحية أخرى باللجوء إلى تشديد الرقابة وسياسة التعتيم على وسائل الإعلام في إسرائيل والعالم وفق خطّةٍ مدروسة، تعويضًا عن الفوضى الإعلامية العارمة التي شابت حرب تموزٍ/يوليو 2006 إسرائيلياً، والتي يعتبرها الإسرائيلي ثغرة كبرى أورثته قسماً كبيراً من إخفاقاته، أو يتذرّع بأنها كانت في أسباب هزيمته الجوهرية.

يقول إلياهو فينوغراد "إن الجيش قد طبَّق في غزّة إعلاميًا دروس حرب لبنان الثانية، ومنع تسريب الصور والمعلومات. ولم يتنافس الصحافيون على تحقيق سبقٍ صحافي، وانخفضت التسريبات والاتصالات من قبل الضباط والجنود، خلافًا لما حصل في حرب لبنان من تسيُّبٍ إعلامي إسرائيلي، حيث كان الجنود والضباط يتكلَّمون في الهواتف منٍ الجبهة،

11- راجع وقائع المؤتمر الذي عقده السيد حسن نصرالله، لجلاء مسألة سامي شهاب، في الصحف اللبنانية بتاريخ 2009/4/11، والذي كانت قد بثّته مجمل الفضائيات اللبنانية مساء الجمعة في 2009/4/10، والذي ألهب الصحافة المصرية التي تناولت حزب الله والسيد حسن نصرالله بأقذع النعوت وأقسى العبارات التي لم نشهد مثيلاً لها منذ إنطلاقة المقاومة في لبنان.

ويخبرون الأهل بأحوالهم، وتبيَّن أن حزب الله كان يرصد المكالمات، ويترجم مضمونها، ويعرف من خلال الذبذبات الصوتية مواقع الجنود الإسرائيليين، ويستفيد من ذلك في إدارة الحرب إلى درجة تمكّن فيها من إنزال الهزيمة بجنودنا، إلى تدمير المركز الإعلامي الذي كنا أقمناه في شمال إسرائيل لإدارة حرب تموز/يوليو إعلامياً"[12]. لقد تعاطى الإعلام الإسرائيلي في الحرب على غزّة بأساليب مختلفة تمامًا، وبتوجيه وتأييد وتعاطف بارز. ومن يراجع بعض مواد الوسائل الإعلامية الإسرائيلية، يلمس بأنها كانت شريكة فعلية في صنع هذه الحرب كما في قراراتها وعند حدوثها وما بعد انتهائها، وهي شراكة أربكت الجيش الإسرائيلي الذي لم يحترم وسائل الإعلام كثيرًا على بعض مواقفها، لهذا كنا نراه يتشدَّد في فرض القيود على تغطية مجريات الأحداث، بعدما أقفل الأبواب الغزاوية في وجه الصحافة الإسرائيلية والأجنبية محاولاً الإطباق على القطاع، وطمس معالم الحرب الإجرامية، وتشويه أهدافها وصورها ومجراها الحقيقي بما يحمّلها زورًا عدم استهداف المدنيين وتخليصهم من المقاومة القائمة في ما بينهم، وفارضًا لذلك رقابةً عسكرية وإعلامية صارمة، بحيث كان لا يمرّ أو يبث أي تقرير من دون مقص "السانزورا" بالعبرية أو الرقيب بالعربية أي الـ Censure إلى درجة التعتيم الكامل[13]، وهو ما يتنافى مع مقتضيات القانون الدولي لحماية حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، والقوانين الدولية في حماية الصحافيين.

وإذا كانت الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية رمت إلى عزل غزّة بالكامل، والإنقضاض عليها في غفلة من انتباه العين السياسية العالمية، عن طريق حجب الرؤية عمّا يمكن أن تفعله هناك، فإنّ استراتيجية الأنفاق مقاومة في حدّ ذاتها، اعتمدها الفلسطينيون في غزّة لتآلفهم مع الموت، بما حوّل تلك الإستراتيجيات، وعطّل الكثير من مفاعيلها على المستوى العسكري، كما على المستوى الإعلامي، وإمكان بث الصور من مواقع كان يستحيل

12- حرية الإعلام الإسرائيلي تحت المجهر، المصدر نفسه.
13- شالوم يروشلمي، استراتيجية التعتيم، يديعوت أحرونوت، 2009/1/31 .

كشفها للعدو الذي يحاصر القطاع ويدكه بالقذائف.

ثانياً: استراتيجية الأنفاق وصور الموت

كانت الأنفاق في غزة وما زالت تعتبر، وأكثر من أي وقت مضى، الشريان الطبيعي الوحيد لحياة الغزّاويين ما لم تفتح المعابر بشكلٍ دائم. وسيبقى العالم يسمع ويرى أكثر من ذي قبل الإستمرار في تدمير بعض الأنفاق[14]، وما الفشل الإسرائيلي في غزة وانهيار استراتيجية التعتيم الإعلامية هناك سوى حافز لجذب العين العالمية أكثر فأكثر نحو حياة الأنفاق. ولا يفيد الإختلاف العربي حول المصطلحات ودور الإعلام الذي يراه البعض مساهمًا في تعميق الشروخ بين العرب، بينما يراه البعض الآخر صاحب دورٍ مقاوم يتجاوز المعالجات والسياسات العربية التقليدية لأزماتهم. لهذا كلّه، يفترض منّا عدم المجازفة في الإمعان بوضع بعض الإعلام المحلي والإقليمي أمام المحاسبة، بتهمة السقوط الأخلاقي والمهني القومي في أثناء تغطية الحرب، بل يستحسن المساعدة في إلقاء الأضواء الإعلامية على معاني الأنفاق وأبعادها ومرارات الحصار وأبعاده، وفضح الرضوخ الإعلامي المباشرٍ وغير المباشر للسيطرة الإسرائيلية على وسائل الإعلام الذي ولّد تضليلاً لافتًا على مستوى القراء والمستمعين والمشاهدين والصحافيين وصانعي القرار في العالم. وهذا ما يفترض أن يصبّ في مصلحة وحدة الفلسطينيين والعرب في البحث عن مستقبل مقبول سلمًا أكان هذا المستقبل أم حربًا ومقاومة. ومن المهم جدّاً العمل في زمن الحرب التي لا تفترض الركون إلى مباغتة الخصم مستفيدة من عصر الإتصالات والمخابرات والأقمار الصناعية، لكنّ الأهم هو كيفية العمل المضاعف والمنظّم في زمن السلم والهدوء والنقاش واستلال العبر والدروس.

وهنا نتساءل عن "استراتيجية" الأنفاق التي خرجت إعلاميًّا إلى الضوء، ولربما مصادفةً، بفضل وسائل الإعلام التي كانت غير قادرة على الفصل

14- كان الصاروخ الأخير لحماس الذي أعلن عن سقوطه، في أثناء كتابة هذه الدراسة، في 2009/4/11 ، كما قامت القوّات المصرية بتمير أحد الأنفاق 2009/4/9.

بين المجازر التي طاولت الغزّاويين في الحرب والتي كانت تطاولهم عبر صناعة الأنفاق بأنواع الموت والعذاب شتى، بحيث أنّ رفع الأغطية عن الحياة التي تفوق التصور هناك، كان لا يمكن أو لا يعقل إغفاله أو سلخه عن الكوارث والأمراض والفاقة والعذابات والقهر التي يعانيها مليون ونصف مليون بشري يشكّلون سكان غزة ويحشرون في ثلاثة وثلاثين بالمئة من مساحة فلسطين التاريخية، أو داخل الأنفاق، ومعظمهم يتحرّك في 45 كلم مربع هي مساحة مدينة غزّة.

1- السلاح قاطع أطراف الأطفال

صورتان شاملتان تسكنان من يدخل في تفاصيل تاريخ غزّة والغزّاويين: الصورة الأولى تمثّل الإنسان هناك يأتي من تراب ليعود إليه بعد أن يعيش حياته في قلب الأرض، وهو مشهد يضعنا، في استراتيجية بناء الأنفاق، أمام الأطفال الصغار الذين تراوح أعمارهم بين السابعة والخامسة عشرة يمضون ساعات طويلة يحفرون الأنفاق بأيديهم تحت الأرض، وكأنهم تراب طري ينبش في التراب ليبني مدينته ويحصّن حياته ومقاومته. يسميهم الكاتب الفرنسي جورج مالبرونو "أهل "الطفولة البائسة" التي لا تحتمل ولا تنتهي ملامح مشهدها البائس حيث تسعفهم أجسادهم الصغيرة في صناعة الأنفاق إذ يحفرون في الرمل أجيالاً مجبولة بالبؤس التاريخي والمقاومة الطبيعية"[15]. وكأن هؤلاء قد اقتبسوا غريزتي النمل والنحل في هموم البقاء والتواصل والتبادل تحت التراب، وهم يتجاوزون، بالطبع، كلّ حبر وقول وتحليل في تثبيت قانون الحياة وقوّة الإنسان. فالأطفال الذين يحفرون الأنفاق بأجسادهم الطرية الصغيرة أقوى من كلّ سلاح، ولو أن المخيَّلة البشرية اخترعت لهم سلاحًا خياليًا استعملته إسرائيل للمرّة الأولى في حرب غزّة الأخيرة، ووظيفته بتر النتوءآت الظاهرة. فقد استعملت إسرائيل في هذه الحرب، قذائف محرّمة دوليًا من الفوسفور الأبيض JBU- 39

15. Georges Malbrunot, "le secret des tunnels de Gaza", dans http:www.youtube.com

الشديد الاحتراق، وصنعت مصانع الأسلحة الغربية لأطفال غزّة، تحديدًا، القنبلة المخصَّصة لبتر الأطراف التي عرفت باسم دايم وظهرت للمرّة الأولى، ويُعتبر استخدامها من جرائم الحرب الكبرى. وتعني DIME، انفجار المعدن المكثّف الصلب أو Dense Inert Metal Exploses[16].

يقول المفكّر الفرنسي جوزف فندريس، إنّ اليدين هما أغلى الأعضاء في جسد الإنسان. وقد بنى حولهما نظرية من خلال بحثه عن العناصر المتشابهة والمتطابقة التي تؤلف عناصر بني البشر، فتوحِّدهم قبل صرخة الولادة وبعد الموت في دائرتين متشابهتين هما الرحم والقبر حيث يبدون مثل طبقة واحدة يتساوى فيها الناس ملوكًا ومعدومين بشكلٍ كامل، وهم لا يفترقونً ويتباينون في الشكل واللون والقامة والذكاء والحظوظ إلاّ في دائرة الحياة التي تتوسَّط الدائرتين المذكورتين. كان فندريس يتوخَّى في بحثه التطلّع إلى إيجاد لغة واحدة أو اختراعها بحيث يتواصل بواسطتها أبناء البشر الذين لا يعقلً، في رأيه، أن تتبلبل ألسنتهم وتنشب الحروب اللامنتهية في ما بينهم طالما بدأ تواصلهم متشابهًا ومشتقًّا من صرخاتهم الأولى. وهو يرى أن هذه الكتل البشرية التي افترقت عن الكائنات الأخرى بنعمة العقل والحوار، افترقت أيضًا عنها بأطرافها الأربعة، فيقترح فرضية التساوي بين نعمة العقل وقوّة الأطراف التي لولاها لما استطاع الإنسان بناء الحضارات وإقامة الصناعات وتطويع حضارتي اليابسة والمياه[17]. وهذا الإنسان قادر اليوم على خوضٍ الفضاء وتطويع حضارة الهواء، الأمر الذي لم يكن في زمن فندريس محققًا بعد. بهذا تكتمل استطالات العناصر الثلاثة التي يتألف منها الكائن أي التراب والماء والهواء، أمّا العنصر الرابع فهو النار التي يلهو بها البشر مثل لعبة لا تنتهي حتّى يوم القيامة.

وإذا كانت هناك أيدٍ تعمل وأخرى تبذخ، ففي رفح "يرتاح أصحاب الأنفاق من رجال الأعمال الشبان أو "أغنياء الحرب" الذين جمعوا ثروات طائلة من صناعة أنفاق التهريب باستخدام جيوش من الأيدي العاملة الصغيرة،

16- استقينا هذه المعلومات العسكرية من أحد الخبراء العسكريين الذي لم يشأ الإفصاح عن اسمه.
17- جوزف فندريس، "اللغة"، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصّاص، مكتبة الأنجلو-مصرية، القاهرة، 1950، ص39.

والعمال العاطلين"[18]، حيث تتحوَّل الأنفاق تجارة هائلة، تجعلنا نمقت أبعاد اللغو السياسي الذي يدور هناك، والجدل في التصريحات والتعميات والأوراق والمبادرات وطمس الحقائق وكلها تتمحور حول مراقبة الأنفاق من قبل لجانٍ أقليمية مطعّمة بمراقبين أوروبيين. إن من يدخل ولو بالصورة والصوت والنص عبر هذه الأنفاق، ومن خلال الشاشات، يدرك معنى تلك التسميات الوحشية التي اخترعتها إسرائيل لغزّة، بتسهيلٍ من الاعتدال العربي، هذا الجبل المشتعل منذ ما قبل الميلاد، كأن يطلقون عليها تسمية "وكر الأفاعي" أو "مستنقع التماسيح" أو "البركان المخيف"[19]. ويحلم كلّ مسؤول إسرائيلي بأن يستيقظ يومًا وقد ابتلعها البحر، في الوقت الذي يرتعد فيه بعض المستفيدين من رجال الأعمال العرب من اختفاء هذه الأنفاق الغائرة في عمق الصحراء التي تدرّ عليهم ذهبًا.

2- الأجيال الترابية

كان محمد الأسود المعروف بـ "جيفارا غزّة"، واللاجئ من حيفا، مسؤول الجبهة الشعبية في قطاع غزّة، والملاحق من إسرائيل، أحد القادة الأوائل الذين التمسوا، منذ سبعينيات القرن الماضي وبعد ترسيم الحدود بين مصر وفلسطين المحتلة عقب اتفاقية كامب دايفيد، "مهنة الموت" أو أسلوب الأنفاق في نضال الفلسطينيين لتجاوز الحصار الإسرائيلي وكثافة الملاحقة الإسرائيلية[20]. وعلى الرغم من أنّ فكرة الأنفاق قد استعملها الفيتناميون بجدارة ضد الولايات المتحدة الأميركية، كما استعملها المقاومون اللبنانيون الجنوبيون في مقاتلتهم إسرائيل العام 2006، فإنّ الأنفاق الغزّاوية أصبحت ظاهرة نادرة متداولة في العالم. بدأ حفرها كممرات سريّة يتنقل المقاومون الفارون من الملاحقة الإسرائيلية بينها بحيث تعجز قوّات الإحتلال عن معرفة أماكن وجودهم. ويعرف الحفّار

18- طارق القزيري، أنفاق غزّة بين رغبة الحياة ومكامن الخطر، الشرق الأوسط، لندن، 2008/8/9.
19- مصباح محجوب، "بيت العنكبوت، تناقضات وصراعات وسلبيات المجتمع الإسرائيلي"، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2002، 192.
20- بلال الحسن، أنفاق غزّة... الإبتكار النضالي الكبير، الشرق الأوسط، لندن، 17 آب/أغسطس، 2008.

"بالقطّاع" يتبعه الصغار لتعبئة الرمال وحملها إلى الخارج "بالبايلة" الصغيرة الأحجام ثمّ بالبراميل المقصوصة لقاء مئة دولار لكلّ مترٍ يتم حفره.

وتطوَّرت ظاهرة الأنفاق[21] هذه مع بدء الانتفاضة الأولى العام 1987، لتمتد من غزّة المحاصرة، على خط الحدود إلى سيناء وأرض مصر أي خارج الأراضي الفلسطينية، ما يجعل النفق يصل بين منزلين متقابلين على جانبي الحدود. ومع قدوم السلطة الفلسطينية العام 1994، وفي إطار تنسيقها الأمني مع قوات الإحتلال، قامت الأخيرة بتدمير آلاف المنازل المحاذية الشريط الحدودي الأمر الذي زاد، مع اندلاع انتفاضة الأقصى، من أهمية صناعة الأنفاق التي باتت أكثر دقّة. فحفرها يتطلَّب شهرين وأكثر، ويبلغ عمقها 13 متراً وقد يصل إلى ثلاثين متراً تحت الأرض، ويصل طولها إلى 1000 متر وعرضها إلى مترين. وقد جاهرت إسرائيل بخشيتها، بعد حرب غزّة وتدمير الكثير من الأنفاق، أن يعيد الغزّاويون بناء الأنفاق وتوسيعها عرضًا ما يسمح بتمرير أسلحة لم تكن تصل إليهم قبلاً [22].

تصل كلفة النفق إلى 60 ألف دولار يُدفَع نصفها إلى صاحب البيت الذي يُعتمَد كبداية للنفق أو ذيله كما تشير التسمية، ويخصَّص الباقي للوازم الحفر المعروفة بـ "الأرنب" والحفَّارين الصغار والعمال والمهندسين. وقد يحقّق مالك النفق أرباحًا طائلة قد تصل إلى أكثر من خمسين ألف دولار شهرياً. وقد ازدهرت عوالم الأنفاق من حيث كيفية بنائها وتجهيزها بالفتحات اللازمة ما يجعلها أقل عرضة لسهولة الردم أو التهديم، حتى بات يقدَّر عدد الأنفاق بين رفح الفلسطينية والمصرية قبل الحرب الأخيرة على غزة بـ 1200 نفق لها أكثر من 870 مدخلاً في الأراضي المصرية. وقد يقدم كبار التجار على شراء الأنفاق بأسعارٍ قد تصل أحيانًا إلى 150 ألف دولار.

21- راجع بشأن استرتيجية الأنفاق، إضافة الى ما سبق: شيماء مصطفى، أنفاق غزة..تجارة مع الموت، www.islamonline.net. وأيضاً: جورج مالبرونو، أنفاق غزة المدهشة، السبت 10 كانون الثاني/يناير 2009. مترجم عن الفيغارو الفرنسية.

22- إذاعة إسرائيل، 8 نيسان/أبريل 2009.

يغضّ مصريو الحدود من البدو ورجال الأمن، الطرف عن حركة الأنفاق، مدفوعين بالرشوة بسبب منابتهم الفقيرة أحيانًا كما لصلات النسب التي تربطهم مع عائلات الفلسطينيين، فيعرف واحدهم بـ "الأمين" بلغة الأنفاق، ويقتصر دوره على السهر على باب النفق أو "رأس الأفعى" باللغة عينها، مقابل حصص مالية وعينية لتأمين المتنقلين في هذه الأنفاق ذهابًا وإيابًا عند الحفر أو عند نقل المواد الغذائية والبضائع والأدوية وقطع غيار السيارات والأجهزة الالكترونية وحتّى المحروقات لسدّ حاجيات أهل غزّة.

وبدءًا من العام 2000، تغيّرت المعطيات، وبدأ الفلسطينيون بنقل الأسلحة والذخائر التي كانت تتدفَّق عبر الأنفاق مع اشتداد الحصار الذي بلغ أعلى وتيرة له مع انسحاب إسرائيل من القطاع صيف العام 2005، وسيطرة حماس عليه في تموز/يوليو 2007، ووصلت إلى إدخال الصواريخ الإيرانية والروسية والصواريخ المضادة للطائرات، بالإضافة إلى أطنان مادة "تي أن تي" وغيرها من المتفجرات الضرورية لإشعال الصواريخ التي كانت تنقل مفكَّكة قطعًا صغيرة، فتعيد حماس تركيبها وتطلقها على مدن إسرائيل الجنوبية. وأصبحت هذه الأنفاق تستخدم لإدخال الفلسطينيين وغير الفلسطينيين الذين يرغبون في الوصول إلى القطاع.

لم يكن الأمر يخلو من أنشطة المهرِّبين الذين كانت مصر تتصدّى لهم فوق أراضيها، أو تشيح الطرف عمّا يفعلونه أو ينقله المناضلون الفلسطينيون. وعلى الرغم من معرفة إسرائيل بالأنفاق، فإنها كانت، قبل انسحابها، أمام فكرتين لم تستطع تحقيقهما للتخلص من هذا الأسلوب النضالي: إمّا بناء جدار يروح في عمق الأرض بين غزّة ومصر، أو إقامة سدٍّ مائي كبير تنهار فيه الأنفاق. ومع سيطرة حماس على غزّة، تحوَّلت طريقة التعاطي المصري مع ظاهرة الأنفاق، وخصوصًا معبر رفح، بين أساليب الفتح والإقفال أو تدمير الأنفاق، وبدت كمادة ضغوط سياسية يمكن استخدامها في العلاقات المتوترة بين غزّة ورام الله حيث يفتح النفق ويغلق بإمكانات الضغوط لفتح الحوارات وانقطاعها.

أمّا الصورة الثانية التي صاحبت مجازر غزّة فهي التراب يمشي على التراب، أو التراب يطحن التراب. وإنّ أفضل ما يجسّد ملامح هذه الصورة العامّة المجبولة بالموت والعذاب، والتي تتكامل مع الصورة الأولى المطحونة مع القصف والضحايا، هو "أن الموت في غزّة بان جزءًا حميمًا من حياة الغزّاويين، فإمّا أن تموت قصفًا هناك، أو حصارًا، أو منتظرًا دواءً لن يصل، أو أن تموت صامتًا كحياتك الترابية، تدفن نفسك قبل أن تدفن، تدفن داخل الأنفاق نتيجة الإنهيارات وتشققات التربة في أثناء الحفر، أو تدفن في المكان نفسه إذ تستنشق الغازات السامة التي يمكن أن يضخها رجال الأمن المصريين عند اكتشافها هربًا من العقاب من رؤسائهم لغفلتهم، أو لعدم قبض حصصهم كاملة لقاء غضّ النظر عن أعمال الحفر، وتدفن هناك، بالطبع، في أعقاب التفجيرات الإسرائيلية داخل الأنفاق. لا من ينوح عليك سوى التراب المطبق على حياتك، ولن تجد كفنًا لك سوى التراب. أنت هناك تولد وتموت في التراب"[23].

هاتان الصورتان الشاملتان المأسويتان على صوفيتهما الزائدة في نقل صور الموت يقارع الموت، وحيث جثث الأطفال والنساء، يجعلنا نشعر وكأننا اليوم في مرحلة من الضبابية الكاملة المقتصرة على استهلاك الزمن، مع المزيد من الإستغراق في الدماء والأشلاء والعبثية والإنحياز العالمي المستمر لإسرائيل.

ثالثاً- استراتيجية الحروب والمستوطنات والإنسحابات وألغازها

ماذا يعني هذا الكلام وتلك الصور عن غزة، وماذا تعني غزّة استراتيجيًا؟

1- المعنى التاريخي

تعني غزة الكثير بالمعنى التاريخي. هي بكلمتين بلدة سمِّيت بأرض كنعان. استوطنها العويون ثمّ الكفتاريون ثم العناقيون كما استوطنها المديانيون

23- شيماء مصطفى، المرجع نفسه.

والأدميون والعموريون قبل أن يهاجر اليها الكنعانيون من الجزيرة العربية ليبنوها على تلٍّ قبل أكثر من 5500 عام. وقد تبدَّل اسمها مع السنين فعرفها الكنعانيون بـ "هزاني"، والأشوريون بـ "عزاتي"، بينما عرفها العبرانيون بـ "عزّة". تعرّضت لسلسلة من المذابح على يد الإسرائيليين بعد احتلالهم لها العام 1965 مثل مجزرة غزّة ومجزرة خان يونس ومجزرة رفح. وسواء أسماها المصريون أو غيرهم من العرب غازاتو، أو غاداتو، أو أسماها حكام إسرائيل بأسماء أكثر بشاعةً سبق ذكرها، فإنها تلة مقاومة اشتعلت في زمن الانطفاء العربي لشدّة نفخها في بوابير الكاز والغاز والحصار، واحتفظت باسمها العربي الذي ما زالت تحمله حتى الآن[24]. وهذا يعني أنها قد تشكل حلقة وصل جديدة بين دمائها والدم العربي بمعناه الشعبي والديني الرافض لكل واقع داخلي أو خارجي، علىالرغم من المعازل الفلسطينية الكثيرة التي نصبها العدو الإسرائيلي بين النسيج الفلسطيني الواحد، وتجاوزًا للمعازل العربية السياسية الكثيرة القائمة بدفع من الخارج، بين عربٍ وعرب.

2- المعنى الديمقراطي

تعني غزة تاريخيًا أيضًا، وبالمعنى الديمقراطي، أنه منذ ثلاث سنوات بالتحديد أي في كانون الثاني/يناير 2006 حقَّقت حماس انتصارًا ساحقًا في الإنتخابات الديمقراطية التي جرت في غزّة، وباشرت حكومة حماس مهامها بعد شهرفي ظلّ قطع الغرب مساعداته المباشرة لها. ثمّ شنّت إسرائيل في حزيران/يونيو من العام نفسه، هجومًا واسعًا على غزّة عقب اختطاف المقاومين هناك جنديًا إسرائيليًا هو جلعاد شاليط. ودارت موجات عنف بين حركتي فتح وحماس على خلفية محادثات حول قيام حكومة موحَّدة بينهما في تشرين الثاني/أكتوبر من العام نفسه، راحت تقوى وتشتدُّ حينًا لتخفّ أحيانًا أخرى أمام الهجمات الإسرائيلية التي تسبَّبت بقتل المئات.

24- مصباح محجوب، المرجع نفسه، ص 190.

وبقيت غزّة تترنَّح بين القتال الداخلي والهجوم الخارجي حتى 15 آذار/مارس من العام نفسه، تاريخ الإعلان عن قيام حكومة الوحدة الوطنية الذي بقي متعثراً بين فتح وحماس، على الرغم من إعلانات وقف إطلاق النار الخمسة التي كانت تُخرق قبل جفاف الحبر، الأمر الذي دفع بالجيش الإسرائيلي إلى اعتقال 33 وجهًا بارزًا من حماس في 24 أيار/مايو 2007، أعقبه قيام الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس بإعلان حالة الطوارئ وإقالة الحكومة كردّ فعلٍ سريعة وغير مبرَّرة على اشتباكات 9 - 15 تموز/يوليو، والذي دفع الجناح العسكري لحماس إلى إعلان سيطرته التامة على قطاع غزّة.

3- لغز الإنسحاب

وتعني غزة ثالثًا أنّ اللغز، بالمعنى الاستراتيجي، كان ظاهرًا منذ الانسحاب الأحادي لشارون من غزّة العام 2005: تكريس صيغة الانقسام بين فتح وحماس ما يوصل إلى خَرْبَطَة الطريق، بالباء، بين غزة والضفة لا إلى خريطة الطريق (25/6/2002)، وإعادة الإنتشار انسحابًا لم يكن نهائيًا من غزة ولا استيطانًا نهائيًا في الضفة. الهدف هو فكّ اللحام مع مقتضيات خريطة الطريق الدولية، ما يقود إلى اللامكان حيث الأساس احتواء الصراعات لا إنهائها في غزّة وغير غزّة. مصر تتكفَّل بردم الهوة بين الانسحاب الأحادي والخريطة المذكورة، ما يفرز أرضًا أكثر وعربًا أقل. وهذا يعني مطّ الوقت وقتله في مشاريع السلام وأوراقه المستحيلة ومشاريعه وإداراته منذ مدريد (تشرين الثاني/نوفمبر1991) حتى أنابوليس (27 تشرين الثاني/نوفمبر 2008) مرورًا بإتفاقية أوسلو الأولى (13 أيلول/سبتمبر 1993)، وإتفاقية غزّة-أريحا (4 أيّار/مايو 1994) وإتفاقية طابا أو أوسلو الثانية (28 أيلول/ سبتمبر 1995) ثمّ إتفاق وايت ريفر الأول (15 تشرين الأول/أكتوبر 1998) والثاني في شرم الشيخ (4 أيلول/سبتمبر 1999)، وتقرير جورج ميتشل العام 2001 الذي تمحور حول نقطتين بارزتين لحلّ النزاع هما إيقاف الإستيطان

الإسرائيلي وإيقاف العنف من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ثم جاءت خارطة الطريق عبارة عن خطة سلام أعدتها اللجنة الرباعية التي تضمّ كلاً من الأمم المتحدة والولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي وروسيا، وتتمحور حول إقامة دولتين فلسطينية وإسرائيلية على أن تتم التسوية بحلول العام 2005، وهو ما لم يقع. يضاف إلى هذا كلّه ستون عامًا من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والتي كانت تتجاهلها إسرائيل بالكامل[25].

كان الهدف الإسرائيلي الواضح وما زال، ابتلاع ما تبقى من أراض فلسطينية أو شن الحروب دفعًا للعبء الديمغرافي وخلق التشظيات في ما بين الكتل البشرية الفلسطينية، وتأجيل الحل النهائي إلى ما لا نهاية، وبالتالي إيجاد وقائعٍ غاية في الصعوبة والتعقيد، قد لا يمكن إصلاحها أبدًا، أو تتطلَّب سنيناً مغمورة بالدماء خروجًا من غزة وغيرها ودخولاً إليها وإلى غيرها.

4- حسابات الأرباح والخسائر

تعني هذه الحسابات أنه قد لا يمكن الباحث أن يتردَّد، بعد الذي حصل في غزّة ولبنان وما بينهما، في الافتراض بأنهما، على الرغم من كونهما أصغر بقعتين في مساحة الأرض العربية، قد شكَّلتا المعبر المقلق الحامل متغيِّرات قد تكون مستجدَّة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، وبدأت تترسَّخ معهما أهمية المقاومة في كل اتجاه حاملة معها القضية الفلسطينية وقضايا العرب في حملات تعاطف دولي خجول غير رسمي، بالإضافة إلى مجموعة من المتغيِّرات في التوازنات السياسية الإقليمية، وهي أفرزت وستفرز حقائق سياسية وعسكرية جديدة قد تتجاوز بكثير حدود مسرحي المقاومة الجغرافي.

وفي حسابات الأرباح والخسائر، في حرب غزّة، فشلت إسرائيل في تحرير الجندي الأسير جلعاد شاليط المحتجز في القطاع أولاً، كما فشلت في استفراد حماس، وبمعنى آخر في "حفر الأنفاق" النفسية أو خلق الاشتباك

25- لمزيدٍ من التفاصيل، راجع الملف الذي أعدته إيمان التوني، مجلس الأمن .. 60 عاماً من القرارات تتجاهلها إسرائيل، google .

والتململ بين حماس والشعب الفلسطيني، أي دفع الفلسطينيين مجددًا إلى التشرذم. وفقدت إسرائيل الكثير من صورتها للمرة الثانية بعدما فقدتها للمرة الأولى في لبنان. ولم تستطع، على الرغم من قدراتها الجوية الهائلة، أن تغطّي محدودية نجاحها السياسي أو تحسم حربها فوق محدودية الرقعة الصغيرة.

"كانت حماس قد باشرت منذ العام 2001 إطلاق صورايخ الغراد والكاتيوشا التي أُحْضِرَت من إيران وكان مداها لا يتجاوز 7 كلم. وبعد الإنسحاب الإسرائيلي العام 2005 من معبر فيلّادلفي الممتد على طول الحدود التي تفصل قطاع غزّة عن شبه جزيرة سيناء المصرية، تزايدت الهجمات الصاروخية إلى 500%. ولقد تمّ تطوير الصواريخ حتى وصلت يد حماس، في الحرب الأخيرة، إلى مدنٍ إسرائيلية بعيدة عن غزّة مثل بئر سبع التي تبعد حوإلى أربعين كلم عن غزة ومدينتي المجدل وسديروت. وقد طاولت هذه الصواريخ أهدافًا عسكرية حساسة مثل المطارات العسكرية في النقب، وكان بإمكانها ضرب مستودعات الوقود في المجدل وشركة الكهرباء الإسرائيلية وميناء أشدود مع ما تعنيه تلك المناطق من أهمية اقتصادية وسياحية بالنسبة إلى الإسرائيليين"[26]. ولم تتمكّن "استراتيجية" التدمير والخراب وحمولات الطائرات الهائلة من القنابل المتفجرة فوق رؤوس المدنيين في غزّة، من إحداث أي تغيير، بل زادت من حمولات البنى الفكرية والعقائدية والإسلامية لحماس التي احتفظت بسلاحها، كما قوّت الإسلاموية في الأرجاء العربية والإقليمية، ما زادها تجذرًا وحضورًا وتحدّيًا للغرب وإسرائيل.

صحيح أن إسرائيل كانت تتوخّى سياسة الردع في عمليتها، لكنها خرجت منها وهي تزداد إدراكًا بأنها دخلت زمنًا ما عادت تقاتل فيه جيوشًا تقليدية نظامية. لم تحسم العملية الجوية المعركة، كما أن العملية البريّة المحدودة لم تبدّل أو تغيّر في نتيجة العدوان. وحتى بعدما أطفأت إسرائيل،

26- مصطفى اللبّاد، قراءة أولية في حرب غزّة، كلاوزفيتس يعلن هزيمة إسرائيل، صحيفة النهار، بيروت، الثلاثاء 20 كانون الثاني/يناير 2009. ص 9، وأيضًا فتحي درويش، المرجع نفسه.

ومن جانب واحد، "رصاصها السائل أو المصبوب أو المسبوك"، وفقاً للتسمية التي منحتها لعمليتها العسكرية على غزَّة معتبرة بأنها ليست حربًا (بل تحمل الكثير من ملامح "عملية عناقيد الغضب" في لبنان العام 1996، التي أوصلتها إلى تفاهم نيسان المتضمِّن اعترافًا دوليًا غير مباشر بالمقاومة في لبنان، أو الطموح إلى ما شابه القرار 1701 الذي حال دون حزب الله المنتصر من إطلاق صواريخه على إسرائيل)، فإن قرار مجلس الأمن الدولي 1860 (10 كانون الثاني/يناير 2009) القاضي بوقف فوري ودائم لإطلاق النار والإنسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من غزة، أشار في متنه بشكلٍ غير مباشر إلى سيطرة حماس على غزّة للمرّة الأولى منذ كانون الثاني/يناير 2006، عندما حققت انتصارًا ساحقًا في الانتخابات الفلسطينية، وهو مضمون لم يمنع حماس من الاستمرار بإمكان إطلاق صواريخها، كما أشرنا، على المدن الإسرائيلية ما يعني المزيد من احتمالات الخسائر الإسرائيلية في غزة.

السؤال الأكبر المطروح: هل أن غزّة هي معبر عرب الاعتدال نحو المزيد من نزول الدرج في قضايا العرب ومستقبلهم وفي مقدمها قضية فلسطين، أم أن غزّة المفتونة بروح المقاومة في لبنان هي المعبر الذي منه سينفذ عرب المقاومة إلى طلوع الدرج ولو بمستوى نتوء غزّة الجغرافي الذي لا يتجاوز 45 متراً عن سطح البحر؟

وبسؤالٍ أكثر شجاعة، هل يدفع "الرصاص السائل" المذكور، الدم الفلسطيني والعربي إلى الجريان في مختلف الاتجاهات، ما يفتح المنطقة ككل على مزيد من الاستغراق في الدماء والحروب التي لا بدّ من أن تمسح أو تغيِّر سياسة أميركا التي شاءها الرئيس الأميركي الجديد باراك أوباما عنوانًا له، والذي لم يجد بين يديه سوى خريطة الطريق مجددًا؟

ومع الإدراك الكامل بأنّ عملية غزّة حملت في أبعادها الإستراتيجية نوعًا من ملاقاة الخطاب المعتدل الذي شاب الإدارة الأميركية بعد بوش، أو "القوطبة" عليها استباقًا لتحولات أخرى منتظرة قد لا يراهن عليها كثيراً،

بعدما أدمن العرب والفلسطينيون تلك المتغيِّرات التي لم تكن تترجم على أرض الصراع، فلنقل إن غزّة التي يمكن أن يسمّيها كاتب لبناني بالضاحية الجنوبية أو الجنوب اللبناني، وهو مضطر، في الكتابة عن غزّة دومًا، إلى تذكّر ما حصل ويحصل في لبنان منذ تموز العام 2006، هذه الغزّة التي تتطلَّع مثل غيرها من جماهير العرب وبعض حكامهم إلى تنامي المقاومة وتنخرط فيها، هي ربّما الحلقة الأضعف.

ليس بالضرورة، ربّما هي الحلقة الأقوى في أمكنة أخرى، حيث تجذَّرت حماس في غزة وبدا صاروخها المبتكر، بعد تراجع إسرائيل خاسرة سياسيًا، جاهزًا لمسافات ومناطق لم يصلها من قبل، والانتصار بتدمير ما هو تحت قوائم الطير الإسرائيلي لا يقوى على تدمير البنى الفكرية والجينية للبقاء كما أسلفنا. يضاف إلى ذلك أنّ التناقضات الرسمية بين بعض الأنظمة العربية وإيران تنسحب على المستويين الرسمي والشعبي العربي إلى الجذور الهامشية في عودة إلى الجذور التكوينية التي أفرزت دروسًا وعبرًا أكثر دقة محصلتها أننا ندور في الصراع، وكأننا في زمن فلسطين العام 48، والتناقض الجذري عاد أو يفترض أن يعود وبحدة أكثر إلى ما بين العرب وإسرائيل، خصوصًا وأنّ إيران تتقدّم بحلّة قتالية حتى الآن، تبدو فيها وكأنها تحل مكان العرب في صراعهم التاريخي مع إسرائيل.

رابعًا: عودة فلسطين استراتيجيًا إلى فلسطين

يروي فارس الخوري أنّ أعضاء لجنة تقصّي الحقائق في موضوع فلسطين، في 16 أيلول/سبتمبر 1947، منحوها الإستقلال، لكنهم اختلفوا حول طبيعة هذا الإستقلال وحدوده. وبرزت فكرتان: الأولى تدعو إلى تقسيمها إلى دولتين عربية ويهودية يربطهما اتحاد اقتصادي، وتوضع القدس وبيت لحم وفق مندرجاته تحت الوصاية الدولية وإدارة الأمم المتحدة، وتكون فلسطين تحت إشراف انكلترا لعامين فقط، والثانية كانت رافضةً بالمطلق لهذا التقسيم. وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1947 أقرّ التقسيم بأكثرية 23

صوتًا مقابل 13 دولة عارضت المشروع، واستنكفت عشر دول وما غابت سوى دولة واحدة هي سيام. هذا يعني قانونًا أن ثلثي سكان العالم قد رفضوا التقسيم عن طريق الرفض والإستنكاف، بينما وافق ثلث سكان العالم، ينتسب معظمهم إلى دولٍ صغيرة نائية لا اتصال لهم بفلسطين ولا بقارة آسيا ولا حتى بالشرق[27].

ماذا حصل بعد ستة عقود؟

لا شيء. الرأي السائد في العالم وكذلك في العالم العربي، يرى أن الحل الأمثل لقضية فلسطين هو في تبني معادلة الدولتين المتجاورتين. استمرّ النزاع والجدل حول مكان رسم الخط الفاصل بين الدولتين، وإسرائيل دولة لا حدود نهائية لها ولا تريد أن تكون لها حدود نهائية، بل تمعن في سياسات الإستيطان والتوسع، ويتنافر أهلها حول القبول بمشروع الدولتين.ثمّ أن القدس ما زالت معضلة مستعصية، يراها العرب عاصمة للدولة الفلسطينية فيما إسرائيل ترفض ذلك وتواصل قضم المدينة بهدف ابتلاعها كليًا. وهناك معضلة المياه التي تتكالب إسرائيل في الحفاظ على مصادرها حيثما وجدت من دون أي اعتبار لحق عربي أو قرارات دولية.

المفاوضات لا تحلّ الإشكالات المتراكمة، وحصيلتها لنً تكون لمصلحة العرب، لتفككهم أولاً وتنازع قرارهم على الصعيد الدولي، ولكون إسرائيل غير قابلة للتنازل مدعومة بقوتها العسكرية والإدارة الأميركية وسائر القوى التي تسير في ركبها.

1- ماذا أمام مستقبل العرب؟

ليس أمامهم سوى خريطة الطريق التي تتبنَّاها الرباعية بقيادة أميركية، والمبادرة العربية التي تبنَّتها القمة العربية في بيروت (27 - 28 آذار/مارس 2002).

27- حنا خبّاز والدكتور جورج حدّاد، فارس الخوري، حياته وعصره، مطابع صادر ريحاني، بيروت، 1952، ص: 186 - 232، والجدير بالذكر أنّ فارس الخوري مندوب سوريا إلى مجلس الأمن، كان رئيساً لمجلس الأمن الدولي في تلك الدورة التي تمّ فيها تقسيم فلسطين، ولم يتمكن من القفز فوقها. وتحفل مذكراته في هذا المجال، بالكثير من الأسرار والمعلومات والنضالات لمصلحة القضية الفلسطينية، خصوصًا وأن زوجته أسماء جبرائيل كانت فلسطينية الأصل.

كلاهما لا يفي بالغرض، فخريطة الطريق تملي على الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل قبل التفاوض، أي نزع قدرتهم في التفاوض، والمبادرة العربية تطرح تسوية قبل التفاوض قوامها عودة إسرائيل إلى حدود 1967، وهو ما قد يتجاوز التفاوض حول فلسطين المشكلة الأساسية بين العرب وإسرائيل. وإن حصل هذا التفاوض فسيفضي حتمًا إلى مفاوضة على صيغة المبادرة "فنصل في الختام إلى تسوية على التسوية أي إلى الحل الذي لن يكون مقبولاً لا من الفلسطينيين ولا من العرب"[28].

فمنذ العام 1948 اعترف المجتمع الدولي بإسرائيل، إذن، كدولة بعدما كانت وكالة يهودية، وتحوَّلت الدولة الفلسطينية مع الزمن إلى منظمة أي أقل من وكالة. وقد تمّ إرضاء العرب بقرار حق العودة الرقم 194 الذي بقي من دون أية قيمة. وقد غإلى الرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش في إبراز التماهيات بين التاريخين الأميركي والإسرائيلي ، داعيًا إلى الدولة اليهودية الدينية الإسرائيلية، ما ينسف دولة فلسطين من الأوراق كلها، ويجتث فكرة العودة نهائيًا ليكرّس واقع التوطين أي التجاوز الأميركي الواضح لمبادرة السلام العربية التي فقدت رصيدها بعد الرفض الإسرائيلي المباشر لها حيث رآها الإسرائيلي غير مساوية في قيمتها للحبر الذي كتبت به. وإذا كان حقّ العودة اليوم هو جوهر قضية فلسطين، فإنه حق لم يرد أساسًا في مشروع المبادرة العربية[29] لولا إصرار لبنان وسوريا على ذلك، ومعظم العرب يتحدث عن حلٍّ عادل لقضية اللاجئين متجاوزين بذلك حق العودة. ويتجاذب القرار العربي اليوم رأيان: الأوّل سوري يطالب بدفن المبادرة وتسجيلها في عداد الموتى، والثاني سعودي يطالب بإبقاء الورقة

28- لمزيد من التفاصيل حول هذا التاريخ الطويل، راجع الدكتور سليم الحص، عودة الى فلسطين، السفير، 2009/3/31

29- يروي الكاتب الأميركي توم فريدمان، أنّ الملك السعودي عبدالله بن عبد العزيز، عندما أراد أن ينشر مبادرته السلمية العام 2002، استدعاه الى مقابلة خاصة معه في الرياض جرت في كانون الثاني/يناير 2002، وحدّثه بأحد أكبر الكشوف الصحافية في حياته المهنية، أي عن مبادرة سلمية جديدة، ستوقع الدول العربية في إطارها على إتفاق سلام، مع تطبيع كامل، مقابل انسحاب إسرائيلي إلى خطوط 1967، بعد ذلك تبنت الجامعة العربية في بيروت المبادرة السعودية، بعد أن اضيفت إليها المادة التي نسفتها وأصبحت نقطة الخلاف الأساسية، ألا وهي طلب حل عادل لمشكلة اللاجئين، والذي رأته إسرائيل محاولةً لتقديم حق العودة. من مقابلة أجراها معه نوعام شيزاف،ملحق معاريف، 2007/5/18.

السعودية فوق الطاولة ولكن ليس إلى وقتٍ طويل من دون الإنتباه إلى أن استراتيجيات التراب الفلسطيني والعربي قدً تتجاوز في استمرارية النضال كلّ ورق مصقول Papers.

2- الغليان الإيراني عربياً والمخاطر النووية

أمام استغراق مجمل الحكّام العرب في معازلهم وتنافرهم، وبعد أن أسقطوا منذ أوسلو (1991) وقبله بكثير الجدارن النفسية وغيرها بينهم وإسرائيل في المنطقة، ووضعوا العالم أمام إمكانات جديدة بالشروط الإسرائيلية، كانت النتيجة الطبيعية لتهاون تلك الأنظمة وتعبها وعجزها تحويل أزماتها صراعًا مع إيران ما يشي بالإنزلاق إلى فتنٍ مذهبية أو قومية، فتتحوَّل إيران إلى "عدو" وإسرائيل إلى صديق. ولكن النتيجة كانت مختلفة لأن الحقائق الجديدة التي أفرزتها التوازنات الإقليمية الجديدة توصلنا إلى أن مجازر الجنوب اللبناني وغزة قوّت النفوذ الإيراني وعزّزته، وأعادت فلسطين إلى فلسطين كمحرك أساسي للوجدان العربي، وردمت جزءًا كبيرًا من الهوة التي تحفرها الدول العظمى ومعها إسرائيل بين السنة والشيعة.

لقد خرجت حماس رابحة في حرب غزّة، كما خرجت إيران الداعمة لها رابحة أيضًا كما من حرب العام 2006. وبات الأصل الصراعي، على الرغم من الأوراق والمبادرات والحلول المائعة المحدودة، العودة إلى فلسطين أو عدم الخروج من الموقد الفلسطيني الذي يتفرَّع منه مجمل الحرائق والتحديات والملفات المفتوحة، بما يولّد تصالحًا ملحوظًا بين الماضي والحاضر وخصوصًا حاضر غزّة الذي تجاوز وضعها كلّ حدود. وهذا ما نشهده في المناخ الدولي كما في المناخ الودي التصالحي بين الأنظمة العربية كما حصل في قمتي الكويت الإقتصادية والقمة العربية الحادية والعشرين في الدوحة.

وقد بات من الضروري التأمل والإنصات إلى أسئلة جديدة تطرح في مجال الصراع العربي الإسرائيلي مثل:

كيف يمكن لبعض الأنظمة العربية أن يتّخذ مواقف سلبية من إيران، الدولة المسلمة المنخرطة بحضور لافت سياسي وعسكري واستراتيجي في هذا الصراع إلى جانب القضية الفلسطينية، بعدما كانت قد تعلّقت بأهداب الإتحاد السوفياتي الدولة الملحدة قبل سقوط جدار برلين؟

ألم يبدأ الخط البياني للهبوط الرسمي العربي في الصراع مع إسرائيل من الارتسام نزولاً بعد موت جمال عبد الناصر الذي سرعان ما تلقّف الموقف الإيراني الإيجابي الذي صبَّ يومها في مصلحة العرب من القرار 242، فسارع، بعد وساطة كويتية العام 1969 إلى مبادرة تجاه إيران مصحوبة باعتذارات لم يكملها لغيابه، لكن السادات أعقبها بطرد الخبراء السوفياتً من مصر وانفتح كلياً على الغرب بالتشاور مع الشاه[30]، وسارع الخط البياني نزولاً حتى أوسلو وتداعيات غزة وأريحا وقامت القطيعة الدبلوماسية بين مصر وإيران منذ ثلاثين عامًا؟

لماذا التغافل والإصرار على السلام مع إسرائيل التي تلح عبر تاريخها الطويل على رفضه، كما الإشاحة عن عودة هذا الخط البياني صعودًا منذ ما حقَّقته المقاومة في الجنوب اللبناني وغزة؟

ألا تتجاوز الصورة من داخل إسرائيل غزة وحماس وحزب الله إلى إعادة طرح مسائل بالغة الخطورة، كان قد طرحها الكثيرون من غلاة الصهاينة والتي تقول بإن إسرائيل دولة لا تستطيع البقاء في هذه المنطقة، ولا تستطيع العيش فيها بسلام وهدوء طالما استمرت في سياساتها العنفية المتجددة؟[31]

وإلى أيّ مدى تبقى القوة الإسرائيلية المحتضَنة أميركيًا، هي السور الواقي لإسرائيل المزهوَّة بانتصارها في حرب حزيران/يونيو 1967 التي اندلعت على الرغم من الإنجاز الذي حققته إسرائيل في حرب السويس العام 1956،

30- تريتا بارزي، "حلف المصالح المشتركة"، ترجمه عن الإنكليزية أمين الأيوبي، الدار العربية للعلوم، ناشرون، الطبعة الأولى، 2008، ص 53-41.

31- ناحوم غولدمان، "إسرائيل الى أين؟" ترجمة الدكتور نسيم الخوري، دار المشرق العربي الكبير، بيروت دمشق، 1985، وفيه يرى بأنه سيكون لإسرائيل، هذه الجزيرة الضائعة وسط العالم العربي، حظ ضئيل في البقاء.

كما أن حرب الاستنزاف اندلعت بدورها على الرغم من إنجازات إسرائيل العسكرية في حرب حزيران/يونيو، وهو ما ينسحب على حرب العام 1973 وما تلاها من مواجهات وحروب وعمليات مع منظمة التحرير الفلسطينية وحزب الله؟

أليست الوسائل السلمية والاستراتيجية والإنصياع لمبادرات التسوية أنجع من الردع والحسم العسكري، مع العلم أن اتفاقيتي السلام مع مصر والأردن لم تتأتيا حصيلةً للردع الإسرائيلي؟

هل أن امتلاك إسرائيل السلاح النووي يردع أعداءها أو هل أن مسارعتها إلى قصف مفاعل نووي في سوريا (أيلول/سبتمبر 2007) قبل تفعيله، ومباشرة بعد تعميم الإدارة الأميركية على الملأ صور هذا المفاعل، يردع خصومها، كما فعلت في قصف مفاعل العراق العام 1981؟[32].

وسواء كانت الأهداف خنق إمكانات حدوث إشعاعات نووية خطيرة على إسرائيل أو تطويق أي فكرة أو عين تصوب نحو مفاعل ديمونا الإسرائيلي، أليست الصفة النووية التي يعتمدًها المقاتلون والأصوليات التي تزداد تجذرًا تقلق إسرائيل والعالم، تمامًا كما تقلقها المفاعل الإيرانية التي قد تكون تعمل؟

وإذا كانت إسرائيل تتفوَّق على العرب اليوم باقتنائها القنبلة الذَّرية (بفتح الذال)، فالعرب يتفوَّقون عليها بالقنبلة الذُرية (بضم الذال)، أي بالتناسل، التي تقضي على فكرة الوطن الصهيوني إلى غير رجعة[33].

وعندما تعاد محاولات ترتيب المسألتين المرتبطتين بأفغانستان وطالبان، من قبل الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة باراك أوباما، هل سيعاد فتح ملف إيران النووي التي صنّفها بوش في محور الشر، مع أنّ الدبلوماسية الأميركية تبدو تعدّل وستعدّل استراتيجيتها تجاه إيران في موضوع تخصيب اليورانيوم؟ وهل لهذا الأمر علاقة بإطلاق كوريا الشمالية قمرًا

32- انطوان شلحت، الصورة من داخل إسرائيل، أبعد من غزّة وحماس، صحيفة النهار، بيروت، الثلاثاء 20 كانون الثاني/يناير 2009. ص 9.

33- سليم الحص، المصدر نفسه.

صناعيًا للاتصالات في المدار[34]، رأته كوريا الجنوبية واليابان وأميركا محاولة مموَّهة لإطلاق صاروخ طويل المدى قطع مسافة 3200 كلم فوق اليابان، وهو يشكّل انتهاكًا لقرارات الأمم المتحدة، وهو في واقع الأمر اختبار لصاروخ ذاتي الدفع مصمَّم لحمل رأس حربي لمسافة قد تصل إلى ولاية ألاسكا الأميركية؟ هل تسعى الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى الرد بحزم على هذا الصاروخ الذي ولّد نقزةً وإرباكًا عالميًا، وخصوصًا لدى الرئيس الأميركي أوباما في زيارته إلى تركيا[35]؟ وهل أن الإنقسام في مجلس الأمن حول الرد المحتمل سيبقى قائمًا بعد المناقشات المغلقة في مجلس الأمن التي لم تفض سوى إلى بيان، لأن الصين وروسيا دعتا كوريا إلى ضبط النفس، بينما أعلنت بيونغ يانغ، في المقابل، من أن أي عقوبات تفرضها عليها الأمم المتحدة يجعلها تنسحب نهائيًا من المفاوضات حول نزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية (بدأت العام 2003) بعدما بلغت الطريق المسدود، حيث جرى، منذ كانون الأول/يناير 2009، تعليق المحادثات السداسية التي تضم الكوريتين والصين واليابان وروسيا والولايات المتحدة بشأن برنامجها النووي ؟[36].

3- المثلث التركي الإيراني الفلسطيني

لسنا نجيب عن هذه الأسئلة المطروحة على استراتيجيات المستقبل، والتي قد تحمل أجوبتها في الكثير من صيغها الطويلة المشوبة بالقلق الإسرائيلي والعربي والعالمي على السواء، لكنها أسئلة تستدرجنا بدورها إلى ثلاث علامات استفهام أخرى لها مدلولات استراتيجية غنية، جاءت على لسان الرئيس الأميركي الذي أعلن التغيير هدفًا له في أثناء حملته الانتخابية

34- في 5 نيسان/ابريل 2009.

35- وصل الرئيس الأميركي في زيارته الخارجية الأولى الى تركيا في 6 نيسان/أبريل 2009 بعدما شارك بقمة العشرين الإقتصادية، ثمّ قام بزيارة مفاجئة الى بغداد التي وصلها في 7 نيسان/ابريل 2009. وكان أوباما قد حدّد في 27 شباط/فبراير تاريخًا مهمًا هو 31 آب/أغسطس 2010 كموعد لإنهاء العمليات القتالية الأميركية في العراق، وقال بإنه يعتزم سحب جميع القوات الأميركية من العراق بشكل تام في نهاية العام 2011. الصحف، 8 نيسان/أبريل 2009.

36- راجع الصحف، 10 نيسان/أبريل 2009.

نحو البيت الأبيض كما في أثناء تسلمه المكتب البيضوي وبعد وصوله إلى تركيا:

أ - ماذا يعني عيد النوروز؟

النقطة الأولى جاءت بمناسبة مخاطبة الرئيس الأميركي باراك أوباما طهران في عيد النوروز تحديًداً أي "اليوم الجديد"، وهي مخاطبة بانت ودِّيتها مشوبة بالرغبة في الحوار الأميركي مع إيران المتقدمة كدولةً إقليمية عظمى ممانعة تعصى على الانصياع وتتوازى مع تركيا. وتأتي أهميتها بعدما كان الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجّاد قد حدّد العلاقات الإسرائيلية الإيرانية بقوله: "يتعيّن إزالة هذا النظام الإسرائيلي الذي يحتلّ القدس من صفحات التاريخ" الأمر الذي تكرّر على لسان الرئيس الإيراني[37]، وهو التحديد الذي جاء على إيقاعات الضغوط الهائلة والتهديدات الأميركية والإسرائيلية لإيران، ورفع حدّة المنافسة بين إيران وإسرائيل التي كانت حامية على نارٍ هادئة طوال خمسة عشر عامًا إلى درجة الغليان. هذا الغليان البارز في الخطاب الإيراني الذي يتمحور حول إنصاف الفلسطينيين وشرف الإسلام، كان وما زال ينطلق من مسلّمات إدانة شهيَّة إسرائيل اللامنتهية في قضم الأراضي العربية، وقمعها التاريخي للفلسطينيين، وضربها بعرض الحائط القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، وإهانتها المسلمين بالإستمرار في احتلال القدس، موطن الحرم الشريف، أو قبّة الصخرة، ثالث المواقع المقدسة في الإسلام.

والمعروف أن اختيار أوباما المناسبة النوروزية ذات المغزى الزرادشتي الذي يعود إلى ثلاثة آلاف عام من عمر الحضارة الفارسية، ويحتفل فيه الإيرانيون متجاوزين في عطلته أيّ عيد إسلامي[38] قد يرشد المحلل إلى

37- وكالات الأنباء والصحف في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2006. وقد ألقى الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجّاد من على منبر المؤتمر الدولي ضد العنصرية (الإثنين 20/4/2009)، في جنيف بسويسرا، خطابًا وصف فيه إسرائيل بأنها حكومة عنصرية الأمر الذي دفع ممثلي 23 دولة من أعضاء الإتحاد الأوروبي المشاركة في المؤتمر إلى الإنسحاب من القاعة والتنديد بخطاب الرئيس الإيراني المعادي لإسرائيل. راجع الصحف ووكالات الأنباء 21-22-2009/4/23.

38- تريتا بارزي، المرجع نفسه، ص 23.

فصلٍ أميركي واضح ومقصود بين مصالح إيران الإيديولوجية أو الدينية ومصالحها الاستراتيجية. فهل في نظرة أميركا إلى إيران بالمنظار الفارسي محاولة لدغدغة العرب المسكونين بالقلق من إيران، أم أنها تنظر إليها بالعين الفارسية نفسها موحية بقلقٍ أميركي من تجدُّد التقاء الدولتين، أعني إسرائيل وإيران، على إحباط السِّياسة الخارجية الأميركية؟ ولماذا يأتي هذا الكلام أكثر دلالةً إذ يُطلَق من تركيا آردوغان التي توشَّحت بالحنين إلى الإسلام تسهيلاً لدخولها إلى العرب المسلمين بعدما استغرقت في العلمنة، وكانت قد حكمت الشرق العربي والإسلامي خمسة قرون قبل أن تستوي على فراشها المريض؟ هل يتجرّأ باحث من السؤال عمّا آلت اليه سياسات التهاون العربي التي ربّما قد تكون آلت إلى وضع القضية الفلسطينية بين أيدي أكبر دولتين إقليميتين هما تركيا وإيران وثالثتهما إسرائيل؟

ب- تركيا وارثة أتاتورك!

النقطة الثانية جاءت من تركيا البلد العلماني/المسلم الذي قام الرئيس الأميركي أوباما بزيارته الأولى إليه، مطالبًا في لقاءٍ مع رجال دين وطلاب "بترسيخ العلاقات بين تركيا وأميركا، وتعزيز رؤية وارث أتاتورك" في إشارةٍ إلى التوجه الغربي لتركيا، وكذلك بردم الهوة، التي ورثها من سلفه جورج بوش، بين الغرب والعالم الإسلامي في التأسيس أو إعادة التأسيس للعلاقات الكريهة بين الغرب والشرق، مؤكدًا "أن الولايات المتحدة الأميركية ليست ولن تكون في حربٍ مع الإسلام"[39].

ج- ليس سوى خريطة الطريق

أما النقطة الثالثة فجاءت تؤكّد بلسان أوباما "أنّ عملية أنابوليس وخريطة الطريق تمثِّلان طريق السلام في الشرق الأوسط... وأن السلام ممكن في الشرق الأوسط، إذا استند إلى وجود دولتين فلسطينية وإسرائيلية جنبًا إلى جنب"[40]. وهذه نقطة مهمة تأتي في مناخ مشدود صراعي عربي

39- الصحف ووكالات الأنباء، 7 و 8 نيسان/أبريل،2009.
40- المصدر السابق، التاريخ نفسه.

بشأن مستقبل مبادرة السلام العربية ومستقبل تنامي المقاومة في الشرق الأوسط.

وسواء أكانت هذه الدعوة وسيلة ضغط عربية ينتظر العرب مفاعيلها على مستوى المصالحات الفلسطينية وخصوصًا بين فتح وحماس، أو وسيلة ضغط إقليمية ودولية وخصوصًا على إسرائيل في ضوء إيقاعات السياسة اليمينية الجديدة التي تدعو إلى سلخ فكرة الدولتين بعد إعلان أفيغدور ليبرمان وزير الخارجية الإسرائيلي أن بلاده غير ملتزمة عملية أنابوليس التي أعادت إطلاق المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين[41] فإنّ صورة البدائل العربية عن المبادرة ليست واضحة على الإطلاق بعد حلول أواخر هذا العام. هل يؤدّي هذا الموقف إلى مزيدٍ من التعثر العربي، أو الوقوع في الفراغ الذي يزيد من فاعليات المقاومة كماً من توسيع الهوات القائمة بين الأنظمة العربية وشعوبها، أم أنه سيؤدي حتماً إلى قفز المقاومة فوق كلّ المحاولات الرسمية العربية وغير العربية؟

الأرجح أن الحل يميل إلى المزيد من الصمود والمقاومة المتزايدة من قبل الشعب العربي والفلسطيني، على الرغم من قلق العرب الرسمي. فقد مضت عقود ستة ولم يستسلم الفلسطينيون. وبعد ثلاثين سنة على توقيع ما عرف بسلام كامب دايفيد، بقي الشعب المصري رافضًا التطبيع مع العدو الإسرائيلي، وهذا ما يقال أيضًا في الشعب الأردني الذي وقّع على سلام وادي عربة. فهناك مسافات استراتيجية شاسعة بين تطلّعات الشعوب ومواقف الأنظمة حيال قضية فلسطين التي تقتضي التمسك بوحدتها وإقامة دولة عربية عاصمتها القدس. ويحفل العقد الأخير بملامح تغذّي الميول إلى المقاومة العسكرية، يسعفها التقدم العربي الحثيث في ميادين الإعلام التي لم يعد يؤثّر فيها غياب الإستراتيجيات العربية الموحَّدة.

هل صحيح هذا القول حول الإعلام يجمع العرب بشكلٍ قد يتجاوز مؤسساتهم التوحيدية بما فيها جامعة الدول العربية؟

41- جريدة البلد، الثلاثاء 7 نيسان/أبريل 2009 .

هنا لا بدّ من مكاشفة إعلامية حول حرب غزّة.

خامساً: مكاشفة حول عناصر الحرب الإعلامية في غزّة

يمكن القول، بخلاصة أولية، أن الحرب على غزّة قد رفعت الأغطية عن تحوُّلات كثيرة طاولت وسائل الإعلام، وألزمتها مواقف سياسية متناقضة في موضوع جوهري عربي هو القضية الفلسطينية. وانعكس هذا التباين في الاستراتيجيات المتعددة كما في طرائق تغطية هذه الأحداث إعلاميًا وفي استعمالات الصور، ومعايير استعمال المصطلحات واستضافة المحلِّلين والمعلِّقين.

وهنا نتساءل: كيف غطّى الإعلام الإسرائيلي والعربي هذه الحرب؟ ما هي المعايير التي استخدمتها وسائل الإعلام في نقل المشاهد المؤلمة للقتل والدمار والتي تلوّنت بتلوّن هذه الوسائل الكثيرة المنتشرة في الفضاء؟

وهل ساهم الإعلام العربي وغيره في تعميق لا بل في ترسيخ الانقسام العربي أو الإجتماع العربي على أكثر من مستوى؟ وكيف يمكننا النظر إلى تقاطع استراتيجيات الإعلام وأدوارها في تحديد مستقبل العرب؟

في الإجابة عن هذه الأسئلة التي تحتلّ مساحات مميَّزة في الشاشات والجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات العربية والإسرائيلية والأجنبية[42]، يفترض التطرق إلى بعض العناصر والخطط التي هي على ارتباط بخصوصيات وضع قطاع غزة، والتي ساهمت في احتدام المعارك الإعلامية العربية والعالمية، وكشفت مشهد الانقسام العربي الفاضح حول مستقبل فلسطين، بين منطقي السلام والمقاومة.

42- كان آخر الندوات العلمية حول إعلام غزّة تلك التي دعا اليها المنتدى الإعلامي في دبي بعنوان: "غزّة: مكاشفة إعلامية"، في الثاني عشر من أيّار/مايو 2009، طارحًا مجمل هذه الأسئلة، وشارك فيها الدكتور نبيل الخطيب، رئيس تحرير قناة العربية، أحمد الشيخ رئيس تحرير قناة الجزيرة، البروفسور نسيم الخوري، كاتب هذه الدراسة، صلاح نجم مدير "بي بي سي" العربية، الدكتور عبد المنعم سعيد رئيس مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية بالأهرام، بحضور خمسمائة من رجال الإعلام والصحافيين العرب والأجانب.

1- سقوط وسائل الإعلام في لعبة التجاذبات

لقد بدت الحرب الإعلامية في غزّة عالمية، لم تتمكن أي وسيلة من التغاضي عنها كلّيًا، مع أن ما كان يميّز بينها كلها هو تاريخ دخولها أو انخراطها فيها، فمنها ما قام بالتغطية منذ الساعة الأولى لوقوعها أو تأخر بدرجات متفاوتة حتّى بعد أن وضعت الحرب أوزارها. وقد كان المشهد العام واضحاً في التشظيات التي أدخلت وسائل الإعلام في لعبة التجاذبات والانقسامات المتعدِّدة بتعدُّد الأنظمة ووجهات النظر المختلفة. عرب المقاومة والممانعة والتحريض لهم وسائلهم وأسلوبهم، وعرب الإعتدال والمساومة لهم مواقفهم ووسائلهم وأسلوبهم أيضًا، وعرب التوفيق بين النوعين كان لهم وسائلهم وتغطيتهم وموضوعيتهم، وكل هؤلاء مقابل الإعلام الإسرائيلي الذي برع، أساسًا، في حجب المعلومات والتواطؤ والصور والفتك عسكريًا بالقطاع وما فيه وعليه.

كنّا نجد إعلامًا إسرائيليًا خاضعًا بشكلٍ كامل للمراقبة الكاملة، كما كنا نجد إعلامًا غائبًا عن غزّة إلاّ في نشرات الأخبار، وهو لم يبدُ متعاطفًا مع ما يحصل على حساب التغطية، كما كنا نجد إعلامًا ينقل ما يحصل من أحداث بموضوعية مقبولة إلى جانب إعلام رابعٍ ينقل الصور والأحداث بتحيّزٍ كامل. وكان هذا التحيّز يأتي سلبيًا لائمًا حماس وفكرة المقاومة بشكلٍ عام معتمدًا الأسلوب التبريري والإنهزامي، أو يأتي، في المقابل، إيجابيًا مقاومًا، داحضًا الإستسلام، محرّضًا، مقتنعًا بحقوق العرب والفلسطينيين وعاملاً على إقناع المشاهدين بهذه الحقوق والحقائق، فيؤثر بالعدو الإسرائيلي ويكشف غموض ممارساته الإعلامية من ناحية، ويتحمَّس من ناحيةٍ أخرى لفجاجة الصورة ودمويتها التي أربكت الإسرائيلي كما أربكت وسائل الإعلام الأخرى الموضوعية والمحايدة.

وهكذا اختلفت المصطلحات، وتباينت المناخات في فرز الصور والتعليقات وبثها، كما في استضافة المحلِّلين والخبراء العسكريين إلى درجة يمكن اختصارها بأن الأخبار صارت مثل الآراء والتعليقات والمقالات والتوقعات

وجهات نظر مختلفة بين وسيلة وأخرى، وتفتقر إلى الموضوعية، الأمر الذي ولّد اختلاطًا لدى المشاهدين، كان لا يمكن الخروج منه أو التخلّص من آثاره، لولا صورة رامتان وقوّة قناة الجزيرة واندفاعتها نحو صدارة القنوات، في استعمالها الجريء والعفوي لكلّ ما التقطته استوديوهاتها عن رامتان.

وقد ساعد حجم القطاع على الشمولية في التغطية التي بان فيها تباين فاضح بين ما كان يحصل في الواقع وما يظهر في الإعلام العالمي. هكذا برزت قنوات أجنبية راحت تنطق بالعربية مثل الفرانس 24، والبي بي سي، والأورو نيوز إلى جانب الفضائيات العربية المعروفة، بالإضافة إلى الإذاعات والشاشات العالمية.

صحيح أن هذا المشهد العام يفرز استراتيجية إعلامية إسرائيلية مقابل غياب كامل للاستراتيجيات الأخرى الفلسطينية والعربية، لكنّ الصحيح أيضًا أن العقيدة والإيمان في نقل الحدث الذي قد يشوبه بعض الإرتجالية يمكن أن يبعثر العمل الاستراتيجي للخصم، في مجال صراع الصور، مهما كانت دقته. وفي هذا عِبَرٌ إعلامية ونفسية كثيرة تستحق الدراسة والتأمل في المشاهد الدموية التي يرشح منها ما يتجاوز الكلام المعمم حول صراع الثقافات والتماهيات أو مركبات النقص والعقد النفسية الكبرى في التعامل بالمواد الإعلامية بين عرب الغرب وعرب العرب، بالمعنى السياسي والمجازي للمصطلحين.

2- عناصر الاستراتيجية الإعلامية الإسرائيلية

يعني الحديث عن الإعلام الإسرائيلي الإشارة إلى ثلاث صحف كبرى أولها "يديعوت أحرونوت" المنفتحة والأوسع انتشارًا، وتضم العديد من المراسلين الذين يمثّلون التيَّارات السياسية المختلفة، تليها "معاريف" المتطرِّفة يمينيًا مع أنها عرفت بعض الانفتاح نتيجة التغييرات التي طاولت رئاسة تحريرها قبل شهرين من وقوع الحرب. وقد يمكن التكهُّن بأنّ هذا التغيير ربّما جاء استباقًا لتوقُّعات وصول اليمين الإسرائيلي إلى

سدّة الحكومة الحالية برئاسة ناتنياهو. وتأتي "هآرتس" بعدهما محافظةً على صدقيتها ورصانتها وضآلة انتشارها وقوة تأثيرها، وخصوصًا على كتلة قرائها من النخب السياسية والإقتصادية في إسرائيل. وهناك ثلاث أقنية تلفزيونية هي الأولى وهي قناة عامة رسمية تتميّز بحريتها المقنَّنة كونها مموّلة من ضرائب مباشرة يدفعها الإسرائيليون، والقناتان الثانية والعاشرة الخاصتان اللتان تحظيان بفسحة أوسع من الحرية، بالإضافة إلى إذاعة للجيش وأخرى رسمية، إلى العديد من الإذاعات التابعة في أخبارها لشركة أخبار خاصة تخضع بمجملها لرقابة الجمهور[43].

تعتبر فسحة الحرية في هذه العناصر الإعلاميةٍ مقبولة في مراقبتها للحكومة ونقدها الفساد والتقصير، إلى درجة تمكّنها من إقالة حكومة أو تطيير مسؤول. هذه الصحافة هي التي دفعت حكومة إيهود أولمرت، مثلاً، إلى الإستقالة بسبب تقصيرها في حرب تموز في لبنان كما بسبب الفساد، وهي التي أطاحت دان حالوتس رئيس أركان الجيش وعامير بيرتس وزير الدفاع. لكن تلك الحرية تبقى أسيرة نقطتي ضعف بارزتين في إعلام إسرائيل أولاهما قدسية الأمن القومي والإنصياع بسهولة لمشيئة الجيش ما ينسفها من الأساس، وثانيتهما قدسية القتال والعدائية المطلقة المشوبة بالعنصرية للعرب، وهما مسألتان تظهران أمام الأخطار وعند نشوب الحروب حيث تنقاد الصحافة كليًا، ولو بالترهيب، للقرارات والخطط والأهداف العسكرية.

لقد عمدت إسرائيل إلى تشكيل هيئة الإعلام القومي قبل ستة أشهر من الهجوم على غزّة، حيث راحت وسائل الإعلام تغالي في التركيز على صواريخ حماس خصوصًا في الصحافة المكتوبة التي احتلت عناوين كثيرة باللون الأحمر، واحتلت مانشيتات الأخبار، تحضيرًا للرأي العام. ثم حصرت في سريّة مطلقة المعلومات بالجيش ووزارة الخارجية وراحت تقنن في تسريبها، وأقامت دورات مكثَّفة للمتحدّثين العسكريين باسم الحكومة

43- مفتاح: الإعلام الإسرائيلي . www.google.com.

والوزارات، كان نجمهم في أثناء الحرب أفيخاي أدرعي الذي يتكلّم اللغة العربية بطلاقة لافتة، والذي أطلقت عليه تسمية "بوق الأكاذيب". وأوعزت إلى الصحافيين الأجانب بمغادرة القطاع، كما منعت الصحافيين الآخرين من الدخول إلى القطاع، بحجج واهية مختصرها أن الجنود الإسرائيليين غير ملزمين التضحية بحياتهم من أجل حماية هؤلاء من المخاطر التي تقع كلّ يوم من جرّاء سقوط صواريخ حماس.

ومنذ أن وطأت تسيبي ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية في 25 كانون الأول/ديسمبر 2008، أرض القاهرة، وبيدها تقرير مبالغ فيه، رمته فوق مكتب الرئيس المصري حسني مبارك، حول حجم الصواريخ التي تقصف بها حماس جنوب إسرائيل، صارخة في أعقاب زيارتها من على شاشات الأقنية المصرية: "كفى يعني كفى أي الحرب"، كان الشرخ العربي يتعمّق مع مصر متّهمًا النظام المصري بالتهاون والتواطؤ مع العدو. وكان ينتظر ضربة جديّة مؤكّدة لقطاع غزّة عبّر عنها رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت الذي قال: "أريد ألاّ ينام أحد الليلة في قطاع غزّة". وفي المقابل، لم تكن حماس تتوقّع ما حصل على الإطلاق حتى لحظة الهجوم على غزة. وهذا الإعتقاد الخاطئ أدى إلى حالة من الارتخاء العسكري والخسائر الفادحة، خصوصًا في مواقع الشرطة الغزاوية التي خسرت الكثير من قادتها وضباطها وجنودها في إبّان الضربة الجوية الأولى[44]. وقد يمكن تبرير هذا التراخي بأسباب منطقية كثيرة، أولها وضع رئيس الحكومة المتلاشي والضعيف والمتهم آنذاك إيهود باراك، ومعضلة التحضير للإنتخابات الإسرائيلية التي ولّدت تجاذبات كبرى في إسرائيل على صعيد تأليف الحكومة، وانشغال العالم بإنتخابات الرئيس الأميركي الجديد، وكلها أمور كانت تقدّم العالم سياسيًا وكأنه مشغول بأمور أخرى، ويمرّ بمرحلة فراغ وإعادة ترتيب، بالإضافة إلى ما علق في الأذهان بعد هزيمة إسرائيل في الجنوب من صعوبة تكابدها إسرائيل لخوض مغامرات عسكرية جديدة غير

44- فتحي درويش، المصدر نفسه.

مضمونة النتائج. ولربما يفترض التفكير بأن العملية جاءت في مرحلة إنتقالية تحمل الكثير من الإستباق للتفكير الأميركي أو للتأثير عليه، وقد جاء حافلاً بالرغبة العارمة لتقديم الحوار على الحرب.

أ- الهدف هو حماس وليس غزّة

قد يكون الفصل بين غزّة وحماس من أهم النقاط التي بنيت عليها استراتيجة إسرائيل الإعلامية في تثبيتٍ سياسة الردع كهدف أساس تتبعه في العملية كما منذ زمن بعيد. كانت حماس هي الهدف، ركّزت عليها إسرائيل إعلاميًا من دون غزّة كهدف عسكري مباشر، مع أنها كانت تقصف المستشفيات والمدارس والجامعات والبنى التحتية من ماء وكهرباء وأطفال ونساء وشوارع ضيِّقة، وكلّها شاءت أن تجمعها إعلاميًا بهدف واحد هو حماس. فكنا نجد في وسائل إعلامها تسميات مثل: مسلحو حماس، مخرِّبو حماس، ميليشيا حماس، عناصر حماس، الإرهابيون. وتكفي قراءة مجمل التصريحات الرسمية الإسرائيلية التي كانت تصاحب الحرب على ألسنة أولمرت وليفني وباراك وأدرعي وتتمحور حول صواريخ حماس في جملةٍ استراتيجية تضليلية مفادها: "نحن لا نحارب الشعب الفلسطيني، نحنَ نحارب حماس وصواريخ حماس".

وقد حرصت الدعاية الإسرائيلية في إعلامها، خلال 22 يومًا من الحرب وبتجاهل مقصود، على عدم ذكر أي كلمة أو تفصيل أو تسمية للفصائل الفلسطينية الأخرى في غزّة مثل: كتائب عز الدين القسام، كتائب شهداء الأقصى التابعة لفتح، سرايا القدس التابعة للجهاد الإسلامي، كتائب أبو علي مصطفى التابعة للجبهة الشعبية، كتائب المقاومة الوطنية التابعة للجبهة الديمقراطية، ألوية الناصر صلاح الدين التابعة للجان المقاومة الشعبية التي غيّبها الإعلام الإسرائيلي، وبانت وكأنها غير موجودة أصلاً في الصراع الدائر. ليست سوى حماس هي الهدف الأول الماثل في الإعلام. وهذا الأمر نفسه ينسحب أيضًا على تجاهل تام وعدم ذكر اسمي عباس

هنية أو محمود عبّاس في وسائل الإعلام. وهنا يمكن القول أنّه حتّى حماس نفسها قد انفردت أحيانًا بالقرارات، وتغاضت بدورها عن التشاور مع هذه الفصائل المذكورة، وخصوصًا عند إعلان وقف إطلاق النار من قبل المقاومة، وفي هذا نوع من إهمال الصمود الجماعي الفلسطيني والجهد الوطني العام الذي شاركت فيه تلك الفصائل مع الشيوخ والأطفال والنساء إلى جانب صمود المقاتلين.

وقد حرصت إسرائيل عبر وسائل إعلامها على تضخيم صورة مقاومة حماس والمبالغة بالحديث عن قوتها الصاروخية وصمودها بإشاعة معلومات عن أنّ بحوزتها نسخاً معدّلة من صواريخ فجر 3 وفجر 5، وربّما صواريخ سام المضادة للطائرات، وكلّ ذلك بهدف تبرير جرائمها ومجازرها الفظيعة ضد المدنيين الفلسطينيين وتجاه العالم. وقد استفادت من هذه المبالغات بربطها بإيران التي، كما جاء، هي وراء ترسانة صواريخ حماس، وهي التي تستقبل المقاتلين بعد نقلهم من غزّة إلى مصر فطهران حيث يخضعون لتدريبات عسكرية على يد الحرس الثوري الإيراني.

ولو استطلعنا أيضًا مضامين المنشورات التي كانت ترميها الطائرات الإسرائيلية فوق أراضي القطاع، في أثناء العدوان، وتابعنا البيانات التي كانت توزَّع مقنَّنة على المستوى الدولي، لوجدنا وفرة هائلة لكلمة حماس وحيدة في العملية الإعلامية. وعلى الرغم من هذا التركيز الهائل على حماس، فإنه أعطى نتائج عكسية لما هدفت إليه إسرائيل، إذ صبّ في مصلحتها أيضًا، خصوصًا وأننا رحنا نتابع مظاهرات في لندن تنادي بـحماس، وكذلك في باريس (17/1/2009) حيث رفعت لافتات تقول: كلنا حماس باللغة الفرنسية، وكذلك أصوات مناصرة لحماس بالإسم ولأطفال حماس لا لأطفال غزّة. هذا يعني أن إخفاء الإسم جعله طاغيًا وحاضرًا بكثافة في الخارج.

ب- الإعتداء على الصحافة

دفع التمسك الإسرائيلي بسياسة التعتيم إلى القيام بردود فعلٍ قاسية

على وسائل الإعلام والإعلاميين الذين كانوا يفضحون بصورهم الجرائم الصهيونية في قطاع غزة أمام الرأي العام العالمي، فقصفهم الإسرائيلي وقتل منهم الكثير مساويًا بينهم المقاومين والعسكريين، وذلك أمام صمت مطبق لمنظمات الدفاع عن حرية الإعلام التابعة للأمم المتحدة والقوانين الدولية التي تحمي الإعلام في أثناء الحروب، وهو ما اعتادت إسرائيل تجاوزه وعدم الإعتراف به. ولم تتردد القوات الإسرائلية من القصف التحذيري لمبنى الجوهرة الذي كان مركزًا معروفًا للبث، ويضم أغلب أجهزة البث الإعلامية، وهو الأمر الذي كان يعرفه الإسرائيليون جيّدًا بسبب أجهزة الإرسال الواضحة للعيان على سطح المبنى وكذلك الإشارات الإعلامية النافرة مثل press وغيرها من الإشارات وأجهزة الإرسال التي كانت أهدافًا واضحة لآلتها العسكرية. لقد سقطت مجموعة من شهداء الصحافة من بينهم علاء مرتجى من قناة "الإخبارية" وباسل فرج من تلفزيون الجزائر وإيهاب الوحيدي من تلفزيون فلسطين وأشرف علي الذي كان يصوّر منزل أسرته عندما كان الجيش الإسرائيلي يقوم بجرفه، وعلى الرغم من ذلك استمرّ بعمله[45].

ج- تحرير الصورة أقوى من الحرب

كان تحرير الصورة من العتمة المفروضة عليها في أثناء الحرب وبعدها أقوى من الحرب نفسها، حيث بان التباين الواضح والفاضح، وكشفت الأغطية والحقائق. كيف حصل ذلك؟

لقد تقبَّلت الصحافة الإسرائيلية قرار شراكتها في صنع قرار الحرب ومواكبته باعتماد سياسة التعتيم الإسرائيلية، قبل الحرب وحتى نهاية الأسبوع الأول من نشوبها، لكن الإنتقادات الصحافية وتململ الصحافيين ازداد مع بدء الإجتياح البرّي بعد 12 يومًا، إذ اضطر الجيش الإسرائيلي إلى السماح للمراسلين العسكريين بالدخول إلى القطاع، ولكن بصحبة قواته وتحت مراقبتها ما حدّ من تجوُّلهم بحرية لمعاينة، عن قرب، ماذا يدور،

45- معتصم أبو جابر، حول إعلام حرب غزّة، المركز العربي الدولي للدراسات الإعلامية، 2009/1/31، غوغل.

أو لتحديد الأهداف التي تقصف ومدى ضغطها على حماس، وهل هي تشكّل ضربات قاصمة نهائية للمقاومة كما كان يأتي في تقارير المخابرات.
ولم يغيّر الجيش الإسرائيلي هذه السياسة التعتيمية إلاّ بعد مرور 18 يومًا من نشوب الحرب. كان المراسلون الصحافيون يتابعون، مثل العالم كلّه، المشاهد التي كانت تبثها القنوات الفضائية العربية، نقلاً عن شاشة "رامتان" التي ظهرت في أثناء هذه الحرب واضطلعت بدور مميّز، وكذلك شاشة الجزيرة القطرية، حيث كانت الصورة تأتي شمولية وبعيدة يتم بثها من فوق السطوح وليست تفصيلية إلاّ عندما يتم التقاطها من داخل المستشفيات وغرف العمليات الجراحية المرتجلة.
لقد هزّت الشاشات العالم بالصور المريعة الخام لآثار القصف الإسرائيلي، من هدم وتمزيق لجثث الأطفال والنساء، ولجأ الصحافيون إلى أهالي القطاع وصحافييه والأطباء في مستشفى الشفاء أو لمسؤولين سابقين في السلطة الفلسطينية أو لبعض رجالات فتح الذين بقوا في القطاع، وكذلك إلى هيئات ومؤسسات حقوق الإنسان ووكالة غوث اللاجئين بهدف تعميم الصورة المخنوقة ونشرها على الملأ.

3- الشاشات المقاومة

مقابل الإعلام الإسرائيلي وتضليله، كان هناك إعلام عربي يفتقد الخطط الإسترتيجية الموحَّدة، لكنه كان يكتشف أن قوّة الصورة مسألة قيادة مثل قيادة الحروب، وأن الصور التي تبعث على القيء والقرف والغثيان تحوِّل الشاشات إلى وسائل قتالية، وتبقى مثل الجواهر القابلة للإشعاع، كما تبقي كل إمكانات الحجب والتعتيم محاصرة ما يجعل الصورة صفحة مفتوحة شديدة الأهمية. هذه النظرة الصادقة إلى الصورة من دون الأخذ في الإعتبار المشاهدين، قلبت المقاييس إذ كان من المستحيل على المراسلين العرب أن يحجبوا المشاهد التي لم يسبق لهم مشاهدة مثيلاتها سوى في الأفلام ولربّما منذ حرب تموز/يوليو في لبنان 2006. ولولا التماع

نجم وكالة رامتان في سماء الفضائيات، لكان ممكنًا طمس المجازر التي ارتكبتها إسرائيل المغطاة بسياستها التعتيمية الإعلامية.

فمن تكون رامتان؟

أ- وكالة رامتان

أمام عدم تمكن وسائل الإعلام العالمية من تغطية الكارثة في غزة، والاعتماد على المراسلين المحليين، برزت بشكل لافت للعيان وكالة توحي بالحيادية والإستقلالية هي "رامتان" المحلية، أو كلمة السرّ التي نقلت صورها التلفزيونية كبريات القنوات التلفزيونية الدولية والعربية مثل الفضائيات العربية والعالمية، وخصوصًا بي بي سي والجزيرة والمنار وسي إن إن، وفوكس، وحتّى التلفزيونات الإسرائيلية التي لم يكن أمامها أحيانًا غير خيار نقل بعض وقائع الحرب المنتقاة عبر شاشة رامتان، وأكثر من ذلك كان هناك قناة إسرائيلية تعرض صور رامتان للإسرائيليين على شاشات هواتفهم المحمولة. كان الناس العزّل في غزّة يفرّون من وجه الموت، وكان مصوّرو رامتان يلحقون به، فيصلون إلى الحدث ويبثون صوره قبل وصول الأطباء وسيّارات الإسعاف. لقد نجحت رامتان في توحيد الشاشات العربية عبر تأمينها البث المتواصل والتوثيق الدقيق والحي لحرب غزّة، مع أنّ المعالجات العربية لهذه الصور جاءت متنوِّعة. وهكذا احتلّ اسمها، كحقٍّ حصري، الزاوية اليسرى من معظم هذه القنوات، وكان المشاهدون يتساءلون في ما بينهم عن تلك الشاشة التي ظهرت فجأة لتغطّي هذا الحدث بمهنية عالية. ليست رامتان، في الواقع، فضائية، بل وكالة تبيع البث بعدما تعطي المتعاقد معها الإذن والرقم السرّي لذلك. تقدّم خدماتها إلى الفضائيات التي تستقبل منها ما تحقنه هي من خلال الأقمار الإصطناعية عربسات والقمر الأوروبي واليوتل سات على مدى 24 ساعة، واستخدمت صورها وخدماتها الإنتاجية ما شجّعها من دون أن تتنافس مع أية محطة أخرى. كان لافتًا أنّ صورها كان يشاهدها العالم أجمع.

ورامتان معناها غزالان بالمثنّى حيث تعني الرامة الغزال في اللغة الكنعانية

القديمة، والمقصود بهما توحيد غزّة والضفة الغربية اللتين افترقتا بعد احتلال 1967. وهناك تفسير آخر أنها تبثّ الصور من مكانٍ مرتفع لأنّ الرام هو القمة العالية، وبهذا التفسير نفهم التعليقات الإيجابية التي حظيت بها تلك الوكالة باعتبارها مثلاً "النجم المحلّي في سماء الفضائيات العالمية"[46]، أو "العيون والآذان العالمية العالية في حرب غزّة"[47].

تأسست "رامتان" العام 1998، متواضعة، من "ستوديو رامتان" للإنتاج التلفزيوني. وكان لديها كاميرا واحدة وجهاز مونتاج واحد في مكتب متواضع وسط مدينة غزة. واقتصر الهدف في حينها على إنتاج الأفلام الوثائقية. وكان فيلم "العكاز والصبار" أول أفلامها. ومع انطلاق الانتفاضة الثانية العام 2000، بدأت بتوسيع عملها في مجال التغطية الإخبارية، ثم انتقلت إلى خدمة البث المباشر، واقتنت أول جهاز بث مباشر العام 2001، وخرجت إلى العالم من خلال أول بث لها على القمر "يوتلسات". ومع تطور الأحداث الميدانية، كانت، العام 2003، تبث أربع نشرات تلفزيونية إخبارية بشكل يومي تتضمَّن تقارير مصورة. ومن ثم تقرر تغيير اسم "استوديوهات رامتان" إلى "وكالة أنباء رامتان". ومن ثم أنشأت الوكالة في أيار/مايو 2005 موقعًا إخباريًا على شبكة الانترنت. وتوسعت مكاتبها لتشمل الضفة الغربية، وافتتحت مكاتب في مصر والسودان واليمن، ومكتبين في نيويورك وواشنطن في الولايات المتحدة.

أصبحت الوكالة أفضل من يهتم بالإنتاج التلفزيوني الفلسطيني. وكان أول ظهور كبير لها في تغطية حربي "قوس قزح" و"السور الواقي" اللتين شنَّهما الإسرائيليون على الضفة وقطاع غزة هذا العام. تابعت الوكالة، أولا بأول اجتياح جباليا، ورفح، ومعارك الزيتون، وأصيب لها مصورون. وأنتجت فيلمًا وثائقيًا عن مجازر رفح، وقالت إنها الوكالة الوحيدة التي دخلت رفح وغامرت بطواقمها من أجل نقل الحقيقة. وغطت كذلك الانتخابات

46- كفاح زبون، نجم محلي في سماء الفضائيات العربية، الشرق الأوسط، 2009/1/14.

47- فرج اسماعيل، كلمة سر البث المباشر لحرب غزّة طوال 22 يومًا، العربية، دبي، الأحد 18 كانون الثاني/يناير 2009.

التشريعية والرئاسية في غزة والضفة العام 2004. واستطاعت تقديم خدمات البث المباشر عبر الأقمار الصناعية من دون وسيط إسرائيلي، وفي ظروف صعبة، تحت القصف والاجتياحات ومنع التجول. وبرزت خلال حرب غزّة بشكل كبير حيث خصَّصت 3 قنوات على الأقمار الصناعية لبث العدوان مباشرة وكان يعمل فيها حوإلى 150 بالقطاع، والعشرات في الضفة الغربية وآخرون في مكاتبها بالدول العربية وواشنطن.

أخذت الوكالة موقفًا مغايرًا في أثناء الاقتتال الفلسطيني ـ الفلسطيني، فبعد أن استضافت عشرات المؤتمرات الصحافية في تلك الفترة لجميع الفصائل في الساحة الفلسطينية بالضفة والقطاع، قررت لاحقًا أن توقف استضافة المؤتمرات الصحافية للأطراف المتنازعة تعبيرًا عن احتجاجها على استمرار الاقتتال. وفي خطوة لاحقة، توقفت الوكالة تمامًا عن تغطية الأحداث الداخلية، وقالت إنها بذلك، تريد أن تمارس نوعًا أكبر من الضغط الإعلامي على المتنازعين لوقف الاقتتال الدائر. وطالتها اتهامات بالانحياز من قبل أكثر من طرف، وهاجمها أنصار من فتح على اعتبار أنها منحازة أو بوق لحماس، وقد حدث العكس كذلك، وردت هي بقولها إنها ستبقى على دربها الذي رسمته، وهي أن "الحقيقة مسار واحد" وهو شعار الوكالة. وأطلقت الوكالة، أخيرًا، حملة إعلامية بالتزامن مع الإعلان عن بدء الحوار في القاهرة قبل أن يفشل. وأعلنت عن إطلاق قناة "رامتان مباشر" من مقرها في العاصمة المصرية، القاهرة، للوجود قريبًا من مكان انعقاد الحوار، وبثه للعالم.

يقول زكريا أبو هربيد، مدير التصوير في رامتان "كنا نركز على الحياة في هذه الحرب أكثر من الموت، لأننا نشعر أن الحياة مؤثرة أكثر، وربما أن السر في نجاح رامتان كان أن الوكالة لم تتفاجأ بالحرب. كنا جاهزين (ستاند باي) وسياراتنا جاهزة، وكان لدينا عشرة مصوِّرين بانتظار الضربة الأولى، فكان لدينا نبع من الصور من شمال القطاع إلى جنوبه. هناك قلق كبير، هذه المرة غير كل المرات، لأن عائلات أبيدت بالكامل،

وآخر مجزرة قتل فيها أكثر من 30 في مدرسة، مرة واحدة. هناك خوف على حياة الشباب.. فبين الإنسانية والمهنية، لم نعد نميز خطًا فاصلاً إذا لم يوجد أحد لإسعاف الناس. كنّا نصوّر ونسعف أيضًا.. هذه مهنة واحدة، والجريمة يجب أن تصل والضحايا يجب أن يُعالجوا.. نحن مش آلات.. إحنا بشر"[48]. وعلى الرغم من الشائعات والإتهامات التي طاولت "رامتان" بعد حرب غزّة مثل وصول الدبابات الإسرائيلية إلى مئة متر من مقرّ المحطة في غزّة ولم تصبها بأذى، إلى التهديدات التي طاولتها من تلك القوّات، وكذلك الخلافات الناشبة بينها والجزيرة[49]، فإنّ استوديوهاتها تحل أسماءً مثل "شهداء الكلمة الحرة"، و"الصحافة المستقلة"، وأسماء صحافيين استشهدوا في أثناء قيامهم بواجبهم الإعلامي مثل نزيه درّوزه وعلي قعدان وفضل شنّاعة وغيرهم[50].

ولو أدركنا أنّ طواقم رامتان التي غطّت حرب غزّة وصلت إلى 18 طاقمًا، بالإضافة إلى 16 نقطة تغطية بث دائمة مباشرة عاشت ونقلت الحدث إلى العالم، فإنّ حرب غزّة جاءت تجربة ناجحة بالنسبة إلى رامتان حفّزتها نحو العمل المتطور على مشروع شبكة ألياف ضوئية يسمح لها في المستقبل من النقل الفوري لأي حدث في الأراضي الفلسطينية[51].

ب- المربع الإعلامي الذهبي

مثلما كانت رامتان "الشمس" الإعلامية في حرب غزة، كانت قناتا الجزيرة

48- أسس رامتان الدكتور خالد قاسم كفارنة وهو فلسطيني يحمل الجنسية الأميركية، وهناك من يرى بأن شراكةً جمعت بين رامتان وقناة الجزيرة في قطر، بالإضافة الى أسهم لحماس قد تصل إلى 60 بالمئة. للمزيد من التفاصيل، راجع على سبيل المثال، حيدر محمد، وكالة رامتان في دائرة المديح الإعلامي، الوسط، منتدى الناقد الإعلامي، 2009/1/16، وكذلك راجع أيضًا موقع وكالة رامتان على الانترنت : http://www.ramattan.net/ramattan/

49- أثارت وسائل الإعلام قصصاً عن خلافات كبرى دارت بين الجزيرة ورامتان في أعقاب حرب غزّة آلت إلى النزاعات القضائية، وخروج الجزيرة من عقدها مع رامتان والتعاقد مع وكالة إسرائيلية تزودها الصور. والسبب في الخلاف هو رفض رامتان تزويد الجزيرة مشاهد قصف مدرسة الفاخورة، شمال قطاع غزة، التي أثارت ضجة كبرى. وكذلك بسبب خلاف على إدخال معدات جديدة إلى رامتان بطلبٍ من أصحابها، واستعدادًا للحرب الصهيونية على القطاع، الأمر الذي رفضته الجزيرة، مع أنها كانت تنقل صور رامتان منذ الساعاتٍ الأولى لوقوع الهجوم الجوي على غزة. راجع: أحمد أبو عامر، انتهاء الشراكة بين وكالة رامتان وقناة الجزيرة، صحيفة الرسالة، غزة،2009/3/5.

50- رانيا غانم، رامتان...اسم استثنائي في عالم وكالات الأخبار، العرب، الدوحة،2009/1/14 .

51- فرج اسماعيل، المصدر نفسه.

والعربية "شمس" الغزو الأميركي للعراق (2003)، وقناة المنار والجزيرة "شمس" حرب تموز على المقاومة في لبنان (2006)، وكذلك العربية في أثناء أزمة نهر البارد في شمال لبنان (2007).

وعلى الرغم من أنّ عباس ناصر مراسل الجزيرة بقي اسبوعين أمام معبر رفح، ولم يتمكّن من الدخول إلى قطاع غزّة، ومنع الإعلامي غسّان بن جدّو المزوّد ترخيصًا رسميًّا قطعًا من الدخول إلى القطاع، إلاّ بعد نهاية الحرب، في 21 كانون الثاني/يناير 2009 لتغطية آثار الحرب، فإن الجزيرة والجزيرة الدولية تمكنتا من كشف المجازر أمام الشعوب بحرفية عالية وبعفوية مطلقة، حيث منعها النقل المباشر من تنبيه مشاهديها لهول المشاهد التي جعلت بعض الخبثاء يستنتجون من خلالها أن الجزيرة هي قناة همّها ترسيخ العجز والمستحيلات والخسائر في الذهن العربي الذي سيبقى مسكونًا بالمجازر طالما بقيت الأنظمة العربية في دوائر عروبة الممكن والمهادنة، وهي باقية. وعلى الرغم أيضًا من استضافتها لتسيبي ليفني وغيرها من مسؤولي إسرائيل على شاشتها ما استفزّ مشاعر الكثيرين، ودفع بعضهم إلى اتهامها من ناحية أخرى بالتواطؤ، إلاّ أنها استطاعت في قناتيها العربية والإنكليزية من التعامل مع صور الشهداء والجرحى بجرأةٍ كبيرة. قلبت الصورة، حيث قدمت صورًا حية ومؤثرة للدمار والمشردين، إلى درجة أنّ جون سنو المذيع الشهير في القناة الرابعة في بريطانيا بيّن في فيلمه الوثائقي النجاح الفذ الذي سجَّلته قناة الجزيرة في تغطية صور الحرب وتأليب الرأي العام العالمي أمام الرسائل والوثائق والمعلومات والصور المضللة التي كانت تقذف بها إسرائيل وسائل الإعلام ومراكز القرار العالمي[52]. وقد كان لهول المشاهد التي كانت تبثها قناة الشروق السودانية نقلاً عن الجزيرة، أن انهارت مذيعة الأخبار السودانية خولة حشّاشة، ولم تتمالك نفسها وأجهشت بالبكاء على الهواء، ما ساهم في دفع السودانيين بحمّى غريبة إلى الشوارع. وحصل الأمر ذاته مع المذيعة

52- عبد الباري عطوان، إعلام غزّة، باب google (عربي)ي 2009/1/13

منى الشاذلي بقناة ريم المصرية عندما حاولت محاورة طفلٍ فقد ثمانية من أهله، وكذلك حصل مع جمال ريّان عند استعراض صورٍ المجازر مع المذيعة ليلي الشايب في أثناء تقديم إحدى نشرات الأخبار.

صحيح أن الجزيرة لم تكن حيادية، لكنها كانت قادرة على تعبئة الجماهير ما جعلها فاعلة لا في صناعة القرار، بل في الضغط القوي على صانعي القرار.

ولقد أدَّت القنوات اللبنانية دورًا مميّزًا في تغطية حرب غزّة، إذ وحّدتها العناوين العامة، لكنها انقسمت في المواقف والتعليقات والمحللين بين فريقي الممانعة والإعتدال على المستويين اللبناني والعربي.

وقد ساعد في ذلك قناة المنار اللبنانية الشريكة الأساسية في فعل المقاومة التي كان لها مراسلون في الضفة والقطاع قدموا تقارير وافية لتغطية ما أسمته العدوان على غزّة، كما كان لها طول الباع في الحرب النفسية على التي كانت تظهر إسرائيل في خانة المنكسر والواصلة إلى حدّ التفكك، عبر شريط الأخبار العاجلة التي كانت تركز على أعداد الصواريخ التي تسقط على المستوطنات. كان يمكن تسميتها شاشة المقاومة في مواجهة المحور العربي المنحاز إلى أميركا وإسرائيل والساكت أو المحرج أمام قواعده الشعبية. وبرعت في الإعلام المقارن بين وضع العدو ووضع المقاومة، يسعفها في ذلك تمكن فريقها الواسع من اللغة العبرية، ورصد الشاشات العبرية بدقة، بهدف الوصول إلى الحقائق التي يحجبها العدو عن الرأي العام.

وبرزت قناة الجديد NTV، وشعارها "غزّة بطعم العزّة"، في تغطيتها ومقدمات برامجها السياسية ونشرات أخبارها، وكأنها جزء أساسي وحيّ من المقاومة. كان يسهل سقوط الموضوعية والإعتدال طالما المحطة أمام الإحتلال الإسرائيلي، والمعروف عنها أنها قناة لا يمكن أن تقف على الحياد في القضايا التي يشتمّ منها تخاذلاً عربيًا في موضوع جوهري مثل فلسطين. وهذا ما ينطبق أيضاً على قناة NBN التي جهدت بشكلٍ بارز في

التغطية المستمرّة وركّزت على المحللين ما يسعف المقاومة عندما باشر مدير البرامج السياسية فيها الإعلامي عبّاس ضاهر بفتح الهواء بشكلٍ كامل، واستنفار طاقات المحطة معتمدًا بشكلٍ كامل في المرحلة الأولى على صور رامتان التي تمّ توضيبها وإنزالها على الخرائط والوقائع الخاصة بغزّة، مستدعيًا في ذلك الكثير من المحللين السياسيين والعسكريين الذين انخرطوا في عملية غزة إلى حدود برزت جيدة أمام جمهورها[53].

وقد وصل إخفاق إسرائيل وانزعاجها في حربها الإعلامية إلى حدود وضع لائحة سوداء تتضمَّن أسماء بعض الخبراء العرب والمحللين، وطالبت بأن يتم حجب آرائهم ومواقفهم عن العديد من الشاشات التي يمون عليها الصهاينة[54].

4- شاشات المساومة أو فضائح استعمال" المصطلحات"

أمّا الإعلام المعتدل أو المتساهل فكنّا نجده في مصر حيث بدا طوال 22 يومًا أسير إقفاله التام لمعبر رفح، ومربكًا بغسل أدمغة جماهيره واستنفار عواطفها بمعاداة المقاومة والعرب الذين عرفوا بالممانعين. وقد انهمكت الأقلام المصرية والشاشات، وما زالت، بعدما فاجأت الرأي العام العربي، وفقدت احترامه بالكامل، بأخذ موقف الدفاع عن مصر حيث كلّ من ينتقد السياسة المصرية كان يعتبر عميلاً لإيران وسوريا وقطر، مع أنّ تظاهرات طنطا والدمنهور والقاهرة والكثير من التظاهرات التي كانت تنتفض في القاهرة والمدن المصرية، وتقمع، كانت تؤكد أن النظام في وادٍ وتعاطف المصريين في وادٍ آخر. وقد يكون أفضل ما يعبّر عن هذا الوضع المساوم تلك المانشيت التي تصدّرت إحدى الصحف المصرية بالخط العريض: "فضحتونا"[55].

53- من مقابلات أجراها طلاب كلية الإعلام مع عبّاس ضاهر(أن بي أن) وعلي قصير (المنار)، 2009/4/16.

54- نشرت صحيفة "الجويش كرونيكل" الناطقة باسم الجالية اليهودية قائمة بمن أسمتهم المحللين المعادين لإسرائيل ومن بينهم عبد الباري عطوان، والدكتور ريتشارد فولك منسق الأمم المتحدة في قطاع غزة، والدكتور النروجي مادس غيلبرت الذي أجرى الكثير من العمليات الجراحية لضحايا العدوان الإسرائيلي في مستشفى الشفاء في قطاع غزة. عبد الباري عطوان،المصدر نفسه.

55- المصدر السابق .

لم تستعمل وسائل الإعلام المصرية ولا شاشة العربية أي مصطلح يدين إسرائيل، وكان ضحايا القصف قتلى يعدون خارج أي عمل استشهادي. وقد اعترف مدير تحرير العربية ناصر الصرامي بمأزق القناة بعد نهاية العدوان، حيث راحت تستلحق تقصيرها وتدعو مشاهديها لأن يتواصلون مع شعورهم القومي. كانت العربية باردة متردِّدة وحيادية ومتحفظة جدًا في نقل الصور التي تسيء من وجهة نظرها إلى المشاهد، والأرجح أنه لم يكن لها جمهور، أو خسرت جمهورها الذي أشاح بصره عنها بحثًا عن شاشات أخرى. وينسحب الأمر نفسه على قناة المستقبل الأرضية والفضائية وقناةً OTV حيث غابت عنها حرب غزّة ما عدا فترات الأخبار وكانت تتناولها بموضوعية نقلاً عن المحطات الفلسطينية. والمفارقة أن محطة أل بي سي الأرضية كانت تنقل حفلة للفنان اللبناني فارس كرم فيما كانت فضائيتها تبث مسرحية لبنانية ساخرة عندما كان الجيش الإسرائيلي يباشر بعمليته البريّة على قطاع غزة.

لقد برزت إخبارية المستقبل التي لم تكن قد احتفلت بعيدها الأول متميِّزة في حضورها وجهودها الذي ظهر في فريق عملها الدؤوب والمنتشر في المناطق الفلسطينية، بالإضافة إلى تخصيص برامج لافتة ساهمت بفعالية في الإضاءة على ما كان يحصل في غزة.

لم يكن مستغربًا هذا التحيُّز الفاضح والتباين الواضح في التغطية بين القنوات العربية الأمر الذي جعل المشاهدين يتابعون بعض وسائل الإعلام الغربي بحشرية التعرف على كيفية تغطيتهم للعدوان، والغريب أنهم لاحظوا موضوعية وإنسانية في بعض القنوات الغربية أكثر من بعض القنوات العربية، وذلك لسبب واضح هو غياب المصالح هناك الأمر الذي يتمتع به هذا الإعلام العربي في انقساماته خدمة لأنظمته ولبعض الجهات المعادية للعرب.

ومن أهم مظاهر الإنقسام الذي برز بشكلٍ حاد بين شاشات المقاومة والمساومة في الإعلام العربي، عدم اتفاقٍ الشاشات على مصطلحات

متقاربة إن لم نقل موحَّدة. تأتي في طليعة هذه المصطلحات تسمية الضحايا بالشهداء في شاشة ليصبحوا قتلى في شاشة أخرى مع ما هناك من فروقات بين المصطلحين تعكس مدى الإرتياب الإعلامي العربي الناتج بالطبع عن الإرتباك السياسي الحاد الذي تشهده عروبة القرن الواحد والعشرين. وكان يسهل ملاحظة حرب المصطلحات المستعملة أيضًا بين حماس كحركة تحرير أو مقاومة أو تنظيم إرهابي، أو بين الإنقلابيين والشرعيين أو بين ممثلي الشعب الفلسطيني وسكان المناطق، كما بين الإنسحاب الإسرائيلي كما ورد في خريطة الطريق من غزّة مقابل مصطلح إعادة الإنتشار الإسرائيلي، وبين الحرب أو الهجوم على غزة والحرب في غزة، وبين قصف الأونروا أو قصف المدرسة التي تأوي مقاتلي حماس، وبين الحكومة الفلسطينية مقابل الحكومة الفلسطينية المقالة. وأهمّ ما برز في هذا الإنقسام المبالغة في تضخيم صواريخ حماس وفعاليتها كسبب أساسي لما حصل مقابل التغاضي الكامل عن السياسة الإسرائيلية التوسعية المعروفة بعدوانيتها ونبذها التاريخي للسلام. ما هو صارخ في تلك المتناقضات التي كنا نشهدها، في المقارنة بين محاور العرب المنقسمين بين خاص وعام رسمي أي مقاوم ومهادن، وبين الأول وإعلام الغرب الرسمي والخاص(وهذا حمل بعض إشارات إيجابية)، أنّ بعض الديمقراطيين والليبراليين راح مستسلمًا يلقي تبعات الحرب ومسؤوليتها على المقاومة والضحايا هازئًا من مصطلحات الجهاد والمصطلحات المقاومة الأخرى.

ولا يخفى أن تلك التناقضات بين المصطلحات، كان لها أصداؤها كونها جاءت على إيقاعات محوري الخير والشر اللذين أطلقتهما إدارة الرئيس الأميركي بوش، وتحكمت بأدبيات المنطقة ونصوصها وسياساتها، وما زالت آثارهما تتفاعل بأشكال مختلفة.

5- صورة غزة في الإعلام الغربي

كشف الإعلام العربي المقاوم، بفضل نعمة العولمة ومشتقاتها ووسائلها

الإعلامية، عن مجازر العدوان الصهيوني على غزة، وما خلّفه من استهداف للمدنيين أكثر منه للمقاومين، وذلك على الرغم من التعتيم الإسرائيلي والإنحياز الغربي وموضوعيته وثقافته التي تحجم عن عرض جثث القتلى وصور الضحايا والأشلاء والمصابين لأسباب على علاقة بحرمة الموت. هكذا خرجت شعوب العالم إلى الشوارع في باريس وكوبنهاغن وأمستردام ولشبونة ومدريد وواشنطن وفنزويلا والبرازيل وتركيا وأندونيسيا والباكستان ومصر وبريطانيا والمغرب وسوريا ولبنان وغيرها، وكلها تتظاهر وتطالب بوقف العدوان وتندد بإسرائيل وجرائمها وحتّى بالدول المؤيدة لها، وهي شعوب ما كانت ستستكين لو أدركت باكرًا هول ما حصل في العدوان المخطوف خطفًا. وقد يقفز إلى العين في خلال إحدى التظاهرات صورة أحد حاخامات إسرائيل وهو يحرق جواز سفره الإسرائيلي، في مقابل الصور التي كان يبثها الإعلام الإسرائيلي، مانحًا عدوانه أبعادًا دينية، مثل صور الجنود الذين يقرأون في التلمود فوق دباباتهم أو يؤدون الطقوس الدينية.

لقد تشوّهت الصور والتحليلات والتعليقات بين الشاشات العربية، كما بين الشاشات وأجهزة الإعلام الغربي. وراح كلّ طرفٍ من طرفي الصراع يلقي المسؤولية على وسائل الإعلام ويتهمها، وخصوصًا في الدول غير المنخرطة مباشرة في الصراع، لكونها تشوّه الحقائق، وتصبّ الزيت على النيران المشتعلة في غزّة. والسبب أن طرفي النزاع لم يعثرا في الإعلام الغربي على عرضٍ يتطابق كلياً مع تصوراته ورغباته لحيثيات الصراع. كان كلّ طرف يشعر بأن قضيته تعرض بشكلٍ غير مناسب مع رجحان الكفة لمصلحة الفلسطينيين والعرب بشكلٍ لافت.

لقد تغاضى الإعلام الغربي عن الحصار وحياة الأنفاق ونسف الإنتخابات الديمقراطية وكلّ ما أسلفنا ذكره من بطش إسرائيل المستمر بغزة، وتناسي تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي الحافل بالمجازر، ملقيًا اللوم على حماس ومؤيّدًا إسرائيل التي بدت أو راحت تزعم أنها مربكة وغير قادرة،

حيال هجمة الصورة العربية في تعرية أفعالها، أن تخرج منتصرة في المنافسة على كسب ودِّ المواطنين في الغرب. وقد يكون هذا الإرباك حقيقيًا لأمرين: الخلفية التاريخية الراسخة في مناصرة الغرب لإسرائيل ومعاداة العرب وقضاياهم وفق سياسات غير عادلة، والذي حدّد الرأي العام الغربي بأحكام مسبقة من ناحية، والكره المتنامي للمسلمين في العالم الغربي، بشكلٍ عام، بعد 11 أيلول/سبتمبر 2002. وقد يضاف إلى هذين الأمرين فكرة الصورة الأوروبية التي تتميّز بها من ناحية أخرى إسرائيل لدى الرأي العام الغربي بالإضافة إلى صورة أو فكرة حماس التي راح الإعلام الغربي يربطها بحركة طالبان وتنظيم القاعدة وحتى بحزب الله، وخصوصًا بعدما نجحت إسرائيل في إقناع الإتحاد الأوروبي بإدراج حماس ضمن لائحة المنظمات الإرهابية. وهنا أمثلة:

نشر مركز أبحاث "بيو" المتخصِّص بالأبحاث واستطلاعات الرأي المتعلقة بوظائف وسائل الإعلام في دراسة "أن وسائل الإعلام الأميركية والأميركيين كانوا ضئيلي الإهتمام بأوضاع غزة التي لم تخصص لها وسائل الإعلام سوى إثنين بالمئة من تغطيتها الإعلامية التي لم تطل سوى إثنين بالمئة من مشاهديها"[56]. واشتكى جون دانيسوفسكي مدير قسم الأخبار العالمية في وكالة اسوشيتدبرس الأميركية التي تنقل أخبارها إلى أكثر من ألف صحيفة وخمسمائة محطة تلفزيونية وإذاعية من منع إسرائيل 400 صحافي من دخول غزة، الأمر الذي لا يعرقل نشر الأخبار المستقلة وحسب، وتقديم وجهة نظر واحدة، بل لا يخدم الرأي العام ولا الحكومة الإسرائيلية ولا الإعلام نفسه[57].

فرنسا في FR2 خلت من صور الشهداء، وأفرطت في التركيز على صور ما خلّفته صواريخ القسام. الفرانس انتر صرخت بلسان أحد مذيعيها: صبر إسرائيل نفذ، وكأن المذيع ضابط إسرائيلي[58]. العديد من الصحف الفرنسية

56- باسل النيرب، البيان، 2009/3/26.

57- محمد علي صالح، كارثة غزة تثير جدلية الحيادية والإنحياز.. الشرق الأوسط، لندن، 8 كانون الثاني/يناير 2009.

58- 2009/1/2.

وخصوصًا جريدة ليبراسيون أغلقت مواقعها الإلكترونية لكبح ما كان يتدفق عليها من صور مريعة من أبناء العرب.

كنّا نلمس في ألمانيا إشارات إعلامية إيجابية بسيطة جدًا تعاطفت مع غزة، مثل اعتبار الحرب على غزة "خطأ" أو "وحشية"، أو أن إسرائيل دولة قد "أفرطت في استعمال القوة". وقد غالت الصحافة العربية في إبرازها مشيرةً إلى تغيير ما حصل هناك، لكنها تغاضت عن ألمانيا المسكونة بعقدة الذنب التاريخية الملطّفة بشكلٍ طفيف على مستوى الشباب تجاه اليهود، وكره الألمان للحروب منذ هزيمتهم في الحرب العالمية، وموقفهم العدائي من المسلمين، وكلها مسائل تبقي ألمانيا كما الكثير من الدول الأوروبية في خانة المناصر لإسرائيل. ولا يعني توجيه انتقاد بسيط من مذيع أو محلل، بالمعنى العلمي للظاهرة، أن تعاطفًا إعلاميًا أكيدًا وفاعلاً مع الفلسطينيين بدأ يظهر في الغرب[59].

كانت بي بي سي الإذاعة البريطانية، الأكثر استماعًا في الشرق الأوسط واضحة الإنحياز لإسرائيل تمامًا كما مجمل وسائل الإعلام البريطانية، ومنقادة كالمعتاد، للوبي الرسمي الصهيوني الذي سحب بعض مراسليها من فلسطين المحتلة.

وقد رفضت هيئة الإذاعة البريطانية، بذريعة الحيادية، بث "نداء غزة" الإنساني الذي تقدمت به ثماني عشرة مؤسسة وجمعية بريطانية لجمع التبرعات لضحايا العدوان الإسرائيلي، وبثته القناتان البريطانيتان الرابعة والخامسة و"اي تي في". وكان رد الفعل شجب الصحف البريطانية لهذا الموقف وقيام تظاهرات أمام مبنى الإذاعة البريطانية شارك فيها خمسون نائبًا بريطانيًا باعتبار أن النداء إنساني للإغاثة وليس للحصول على السلاح لحماس[60] .

59- شتيفان فايدنر، الإلمان وحرب غزّة. نعم حصل تغيير، صحيفة الأخبار، بيروت، 2009/3/9.

60- عبد الباري عطوان، المصدر نفسه.

الخلاصة: النهضة العربية الثانية

تتداخل الإستراتيجيات وتتناقض إلى درجة الغموض حيال نقطتين مستقبليتين: مستقبل المقاومة العربية إنطلاقاً من غزة ولبنان أي قدرة العرب على القتال أو إدارة الصراع وجهوزيتهم للسلام مع عدو لا يركض نحو السلام، ومستقبل الصورة العربية، وقدرتهم على الإستمرار في خوض العصر الفضائي وكسب مقدراته ومعاركه. فقد توقفت حرب غزّة لكن ليس بشكلٍ نهائي. قطاع غزّة ما زال محاصرًا، وما زال إمكان سقوط صواريخ حماس ممكنًا فوق الجنوب الإسرائيلي، كما أنّ إمكان تمرير السلاح عبر الأنفاق ممكن أيضًا وناشط بكثافة أكثر قد تقود إلى المزيد من تأزيم الصراعات بين العرب أنفسهم، وبين مصر وإيران، وبين العرب وإيران، ولم يباشر بعد في إعمار ما تهدّم. وقد لا تفضي الحوارات بين حماس والسلطة أي بين الحكومة المقالة أو الحكومة المستقيلة قانوناً إلى مسائل ثابتة وجوهرية. ولم تزل الأمور مفتوحة على الإحتمالات شتى. ومن يغص في تفاصيل ما هو قائم بين هذه الأطراف متفرقة ومجتمعة، يكاد يشعر أنّ ضياعًا كبيرًا يصيب الوطن العربي، ويدخله في أنفاقٍ أين منها أنفاق غزّة. ضياع كامل بين مفاهيم السلام والتسويات والاستسلام والمقاومة. أمسٍ ضاعت فلسطين، واليوم يضيّع العرب أدوارهم الكبرى اليوم، وتنسحبٍ قضاياهم نحو طاولات تركيا وإيران والغرب ومعه إسرائيل. وتبقى المعضلة الكبرى في وحدتهم المشتتة بين عروبة الإمكان وعروبة الإستحالة. فقد وحّدهم الإعلام وقرّبهم بما يتجاوز السياسات والمؤتمرات والجهود المضنية لجامعة الدول العربية منذ تأسيسها. يزداد اهتمام وسائل الإعلام بالصراعات وبث أخبار الحرب وتداعياتها بكثافة ملحوظة. ولقد شغلت غزة العالم شهرًا كاملاً بالأخبار والصور والتقارير والتحليلات، وفشلت مسألة طمس الصور والحقائق، وعرفت نتائج الحرب، وبقيت الآراء على تباين شديد تورث الحيرة والاختلاط والتشتت في تكوين موقف متغيِّر في الغرب أو لدى بعض العرب حيال هذا الصراع. المتغيّر الحقيقي هو ملامح

جيّدة لنهضة عربية ثانية إعلامية المظهر، مع نقدنا الكامل لمن يربط النهضة العربية الأولى بحملة نابليون بونابرت إلى مصر[61].

نحن نشهد عربًا يخوضون حروبًا فضائية هائلة بلغات العالم المختلفة، ويحققون خطىً متقدمة، ولو كانوا ما زالوا يتهادون في الفضاء قياسًا إلى مقدراتهم لا المهنية بل التقنية المرتبطة بهوامش تحركات الأنظمة في بلادهم المقبلة على الإعلام، وعلى الرغم من تحركات رساميلهم المتعثّرة بسياسات الدول الكبرى ومستقبلها التنموي والنهضوي. وقد نلمس، في المقابل، إخفاقات استراتجية إسرائيلية للخروج بسلام من هزيمتها الإعلامية في غزة كما في جنوب لبنان. يكفي استعادة المشاهد، والأحداث، ومتابعة الجهود الإسرائيلية المضنية المستمرّة، حتى الآن وفي المستقبل، باهتمام كبير،على الأقل، أمام ما يمكن تسميته بـ "معضلة الإعلام"، التي تجعلناً نشهد، مثلاً، الحملات الإسرائيلية المدروسة لتجميل صورة إسرائيل وتنظيفها ممّا لحق بها من جرّاء حربي غزة ولبنان، باعتمادها الغوغل ماب و youtube، و Facebook ومحركات البحث والمدونات والصفحات الإلكترونية الرابطة له وغيرها من وسائل الترويج الحديثة الإلكترونية.

وقد لا يجازف الباحث، أيضًا، في الملاحظة بأن إسرائيل، تعترف وكأنها قد خاضت معارك خاسرة، تحاول إعادة كسبها أو التعويض عنها عبر الإنترنت والمعارك الإلكترونية[62]. قد نلمس حضوراً عربيًا شبابيًا وفعّالاً ومناصرًا للعرب منتشراً في العالم، تمكّن بقدراته التكنولوجية، وكثرة المتدفقين اليه، من مفاجأة الإسرائيلي والقفز فوق مجمل المعضلات التي يكابدها الإعلاميون العرب. فمنذ صورة محمد الدرة مرورًا بحرب لبنان وحروب العراق وحرب غزّة، يتقاتل العرب وإسرائيل على اجتياح المواقع الإلكترونية أو "الهاكرز" لتغيير الصور والتقارير وتحويل ذاكرات

61. Nassim khoury, Introduction à la modernité Arabe, ed. Alhadatha,beyrouth.1986, pp.33.

62- حتى أنّ التايم ماغازين عنونت: إسرائيل خسرت الحرب الإعلامية بسبب منع الصحافيين من دخول غزة، مما خلق تعاطفًا معها وارتد سلبًا عليها. 2009/4/16.

البحث ومحوها، لا سيما أن من بين المليار ونصف مشترك بالإنترنت، هناك حضور شبابي عربي لافت لمصلحة كشف الحقائق والصور[63]، قد يتجاوز في أهميته الإخفاق التاريخي العربي في ميدان ترويج هذه الصور والنصوص وغيرها عبر الصحف اليومية أو عبر شاشات التلفزة.

لعلّ أجيال الأبناء والأحفاد تنجح في تحقيق ما عجزت عنه محاولات الآباء والأجداد طوال العقود الستة الغابرة في تلقف هذه المنجزات الإعلامية والعسكرية وتطويرها؟.

63- أفضل مثالٍ نسوقه، في هذا الميدان، استيلاء مجموعة من الشباب المغاربة على 86 موقعًا إسرائيليًا في أثناء حرب غزة، ووضع صور أشلاء الأطفال على تلك المواقع، وهي الحرب التي تستمرّ من دون توقف: الصراع العربي الإسرائيلي الإلكتروني، برنامج خاص بإعلام حرب غزة، محطة الجزيرة الفضائية، 2009/3/7، الساعة السادسة مساءً.

المياه اللبنانيّة في العقيدة الصهيونيّة و"تكتيك" إسرائيل القانونيّ

(بعض المُلاحظات الأوليَّة)

د. طارق المجذوب *

هناك ثلاثة هواجس أو أهداف أرّقت جفون الروّاد الأوائل للحركة الصهيونية وما زالت تؤرّق جفون زعمائها الحاليين: إنتزاع الإعتراف العربي بالدولة العبرية، وامتلاك أقوى سلاح في الشرق الأوسط، والسيطرة على المياه في المنطقة العربية[1]. وقد استطاعت الحركة الصهيونية، بالمناورة أو المؤامرة، تحقيق الهدفين الأوّلين، وهي تسعى اليوم لتحقيق الهدف الثالث[2]. فالمياه تحتلّ في الفكر الصهيوني مركزًا مرموقًا يكاد يبلغ مرتبة العقيدة. وللحرص على امتلاك المياه هدفان أساسيّان: الأوّل تأمين الحاجات المُتزايدة إلى المياه في قطاعات الزراعة والصناعة والإستخدام المنـزلي، والثاني إيجاد مصالح أو مشاريع مائيّة مشتركة مع العرب، أي ربط المصالح العربيّة بالمصالح الإسرائيليّة بحيث يُصبح من الصعب على الطرف العربي

* ooooooooooooooo
oooooooo

1- راجع ما كتبناه حول هذا الموضوع في مؤلّفاتنا الآتية:
- Les fleuves du Moyen-Orient (Situation et prospective juridico-politiques), L'Harmattan (Paris), 1994
- لا أحد يشرب: مشاريع المياه في استراتيجيّة إسرائيل، شركة رياض الريّس للكتب والنشر، بيروت، 1998
- المياه ومتطلبات الأمن المستقبلي في الدول العربيّة (دراسة في دبلوماسيّة المياه)، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1420 هـ 1999 - م
- أطماع إسرائيل في المياه اللبنانية (ملاحظات حول روافد الأردن والقانون الدولي العام)، الجمهورية اللبنانية، وزارة الإعلام، 2001.

2- من يُراجع المراسلات والمباحثات الرسميّة التي قام بها الزعماء الصهاينة ما بين العامين 1918-1920، يكتشف أنّ موضوع المياه (الليطاني وروافد الأردن) يحتل الصدارة في كلّ ما نُشر وما لم يُنشر من هذه الوثائق.

إهمالها أو الإخلال بها أو التنصّل منها. ولهذا صرّح شمعون بيرس، عندما كان وزيرًا لخارجيّة إسرائيل في 1995/3/15، وفي معرض تعليقه على استعداد الإتحاد الأوروبي لتمويل مشاريع سدود أردنيّة-إسرائيليّة مُشتركة على نهر اليرموك، بأنّ بلاده في الحرب تحتاج إلى أسلحة، أمّا في السلم فهي في أشدّ الحاجة إلى المياه[3].

وللرغبة في وضع اليد على المياه العربيّة فإنّ إسرائيل حرصت على إقامة توازن وتلازم بين خريطة أمنها وخريطة مياهها، أو بين استمرار وجودها وإمكان توفير المياه لسكانها. ولهذا كانت حدودها، في الحلم أو الواقع أو القوّة، حدودًا مائيّة. فالحديث عن "إسرائيل الصغرى" يعني وجود كيان تحدّه أنهار الجنوب اللبناني وبحيرة طبريا والبحر الميت. والحديث عن "إسرائيل الوسطى" يعني قيام كيان يقع بين نهر الأردن وقناة السويس والبحر الأحمر. والحديث عن "إسرائيل الكبرى" يعني امتداد (أو تمدّد) الدولة العبريّة من الفرات إلى النيل.

ولو بحثنا عن جذور هذا التصميم أو الإصرار على امتلاك الأرض والمياه بأي ثمن، لوجدنا أنها تعود إلى "عقيدة الأرض والماء" التي تبلورت مع انتشار الحركة الصهيونية حتى أصبحت أساسها وجوهرها.

أوّلاً: الأرض والمياه جوهر العقيدة الصهيونيّة

إن الفضل في تعميم "عقيدة الأرض والماء" يعود إلى مؤسس الحركة الصهيونية، تيودور هيرتسل (1860-1904) Theodor Herzl، الذي جدّد بقوّة، في المؤتمر الصهيوني الثاني العام 1898، إيمانه بإمكان قيام دولة يهوديّة في أرض الميعاد، وأعلن أن اليهود سيحوّلون الصحارى في أرضها إلى مساحات يكسوها الإخضرار. وكان يعتقد أن اليهود سيتمكّنون، بفضل استقرارهم فوق "أرضهم"، من الإندماج في الأسرة الدولية،

3- راجع ما كتبه حول موضوع المياه:
Shimon Perès, "Le temps de la paix", Ed. Odile Jacob, Paris, 1993, pp. 159-171.

وأن أرض الميعاد بلد قادر على إنتاج كل شيء بوفرة، وأن التصدّي لظروف العمل القاسية في أرضها وبذل الجهود لإعادة الإخضرار إلى الصحارى سيُفْضِيان إلى ربط مصير الصهيوني بمصير الأرض[4].

ويبدو أن هيرتسل قد طرح نظريّته قبل نظرية "التحدّي والإستجابة" للمؤرّخ الكبير أرنولد توينبي (1889-1975) Arnold Toynbee، الذي اعتبر أن مُنشِّط الحضارة يتضاعف بتضاعف عداء الطبيعة. فإذا نقلنا هذا المفهوم إلى نظرية هيرتسل، أمكننا القول إنّ وجود عقبات زراعية وتحدّيات مائية يجب التغلب عليها، يُشجِّع الصهيوني على الإرتباط بالأرض التي لم يملكها ولم يزرعها من قبل، عندما كان في الشّتات.

وبعد تعميم هذه النظرية سارعت المنظمة الصهيونية العالمية إلى تنظيم أجهزتها بهدف استعمار أرض الميعاد واستيطانها. ولتحقيق هذا الغرض عمدت، على مراحل، إلى إنشاء هيئات وجمعيات وصناديق يهوديّة، كان آخرها، الوكالة اليهوديّة.

وعندما حاول قسم الإستعمار في الوكالة اليهوديّة إنشاء مستعمرات إستيطانيّة في أرض الميعاد، وجّه عناية فائقة إلى نظام المياه.

وهذان العنصران المتلازمان (الأرض والمياه) كانا ضروريين لاستمرار المستعمرات مع مرتكز إقتصادي تكون الهيمنة فيه لقطاع الزراعة. وبذلك نشأ تلازم أو تكامل بين العنصرين حثّ الصهاينة على البحث عن الكميات الكافية من الموارد المائيّة لتشييد المستعمرات وتشجيع الهجرة اليهوديّة إليها. ولا نُبالغ إن قلنا إنّ المياه شكّلت، منذ البداية، تحدّياً كيَّف وحدَّد نطاق الإستراتيجيّة الصهيونيّة في شقّيها النظري والتطبيقي، والتحم بالصراع العربي-الصهيوني المُتعلِّق بحيازة الأرض.

4- كان هيرتسل من الصهاينة الأوائل الذين تنبّهوا لأهميّة المياه بالنسبة إلى أرض الدولة العبريّة التي حلم بها في روايته "الأرض الجديدة-الأرض القديمة"، فقد كتب يقول: "إنّ المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة - القديمة هم مهندسو الماء..." (راجع كتاب أسعد رزوق، إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت، 1968، ص 582-581)..

ومشكلة المياه هي التي دفعت الروّاد الصهاينة الأوائل إلى التوجّه إلى شمال أرض الميعاد (فلسطين) التي تختزن نحو 70 في المئة من مصادرها المائيّة بغية الحصول على القاعدة الضروريّة لتطوير الزراعة في المستعمرات. وهكذا، وفي صورة أعمّ، فإنّ إحدى وظائف مستعمرات الشمال كانت الإحتفاظ بسفوح جبل الشيخ (جبل حرمون) وثرواته المائيّة المُتنوعّة. وحتّى لو فُسِّرت تنمية هذه المستعمرات باعتبارات أخرى، إستراتيجيّة ذات طابع عسكري، فإنّ تكاثر المستعمرات وتعدُّدها وتمدُّدها والتصاق سكّانها بالأرض المزروعة يخدم في النهاية تصميم إسرائيل على الإحتفاظ بالمياه وعدم التخلي عن مصادرها.

لقد بقيت إسرائيل حتى العام 1967 تُعاني الحرمان من المصادر المائيّة اللازمة لتحقيق مشاريعها الإقتصاديّة والإستعماريّة، فجاء احتلال الأراضي العربيّة بعد هذه الحرب يُمهِّد لها سبيل الإستيلاء على مصادر مائيّة جديدة. وهذه المصادر مهمَّة عندما نعلم أنّ 67 في المئة من المياه التي تستهلكها إسرائيل تأتي من خارج حدودها للعام 1948[5].

ومن أهمّ الأسباب التي تُحرِّض إسرائيل على الإحتفاظ بهذه الأراضي (كالضفّة الغربيّة ومُرتفعات الجولان وتلال كفرشوبا ومزارع شبعا) الرغبة في الإشراف الدائم على مصادر المياه المجاورة، سواء أكانت أنهارًا أم ينابيع أم آبارًا جوفيّة[6].

فمن المعلوم أن إسرائيل تُعاني نقصًا حادًا في مصادرها المائية، وقد ازدادت حدّة هذا الوضع بعد موجات الهجرة اليهودية المكثّفة من الإتحاد السوفياتي السابق[7].

5- صحيفة لوموند Le Monde الفرنسيّة، في 1992/1/29.

6- راجع:

Alain Dieckhoff, "Israel: L'atout des territoires", in Politique Internationale, Hiver 1992, p.41.

يُراجع أيضاً كتاب:

Mark ZEITOUN, "Power and water in the Middle East: The hidden politics of the Palestinian-Israeli water conflict", I.B. Tauris, 2008.

7- إستقبلت إسرائيل في 2000/5/7 المهاجر الروسي المليون منذ بداية موجة الهجرة من الإتحاد السوفياتي السابق في أيلول/سبتمبر العام 1989 (صحيفة الديار اللبنانية في 2000/5/8). وراجع ما كتبه نبيل محمود السهلي في السفير في 2000/5/18 حول "52 عامًا على إنشاء إسرائيل: دور الهجرة في نمو السكان اليهود".

ويصل حجم الموارد المائية المتجدّدة سنويًا فيها إلى نحو 1832 مليون م٣ (منها 900 مليون م٣ من مياه نهر الأردن وبحيرة طبريا). وقُدِّرت حاجتها إلى المياه العام 2008 بأكثر من ملياري م٣. وتُحاول سدّ العجز المائي فيها (نحو 410 مليون م٣ بنهاية العام 2008) من خلال تحلية المياه (138 مليون م٣ العام 2008)[8]، ومن مياه الضفّة الغربيّة ومياه مُرتفعات الجولان ومياه جنوب لبنان.

كما أدّت قلّة الأمطار في السنوات الأخيرة في إسرائيل إلى نقص حاد في المياه، إلى درجة أنّ كثيرين من الخبراء صاروا يحذّرون من "كارثة" ما لم تُتَّخذ تدابير طارئة مثل خفض الإستهلاك[9].

إلاّ أنّ أزمة المياه فيها ليست تقنيّة فحسب، فالصعوبات الحالية ناجمة عن الصراع الداخلي بين الوزارات المختلفة، وعن النفوذ الكبير الذي يتمتّع به لوبي Lobby المستعمرات التعاونيّة الزراعيّة[10] والجماعيّة الزراعيّة[11] في الكنيست الإسرائيلي.

ويُذكر أنّ الزراعة في إسرائيل، التي لا تُشكِّل أكثر من 2 في المئة من الناتج القومي الإسرائيلي ولا تستخدم أكثر من 4 في المئة من القوى العاملة، تستخدم 60 في المئة من كمية المياه كلّ سنة.

وقد خلصت لجنة التحقيق البرلمانيّة المُشكَّلة بعد أزمة إسرائيل المائيّة العام 2001 إلى: "أنّ للزراعة قيمة صهيونيَّة-إستراتيجيَّة-سياسيَّة أبعد من مُساهمتها الإقتصاديّة"[12].

وهكذا فإنّ حرص إسرائيل على حدودها المائيّة التي لا تختلف عن أمنها المائي لا يُمكن إلاّ أن يدفعها إلى الإبقاء على إشرافها الدائم على المنطقة الواقعة غرب خط قسمة المياه (Watershed) في الضفة الغربيّة،

8- الأرقام مُستقاة من المجلّات والصحف الإسرائيلّة الصادرة العام 2008.

9- راجع الخبر الذي أورده موقع غلوبس Globes في 2009/5/25 .
(http://www.globes.co.il/serveen/globes/printWindows.asp?did=1000453088).

10- موشاف (جمع موشافيم): مستعمرة تعاونيّة زراعيّة. تقوم على أساس العمل الذاتي والتعاون والمساعدة المتبادلة، والملكيّة الخاصة للحقل.

11- كيبوتس (جمع كيبوتسيم): مستعمرة جماعيّة زراعيّة. تقوم على أساس الملكيّة الجماعيّة لوسائل الإنتاج.

12- تقرير داڤيد مغين، رئيس لجنة المياه البرلمانيّة، المرفوع إلى الكنيست في حزيران/يونيو 2002..

وإشرافها كذلك على مصادر المياه في مرتفعات الجولان وأجزاء من أراضي لبنان[13].

ثانيًا: أطماع إسرائيل في أرض جنوب لبنان ومياهه

قال غير بيدرسون Geir Pederson، المُمثِّل الشخصي للأمين العام للأمم المُتّحدة في لبنان، العام 2006: "لقد سبق أن أَمْضيت عدة أعوام في إسرائيل وأستطيع أن أقول لكم إنّهم يحسدونكم لِما تتمتَّعون به من مياه (...)"[14].

وهذه الأطماع لا تحتاج إلى شرح وإثبات فلقد تحدّث عنها روّاد الصهيونيّة قبل الحرب العالميّة الأولى. وبالعودة إلى بعض الدراسات التاريخيّة نجد أنّ هذه المطامع تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر، أي إلى ما قبل قيام الكيان الإسرائيلي بعشرات السنين، عندما تمّ شراء أراضٍ واسعة العام 1892 قرب منابع المياه وفي المناطق الحدوديّة المتداخلة بين لبنان وفلسطين، وخصوصًا في سهل الخيام والمطلة والمنارة[15].

وقد كتب هيرتسل، العام 1903، إلى السلطان العثماني عبد الحميد، عارضًا عليه تقديم مبلغ مليون ليرة تركيّة مُقابل موافقة السلطات العثمانيّة على إقامة اليهود في منطقة الجليل، أي على مقربة من مياه لبنان الجنوبي، باعتبار أنّ نهر الليطاني يُشكّل مركزًا مهمًا لإنجاز المُخطّطات اليهوديّة في المنطقة.

وكانت الحركة الصهيونيّة، في المذكرة التي رفعتها إلى مؤتمر السلام الذي

13- يُمكن صياغة مجموع المياه اللبنانيّة، السطحيّة والجوفيّة المُتوافرة، بالمعادلة المائيّة التالية: 100% مُتساقطات (8600 مليون مترٍ مكعب في سنة متوسطة) = 50 % تبخّر وتعرّق (4300 مليون م٣) + % جريان سطحي + % تسرّب جوفي. وتبلغ المياه المُتاحة نظريًا نحو 4300 مليون م٣ في السنة، وهي تتألّف من العناصر الأربعة الآتية: مياه الأنهار المشتركة مع سوريا المُقدّرة بـ 510 ملايين م٣ (410 ملايين م٣ من العاصي و95 مليون م٣ من النهر الكبير) والمياه الذاهبة باتجاه فلسطين المُحتلّة والمُقدّرة بـ 310 ملايين م٣ (160 مليون م٣ من الحاصباني و150 مليون م٣ من المياه الجوفيّة ونبع الدان أو اللدّان) والمياه السطحيّة المُقدّرة بـ 2200 مليون م٣ (باستثناء أنهار العاصي والنهر الكبير والحاصباني) والمياه التي تتسرّب إلى جوف الأرض والمُقدّرة بـ 1280 مليون م٣ (من دون أن تظهر مُجدّدًا بشكل ينابيع على اليابسة). هذه الأرقام مُستقاة من كتاب المهندس محمد فواز، نحو سياسة مائيّة في لبنان، معهد الهندسة العالي في بيروت - 2007 o ESIB، الصفحات 35-37.

14- صحيفة النهار اللبنانيّة، في 2006/03/9.

15- تؤكّد تقارير الخبراء أنّ نهرًا جوفيًا هائلاً ينساب في باطن الأرض في قطاع سهل الخيام. والدليل على ذلك وجود آبار أرتوازيّة حُفرت في تلك المنطقة في مطلع السبعينيات من القرن الماضي وتدفّقت منها مياه غزيرة.

عُقد في فرساي (باريس) العام 1919، قد أعربت بوضوح عن رغبتها في الإستيلاء على جنوب لبنان وجبل الشيخ، فقد ورد فيها "أنّ جبل الشيخ (حرمون) هو "أبو المياه" الحقيقي لفلسطين، ولا يُمكن فصله عنها من دون توجيه ضربة قاصمة إلى جذور حياتها الإقتصاديّة بالذات. وجبل الشيخ لا يحتاج فحسب إلى إعادة تحريج وتشجير، بل أيضًا إلى أعمال أخرى قبل أن يُصبح مُؤهلاً ليكون خزّان مياه البلاد. لذلك يجب أن يخضع كليًا لسيطرة أولئك الذين تحدوهم الرغبة الشديدة ويملكون القدرة الكافية لاستغلال إمكاناته حتى أقصى حدود. كما يجب التوصّل إلى اتفاق دولي تُحمى بموجبه حقوق المياه للشعب القاطن جنوب نهر الليطاني [والمقصود اليهود في إسرائيل الكبرى حين إنشائها] حماية تامّة، إذ أنّ منابع المياه هذه، في ما لو حظيت بالعناية اللازمة، تستطيع أن تخدم تنمية لبنان مثلما تخدم تنمية فلسطين"[16].

ولم يكتف زعماء الحركة الصهيونيّة بالمذكرات والتصريحات، بل عمدوا إلى إقناع بعض الزعماء الروحيين في لبنان بصحّة مطالبهم[17]. ففي أثناء انعقاد مؤتمر السلام في فرساي إتّصل داڤيد بن - غوريون David Ben-Gurion 1886-1973 وحاييم وايزمان Chaim Weizman 1874-1952 بالبطريرك الماروني وحاولا إقناعه بالتخلي عن جنوب لبنان الذي تسكنه أكثريّة إسلاميّة لقاء وعدٍ بتقديم مساعدات فنيّة وماليّة إلى الدولة اللبنانيّة الناشئة. ولكن البطريرك رفض هذا العرض.

وبعد أن فشلت الصهيونيّة في الحصول على مُوافقة الحلفاء والزعماء الروحيين اللبنانيين على التنازل عن جنوب لبنان لإلحاقه بفلسطين، لجأت إلى شراء بعض الأراضي المحيطة بمنابع المياه، وعملت على إقامة المستعمرات الصهيونيّة في المناطق الجنوبيّة المُتاخمة للحدود اللبنانيّة والسوريّة.

16- راجع كتاب أسعد رزوق، المرجع السابق، ص 401.
17- للإطلاع على مواقف النخب المُتعدِّدة في لبنان بشأن الحدود، إثر الحرب العالميّة الكبرى، راجع كتاب د. عصام خليفة، الحدود الجنوبيّة للبنان: بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي (1936-1908)، دار الجيل، بيروت، 1985.

وتحت ستار إتفاقيّة الحدود الفرنسيّة-البريطانيّة في 1920/12/23، واتفاق بُوليه-نيوكومْب Paulet - New Comb في 1923/3/7، ومعاهدة حسن الجوار في 1926/2/2، عمدت سلطات الإنتداب إلى إحداث تغيير في الحدود بين لبنان وفلسطين لصالح توسيع الأراضي الفلسطينيّة من أجل السيطرة على مصادر المياه.

لقد كرّست هذه الصكوك القانونيّة منطقة الحولة ذات السهول الخصبة والمياه الغزيرة (المعروفة بـ"جورة الذهب") منطقة تابعة لفلسطين. وبموجبها سُلخت عن دولة لبنان الكبير القرى السبع: هونين، وآبِل القمح/إبل القمح، والنبي يوشع، وقَدَس، والمالكية، وصَلْحة، وتربيخا[18] المشهورة بينابيعها الوفيرة وآبارها الغنيّة بالمياه. ولهذا سارعت إسرائيل إلى استغلال ثروتها المائيّة وإقامة مستعمرات على أنقاضها، أو على أطرافها، وتغيير أسمائها، فآبِل القمح أصبحت "كفار يوڤال"، وهونين "مرچليوت/مسچاف عام"، وقَدَس "رموت نفتلي/يفتاح"، والمالكية "مالكيا"، وصلحة "يرؤون/أڤيڤيم"، والنبي يوشع "رموت نفتلي"، وتربيخا "شوميرا/إيڤن/مناحم/شتولا/زرْعيت/نطوعا".

وفي تعديل آخر للحدود، تنازلت سلطة الإنتداب الفرنسي عن معظم المنطقة اللبنانيّة من الحولة لمصلحة الإنتداب البريطاني على فلسطين، مُقابل منح شركة فرنسيّة إمتياز تجفيف المستنقعات في سهلها.

وبعد نجاح الحركة الصهيونيّة في تعديل الحدود وسلخ مساحات شاسعة من الأراضي الجنوبيّة في لبنان، قامت بسلسلة من الهجمات والإعتداءات على سكان هذه القرى أدَّت إلى طردهم أو فرارهم من أرضهم، وهدم منازلهم، وبناء المستعمرات على أنقاضها.

وخلال الإجتماعات التمهيديّة لاتفاقيّة الهدنة بين لبنان وإسرائيل، في 1949/3/23، ضمّت إسرائيل عدّة مزارع.

18- العام 1948 حلّت النكبة بهذه القرى عندما احتلّتها إسرائيل ودمَّرتها وهجَّرت أهلها.

العام 1953، رفضت إسرائيل مشروع ماين Main الذي قضى بتقاسم مياه نهر الأردن بين العرب والإسرائيليين، واقترحت مشروعًا آخر عُرف باسم مشروع كوتون Cotton قضى بتحويل كميّة 400 مليون م٣ في السنة من مياه الليطاني إلى نهر الحاصباني بُغية ضخّ هذه المياه إلى بحيرة طبريا لتخفيف نسبة الملوحة فيها وجرّ مياهها بعد ذلك إلى النقب.

وبرَّرت إسرائيل هذا المشروع بزعمها أنّ لبنان لا يستفيد من مياه الليطاني التي تذهب هدرًا إلى البحر[19]. ومارست وأعوانها ضغوطًا على البنك الدولي لرفض الطلب اللبناني المُتعلّق بتمويل مشاريع الري التي يوفّرها نهر الليطاني. ولعلّ الغرض الرئيس من ذلك هو عرقلة استثمار مياه الليطاني من جانب لبنان حتى يسهل على إسرائيل الإستيلاء عليها والإستفادة منها في الوقت الذي تراه مناسبًا. ففي أواخر أيلول/سبتمبر 1965، أغارت الطائرات الإسرائيلية على المواقع اللبنانية عند منابع الحاصباني والوزّاني بهدف تعطيل المشروع الذي أقّره مجلس جامعة الدول العربية العام 1964، وهو مشروع تحويل مجاري الأنهار التي تصبّ في بحيرة طبريا (الحاصباني والوزاني اللبنانيّين، وبانياس السوري)[20].

وعلى الرغم من عدم اشتراك لبنان في حرب حزيران/يونيو 1967 فقد أقدمت إسرائيل، بعد الحرب، على اقتطاع مساحات ساشعة من مزارع شبعا.

أ - مزارع شبعا

تقع بلدة شبعا على السفوح الغربية لجبل الشيخ قرب الحدود اللبنانية - السورية على ارتفاع 1400 متر عن سطح البحر. وهي إحدى البلدات الكبرى في قضاء حاصبيا، وتعود أهميتها الإستراتيجية إلى أربعة عوامل رئيسة:

- اتساع مساحتها العقارية. فهي تمتدّ من الجسر الروماني (ارتفاع 450 مترًا) على نهر الحاصباني حتى جبل الشيخ (ارتفاع 2600 متر).

19- راجع ما ورد في مذكرة حكومة إسرائيل حول نهر الليطاني ومُطالبتها بالمشاركة في الإستفادة منه، في 1954/4/29.

20- راجع التحقيق الذي أجراه مراسل السفير في 2000/6/7. وقد نشرت صحيفة اللواء اللبنانية في 2000/3/7 وثيقة سرية لمؤتمر القمة العربي الأول الذي عقد في القاهرة العام 1964 حول مسألة تحويل مياه الأردن وتشكيل الأطر الإجرائيّة والتنفيذيّة لاستغلال مياه النهر وروافده عربيًا.

- موقعها المشرف على المنطقة العربية. وقد بنى الإسرائيليون على مرتفعاتها محطتهم الشهيرة للإنذار المبكر التي منها يُمكن مراقبة المنطقة الممتدّة من تخوم العراق حتى تخوم مصر.

- كونها منطقة سياحية من الدرجة الأولى تتمتّع بمناخ جميل في الصيف، وبأفضل الأمكنة للتزلج شتاءً.

- ثروتها الزراعية وبشكل خاص ثروتها المائيّة. فبالإضافة إلى وجود نبعين كبيرين في شبعا (نبع المغارة ونبع الجوز) يغذّيان المنطقة حتى جديدة مرجعيون، فإن شبعا تقع على خط المياه الجوفية الرئيسة لجبل الشيخ حيث يوجد ثاني أكبر خزّان مائي في شرق حوض المتوسط، بعد خزّان صنّين - الأرز. ومنه تتفجّر ينابيع بانياس واللدّان والوزّاني التي تشكّل المصدر الرئيس لمياه نهر الأردن[21].

ولقد عمل أهل شبعا على استغلال موسمي الصيف والشتاء معًا، فكانوا ينقلون مواشيهم في فصل الشتاء إلى مزارع شبعا المُمتدَّة من مُغر شبعا وصولاً إلى مزرعة مراح الملوك، وعددها 14 مزرعة. وقد سعت إسرائيل منذ العام 1985 لتوطين يهود الفلاشا في بعض أجزائها[22].

بعد الإندحار الإسرائيلي من جنوب لبنان في 24 أيّار/مايو 2000 طُرحت عدة موضوعات، منها موضوع مزارع شبعا، حيث أكّد لبنان أن هذه المزارع ينطبق عليها القرار 425 الصادر عن مجلس الأمن العام 1978 وطالب إسرائيل بالإنسحاب منها. غير أن إسرائيل، مدعومة من الأمين العام للأمم المتحدة[23]، اعتبرت أن هذه المزارع التي احتلّتها العام 1967 كانت ضمن نطاق الأراضي السورية، وتخضع بالتالي للقرار 242 للعام 1967.

21- يستمدّ نهر الأردن مياهه من أربعة روافد أساسيّة هي: الدان/اللدّان/تل القاضي (258 مليون م3) والحاصباني (157-145 مليون م٣) وبانياس (157 مليون م٣) واليرموك (530-420 مليون م٣).

22- راجع ما كتبه إبراهيم عبد الكريم، حدود فلسطين مع سورية ولبنان، المنارة، دمشق، 1999، الصفحات 88-95.

23- على الرغم من إعلان الأمين العام للأمم المتحدة إكمال إسرائيل انسحابها من الجنوب اللبناني، ومصادقة مجلس الأمن على ذلك، فإنّ لبنان بقي مُتمسكًا بأنّ مزارع شبعا التي لم تنسحب منها إسرائيل أرض لبنانيّة وليست سوريّة بحسب المزاعم الإسرائيليّة، وأنّ هذا يُعطيه الحقّ في مواصلة المقاومة ضدّ الإحتلال.

وبعد العام 2000، أثارت إسرائيل "أزمة الوزّاني" (ادِّعاء إسرائيل بتحويل مياه الحاصباني/الوزّاني) مع لبنان. وهدفت إسرائيل من خلال ذلك إلى "إلزام" لبنان ضخّ كميّة محدودة من مياه الوزّاني باعتبار أنّ هذه الكميّة لا تُؤثِّر في موارد إسرائيل المائيّة فقط، بل في ما هو أخطر من ذلك: تُؤثِّر في أمنها القوميّ.

فما هو ادِّعاء إسرائيل بتحويل مياه الحاصباني/الوزّاني؟

ب - الإدِّعاء الإسرائيلي المُتكرِّر بتحويل مياه الحاصباني/الوزّاني (2001 ه2002 ...)

إدَّعت إسرائيل في 2001/3/13[24] أنّ لبنان يقوم بتحويل مياه الوزّاني. وعلى الرغم من أنّ هدف المشروع هو إيصال المياه إلى بعض القرى اللبنانيّة، فإنّ إسرائيل ادَّعت أنّه يُؤثِّر في أمنها القوميّ.

وزعمت القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي في 2001/4/13 أن قيادة الجبهة الشمالية الإسرائيليّة عرضت على بنيامين بن إليعيزر Binyamin Ben-Eliezer، وزير الحربيّة الإسرائيلي، قضيّة المياه وعزم لبنان على إقامة محطة ضخّ للمياه على نهر الحاصباني، "الأمر الذي قد يُلحق الضرر بكميّات المياه التي تتدفّق إلى أودية الجليل ثمّ إلى بحيرة طبريا. وإذا حدث ذلك فإنّ إسرائيل ستُواجه مشكلة أخرى، عليها مُجابهتها".

ونقلت الصحف الإسرائيلية في 2001/3/14 عن اللواء في الإحتياط أُوري ساغي Uri Sagui، المدير العام لشركة المياه القطريّة الإسرائيليّة)مكوروت (Mekorot، تحذيره لبنان من تغيير نمط توزيع المياه في المنطقة، حيث قال: "لا وجود لمياه فائضة في الشرق الأوسط. وفي حال عدم التفاهم على الموضوع، فإنّ الوضع قد يؤدّي إلى حرب". وذكر ميخائيل كلاينر Michael Kleiner، عضو الكنيست الإسرائيلي من حزب "الوحدة القوميّة" لصحيفة يديعوت أحرونوت أن مسائل تحويل مصادر المياه طالما شكّلت سببًا للحرب. فالعام 1964 وبسبب تحويل مصادر نهر الأردن ردّ الجيش

24- الصحف الإسرائيليّة، في 2001/3/14.

الإسرائيلي بما يُشبه الحرب. وأضاف "يجب أن ندرك أن الموضوع يُشكّل خطرًا حياتيًا. وهذه خطوة من طرف واحد قد تُشكّل سببًا للحرب وليس للمفاوضات التي يجب ألاّ تبدأ قبل أن يُوقف اللبنانيّون أعمال الحفر".

وفي التاريخ ذاته قال تيمور غوكسيل Timor Goksel، المتحدّث باسم القوّات الدولية العاملة في جنوب لبنان، إنّه لا يُمكن الحديث عن إقدام لبنان على تحويل مياه نهر الوزّاني، لأنّ ما يجري يقتصر على مدّ أنبوب قطره 10 سنتيمترات (أربعة إنش) لجرّ المياه إلى قرية فقيرة تحتاج إلى الماء. وأضاف: "عندما بدأت الأعمال في 20 شباط/فبراير أبلغنا الجيش الإسرائيلي أنّ الأمم المتّحدة ستتولّى تأمين حماية العمّال وكان الإسرائيليّون يعرفون تمامًا طبيعة هذه الأعمال". وذكر أنّ المشروع سينتهي في 20 نيسان/أبريل[25].

فما هي قضيّة مياه الوزّاني؟

إنّ معدّل تصريف الوزّاني السنويّ هو 61,5 مليون م³، أي ما يُعادل تقريبًا 40 بالمئة من مُجمل مياه نهر الحاصباني. وطاقة كلّ مضخّة من المضخّتين في محطّة الوزّاني هي في حدود 4 ملايين م³. وتشغيل الإثنتين بكامل طاقتهما يرفع كميّة الضخّ إلى ثمانية ملايين م³. ولا يستخدم لبنان إلاّ مضخّة واحدة لا تعمل على مدار اليوم، وهي في حدود عشرة آلاف م³ يوميًا أي 3,6 ملايين م³[26].

إنّ المياه السطحيّة للحاصباني والوزّاني وسريد تبلغ حوالى 145 مليون م³. والمياه المُنسابة جوفيًا نحو الأراضي الفلسطينيّة المُحتلّة هي بحدود 195 مليون م³، مُوزّعة على الشكل الآتي:

- إنسياب جوفي من حوض "الحاصباني-الوزّاني": 55,5 مليون م³
- إنسياب جوفي من سفوح جبل الشيخ والعرقوب والسريد: 58 مليون م³
- إنسياب من قطاع دير ميماس/فالق اليمونة/مرج الخيام: 12,2 مليون م³

25- تكرّرت أزمة الوزّاني في 2002/8/31.
26- مجلّة الوسط (الصادرة في بريطانيا)، العدد 620ه 2003/12/15، ص 7.

- إنسياب من قطاع ميس الجبل/عيترون/عين إبل/رميش/الناقورة: 69,3 مليون م٣.

فيُصبح مجموع كميّة المياه المُنسابة خارج الحدود الجنوبيّة اللبنانيّة: 145 + 195 = 340 مليون م٣.

وبالإضافة إلى ذلك فهنالك ينابيع تستثمرها إسرائيل في مزارع شبعا. وتُفيد الإحصاءات شبه الرسميّة بوجود 23 نبعًا في المزارع وتلال كفرشوبا المُحتلّة، وهي تمتدّ من مقاصر الدود شرقًا، حتّى وادي العسل غربًا، وتمتاز بالمياه النقيّة. ومن بين هذه الينابيع ثمانية غزيرة تجري كجداول، وثلاثة مياهها معدنيّة.

وهكذا نرى أنّ التصريحات والوثائق الإسرائيلية، القديمة والحديثة، واضحة بشأن أهمية مياه الجنوب اللبناني لتنفيذ المخططات والمشاريع الصهيونية، فجاءت الإجراءات والممارسات الإسرائيلية تُثبت ذلك. وقد عمدت الحكومة الإسرائيلية إلى تنفيذ مشاريعها للسيطرة على المياه اللبنانية من خلال تعطيل أيّ مشروع لبناني يرمي إلى الإستفادة من هذه المياه، أو من خلال الإستيلاء بالتقسيط عليها[27].

فإسرائيل ماضية قدمًا في تنفيذ سياسة الخطوة خطوة للإستيلاء على قسم من مياه الليطاني، فسياسة الترهيب ستنحسر في القريب العاجل لتحلّ محلّها "سياسة الترغيب المُقَنَّنَة". وإذا كانت إسرائيل لم تُقدم على تحويل الليطاني على نطاق واسع حتى الآن فذلك لا يعني أنّها استبعدت كليًا هذه العمليّة من خططها المُستقبليّة، إذ سيكون هدفها في السنوات المُقبلة الترويج لنظريّة الإرتباط الجوفي بين الليطاني وروافد نهر الأردن لإكراه الدولة اللبنانيّة (إن استطاعت) على التوقيع على اتفاق يُقرّ لها "بحصّة مشروعة من مياه الليطاني".

27- راجع كتابنا: لا أحد يشرب، المرجع السابق، ص 88-56.

ثالثاً: "تكتيك" إسرائيل القانوني حول مياه الليطاني

بعد حرب العام 1967 لم يعد الزعماء الإسرائيليون يجدون أي حرج في الكشف عن نيّاتهم تجاه مياه الليطاني. ففي شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام إنتقد رئيس وزراء إسرائيل آنذاك، ليڤي إشكول (Levi Eshkol 1895-1969) "ضياع نصف مليار مكعب من مياه الليطاني في البحر بدلاً من أن تستفيد منها شعوب المنطقة"[28].

وأثار داريل عيسى Darrell Issa، عضو الكونغرس الأميركي، خلال مُحادثات رسميّة له في لبنان العام 2003 مسألة "حصّة إسرائيل في مياه الليطاني"[29]. و"أفاد مصدر وزاري أنّ عيسى طرح موضوع ذهاب مياه الليطاني إلى البحر وأنّ في الإمكان الإستفادة منها للشرب بعد تكريرها"[30].

ويتلخّص "تكتيك" إسرائيل القانوني في طرح فكرتين أو الإدلاء بزعمين: وجود اتّصال جوفي بين الليطاني وروافد نهر الأردن، ووجود فائض مائي لدى لبنان يخوّل حكومة فلسطين، عملاً باتفاقية الحدود للعام 1920، الإستفادة منه. والغرض من الزعمين هو اقتسام مياه الليطاني أو الإستيلاء على قسم منها.

وتأكيدًا لخطورة هذا الزعم وَرَد في صحيفة اللواء اللبنانيّة في 1993/1/17 خبر مفاده أنّ إسرائيل تطرح بالون اختبار جديدًا أمام المفاوض اللبناني من خلال دراسة أميركيّة - إسرائيليّة تُنادي باتصال حوض الأردن بالليطاني للمُطالبة باقتسام مياه الليطاني.

أ- إتّصال جوفي مزعوم بين نهر الليطاني وروافد الأردن

يرى الخبير الأميركي جون كولارز John Kolars الذي أوفده مكتب الإعلام الأميركي لإلقاء محاضرة في غرفة التجارة والصناعة في المنامة (البحرين)، في 1992/2/15، حول "مشكلة المياه وتأثيراتها الإقتصادية والسياسية في

28- صحيفة لوموند Le Monde الفرنسيّة، في 1967/9/8.
29- صحيفة اللواء اللبنانيّة، في 2003/5/31.
30- صحيفة النهار اللبنانيّة، في 2003/5/31.

منطقة الشرق الأوسط"، أن "هناك تكهنًا بأن مياه نهر الليطاني تستعمل من قبل الأردن وإسرائيل، أو أحداهما، إذ توجد إثباتات بأن القسم الأسفل من نهر الليطاني يُغذّي الحاصباني ونبع الدان في إسرائيل". ويؤكّد الخبير أن القياسات العائدة لهطول المطر وتصريف النهر تدلّ على أنّ هناك كميّة من المياه مقدارها مئة مليون م٣ تختفي في القسم الأسفل منه. ويبدو أن هذه المياه تغذّي خزانًا جيولوجيًا مُقعّرًا يمكن أن يغذّي نبع الدان ونهر الحاصباني، وتاليًا نهر الأردن"[31].

وحاولت إسرائيل مرارًا البرهنة جيولوجيًا، بالإعتماد على هذه الفرضيّات، على وجود اتصال جوفي بين الليطاني وروافد الأردن. والغرض من ذلك إضفاء الصفة الدولية على الليطاني، بحسب المادة الثانية من اتفاقيّة قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية الصادرة العام 1997[32]، والمطالبة بحصة مائية من الليطاني، بالإستناد إلى أحكام القانون الدولي والمبادىء العامّة المعمول بها في هذا المجال.

وهنا لا بدّ من التذكير بوضع الأنهار في القانون الدولي العام[33]. فقد كان من المتعارف عليه أن النهر الدولي هو الذي يجري تباعًا بين إقليمي دولتين أو أكثر بحيث تكون ملكيّته لأكثر من دولة، بمعنى أن كل دولة "تملك" الجزء من النهر الذي يجري داخل إقليمها أو يقع ضمن حدودها. ويُسْتنتج من هذا التعريف أن صفة النهر الدولية مُرتبطة بمجراه، فإذا تعدّى إقليم دولتين أو أكثر أصبح دوليًا.

ولأنّ هذا التعريف "التقليدي" يحرم إسرائيل من مياه الليطاني باعتبار أنّه نهر وطني ينبع من لبنان ويصبّ في لبنان، فقد تقدّم الباحثون الإسرائيليون بمقولة زعموا فيها أن الليطاني مرتبط جوفيًا بروافد الأردن،

31- راجع ما كتبه الهيدروجيولوجي فتحي شاتيلا في صحيفة السفير اللبنانيّة، في 1992/5/26

32- جاء اعتماد هذه الإتفاقيّة تتويجًا لجهود مُضنية بذلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، من خلال لجنة القانون الدولي التابعة لها. وقد تطلّب الأمر ما يزيد عن ربع قرن من الزمان (1970-1997) للإنتهاء من إعداد مشروع الإتفاقية ومُناقشتها من قبل اللجنة السادسة ثمّ إقرارها في الجمعية العامة بأغلبية 104 دول (قرار الجمعيّة العامة للأمم المتحدة، الصادر في 1997/05/21).

33- راجع كتاب د. محمد المجذوب، القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقيّة، بيروت، 2007، ص 429-411.

خصوصًا أن المادة الثانية من إتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية عرّفت "دولة المجرى المائي" بالدولة التي يقع في إقليمها جزء من مجرى مائي تقع أجزاء منه في عدة دول، كما عرّفت مصطلح "المجرى المائي" بأنه نظام المياه السطحيّة والجوفيّة التي تكوّن، بحكم علاقتها الفيزيائيّة، مجموعة واحدة تنتهي إلى نقطة وصول مشتركة[34].

وكرّس الباب الثاني من الإتفاقية الدولية المشار إليها والذي يحمل عنوان "مبادىء عامة" مبدأ الإستعمال المنصف والعادل للمياه. وهذا المبدأ يقضي بأن يكون لكل دول المجرى المائي الدولي حقّ في تقاسم منصف للمكاسب التي يوفّرها هذا المجرى. وغاية التقاسم المنصف تأمين أقصى الفوائد وأقل الأضرار من استعمالات المياه لكلّ دولة من دول المجرى. وقد أثير أحيانًا مفهوم "السيادة المحدودة أو المقيّدة" لتبرير حق دولة المجرى في الإستعمال المنصف للمياه[35].

34- تنصّ المادة 2 (إستخدام المصطلحات) على الآتي :

"لأغراض هذه الإتفاقية:

(أ) يُقصد بـ"المجرى المائي" شبكة المياه السطحية والجوفية التي تشكّل، بحكم علاقتها الطبيعيّة بعضها ببعض، كلاً واحدًا وتتدفّق عادة صوب نقطة وصول مشتركة؛

(ب) يُقصد بـ"المجرى المائي الدولي" أي مجرى مائي تقع أجزاؤه في دول مختلفة؛

(ج) يقصد بـ"دولة المجرى المائي" دولة طرف في هذه الإتفاقية، يقع في إقليمها جزء من مجرى مائي دولي، أو طرف يكون منظمة إقليمية للتكامل الإقتصادي يقع في إقليم دولة أو أكثر من الدول الأعضاء فيها جزء من مجرى مائي دولي؛

(د) يقصد بـ" المنظمة الإقليمية للتكامل الإقتصادي" أي منظمة تشكّلها دول ذات سيادة في منطقة إقليمية معيّنة وتنقل إليها الدول الأعضاء فيها الإختصاص في ما يتعلّق بالمسائل التي تنظّمها الإتفاقية الحاليّة وتأذن لها حسب الأصول وفقًا لإجراءاتها الداخلية بأن توقّعها وتصدّق عليها وتقبلها وتوافق عليها وتنضمّ إليها.

35- تنصّ المادة 6 (العوامل ذات الصلة بالإنتفاع المنصف والمعقول) على ما يأتي:

1- يتطلب الإنتفاع بمجرى مائي دولي بطريقة منصفة ومعقولة، بالمعنى المقصود في المادة 5، أخذ جميع العوامل والظروف ذات الصلة في الإعتبار، بما في ذلك:

(أ) العوامل الجغرافية والهيدروغرافية والهيدرولوجية والمناخية والإيكولوجية، والعوامل الأخرى التي لها صفة طبيعية؛

(ب) الحاجات الإجتماعية والإقتصادية لدول المجرى المائي المعنية؛

(ج) السكان الذين يعتمدون على المجرى المائي في كل دولة من دول المجرى المائي؛

(د) آثار استخدام أو استخدامات المجرى المائي في إحدى دول المجرى المائي على غيرها من دول المجرى المائي؛

(هـ) الإستخدامات القائمة والمحتملة للمجرى المائي؛

(و) حفظ الموارد المائية للمجرى المائي وحمايتها وتنميتها والإقتصاد في استخدامها وتكاليف التدابير المتخذة في هذا الصدد؛

(ز) مدى توافر بدائل، ذات قيمة مقارنة، لاستخدام معين مزمع أو قائم.

2- لدى تطبيق المادة 5 أو الفقرة 1 من هذه المادة، تدخل دول المجرى المائي المعنية، إذا ما دعت الحاجة، في مشاورات بروح من التعاون

3- يُحدد الوزن الممنوح لكل عامل من العوامل وفقًا لأهميته بالمقارنة مع أهمية العوامل الأخرى ذات الصلة. وعند تحديد ماهية الإنتفاع المنصف والمعقول، يجب النظر في جميع العوامل ذات الصلة معًا والتوصل إلى استنتاج على أساسها ككل.

وهكذا فإن أي دولة من دول المجرى لا تملك الأفضلية في استعمال المجرى عندما يكون هناك خلاف أو تباين بين حاجات دول المجرى. وعلى الدولة، في هذه الحال، تسوية الخلاف على أساس الإنصاف. ويهدف التوفيق بين حاجاتها إلى إقامة توازن معقول بين حاجات دول المجرى وخفض أضرار كل منها إلى الحد الأدنى.

وفي هذا السياق أتى إعلان مردخاي جوفيتش، المتحدّث باسم شركة المياه القطرية الإسرائيلية (مكوروت) ليشير إلى أن عملية ضخّ المياه من الليطاني "تقتصر على الكمية المتفق عليها، وهي نسبة 20 إلى 25 مليون م^{3} سنويًا"[36]. وهذا التصريح جعل البعض يتساءل: هل صحيح أن هذه النسبة متّفق عليها أصلاً؟ ومع من تمّ هذا الإتفاق؟ وهل يخضع نهر الليطاني لاتفاقيّات قديمة وُقِّعت في عهد الإنتداب؟

ب – إتفاقية الحدود للعام 1920 والفائض المائي المرغوب

تشتهر إسرائيل بالبراعة في ابتكار الحيل واختراع الأحابيل واختلاق الذرائع التي تخدم مصلحتها وتدعم مواقفها. وقد وجدت في إحدى الإتفاقيات القديمة حجّة قرّرت استغلالها والإستفادة منها والمساومة عليها.

وهذه الإتفاقية هي إتفاقية الحدود الموقّعة في 1920/12/23 بين دولتي الإنتداب: فرنسا وبريطانيا. وتُعرف رسميًا بـ"الإتفاقية الفرنسية – البريطانية بشأن نقاط مُحدَّدة تتعلَّق بالإنتدابات على سوريا ولبنان وفلسطين والعراق"[37]. وقد نفضت إسرائيل الغبار عنها ونفخت فيها الروح واعتبرتها المرجع القانوني الرئيس المتعلق بتوزيع المياه وتقاسمها بينها وبين لبنان.

لقد نصّت المادة الثامنة من هذه الإتفاقية على ما يأتي:

"سيشترك فنِّيون تُعيِّنهم السلطات في كل من سوريا وفلسطين، خلال ستة

36- راجع الصحف التالية: اللواء (لبنان) في 1990/7/20، والأهرام (مصر) في 1990/7/23، والسفير (لبنان) في 1990/7/20، والدستور (الأردن) في 1990/7/20.

37- راجع نص الإتفاقية في: League of Nations, Treaty Series, vol. 22, p. 355.

أشهر بعد توقيع هذه الإتفاقية، بدراسة إمكانات استخدام مياه أعالي نهر الأردن، واليرموك، وروافدهما، لأغراض الريّ وتوليد الطاقة الكهرُمائيَّة، وذلك بعد سدّ حاجات المناطق الواقعة تحت الإنتداب الفرنسي.
وفي سبيل هذه الدراسة، ستُعطي الحكومة الفرنسية مندوبيها تعليمات مُتساهلة لاستخدام فائض هذه المياه لمصلحة فلسطين.
وفي حال لم تُفْض الدراسة إلى إتفاق، فسيُرفع الموضوع إلى الحكومتين الفرنسية والبريطانية للبتّ فيه.
وبقدر ما ستخدم الأشغال المُرتقبة مصلحة فلسطين، فإن السلطة فيها ستتحمَّل نفقات تشييد كل الأقنية وفتحات التصريف والسدود والأنفاق وشبكات الأنابيب والخزانات أو أيّ أعمال أخرى مُشابهة أو التي تهدف إلى تأجيم واسْتغلال الغابات (...)".
هذه المادة تتضمّن إتفاقًا على تعاون "الإنتدابين" في حقل إنتاج الطاقة الكهرُمائية من نهر الأردن، أي من الحاصباني واليرموك وروافدهما (وكلّها كانت تقع في منطقة الإنتداب الفرنسي)، مقابل إستفادة حكومة فلسطين من المياه الفائضة.
وبالإستناد إلى هذه المادة ترى إسرائيل أنه أصبح لحكومة فلسطين حق مشروع في استغلال كل ما يمكن أن يدخل في نطاق المياه اللبنانية الفائضة.
فلبنان، بعد استقلاله، ورث عن الإنتداب الفرنسي جميع الإتفاقيّات الدولية، ومنها اتفاقية الحدود للعام 1920. وما دام لبنان لم يُقدم على إلغاء هذه الإتفاقية أو تعديلها فبإمكان الجانب الآخر (أي إسرائيل التي تعتبر نفسها الوريث الشرعي والوحيد للإنتداب البريطاني) أن تُطالب بتطبيق المادة الثامنة، لا سيّما أن هذه المادة قد تكرّست مرّتين: مرّة عندما أقرّت عصبة الأمم، العام 1934، إتفاقية الحدود، ومرّة عندما وقَّع لبنان مع إسرائيل، في 1949/3/23، إتفاقية الهدنة التي تعالج مسألة الحدود بين الطرفين وتؤكّد وجود التطابق بين الخط الفاصل للهدنة وخط الحدود الدولية. فقد ورد في الفقرة الأولى من المادة الخامسة أن خط الهدنة يتبع الحدود الدوليّة بين

لبنان وفلسطين[38].

ومنذ العام 1920، أي منذ ترسيم الحدود اللبنانية - الفلسطينية، لم يُوقِّع لبنان ولم يشترك في اتفاقية، ثنائية أو جماعية، تُبيح لغيره حق استعمال مياه الليطاني.

غير أن هذا الوضع لا ينطبق، كما تدَّعي إسرائيل، على روافد الأردن، فالمادة الثامنة من إتفاقية الحدود تتحدّث عن هذه الروافد وتُقيم رابطة أو ارتباطًا بينها وبين "فائض هذه المياه" لمصلحة فلسطين. ولهذا فإن ما ستسعى إليه إسرائيل في المفاوضات المتعددة الطرف هو استغلال المادة الثامنة والترويج لنظرية الإتصال الجوفي بين الأردن والليطاني، وجعل الليطاني رافدًا من روافد الأردن. وكل ذلك من أجل التوصل إلى إتفاقية جديدة مع لبنان تُتيح لإسرائيل تَقْنين (أو شَرْعَنة) أطماعها المائية.

وهذا الإتجاه (أو على الأصح: التوجيه) يتجلّى في الدراسة التي وضعها أحد المفكرين الصهيونيين ونشرتها جامعة تل أبيب بعنوان: "الحرب والمياه والمفاوضات في الشرق الأوسط"[39]. ويتضح منها أن الجانب الصهيوني بذل جهودًا جبّارة لإقناع الدولة الفرنسية المنتدبة بالتنازل عن الليطاني، وعندما يَئِس من إقناعها وانتزاع التنازل منها عمد إلى ترويج فكرة استمرار العمل باتفاقية الحدود للعام 1920، والسعي لكسب "الحقوق المائية" بالإستناد إلى الفقرة التي تتحدّث عن فائض المياه لمصلحة فلسطين في المادة الثامنة.

وقد تلقّفت إسرائيل الدراسات المُغرضة التي زعمت أنّ هناك فائضًا مائيًّا واتِّصالاً جوفيًّا بين الليطاني وروافد الأردن، فعمدت الدوائر فيها إلى ترويج هذه الفكرة لتطبيق المادتين 2 و6 من اتِّفاقيّة قانون استخدام المجاري

38- راجع اتفاقيات الهدنة العربية-الإسرائيلية: شباط/فبراير-تموز/يوليو 1949، سلسلة الوثائق الأساسيّة، رقم 3، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1968، ص 4.

39- راجع كتاب:
Adam GARFINKLE, "War, water and negotiations in the Middle East : the case of the Palestine-Syria border, 1916-1923", Tel Aviv University, Moshe Dayan Center for Middle Eastern Studies, Jerusalem, 1994, p. 126.

المائيّة الدوليّة للأغراض غير الملاحيّة، الصادرة العام 1997، والمُطالبة بالإنتفاع المُنصف والمعقول (المادة السادسة) من هذه المياه الفائضة طالما أنّه يُقصد بالمجرى المائي شبكة المياه السطحيَّة والجوفيَّة التي تُشكِّل، بحكم علاقتها الطبيعيَّة بعضها بالبعض الآخر، كلاً واحدًا وتتدفَّق عادةً صوب نقطة وصول مُشتركة[40].

وجنّدت إسرائيل، كعادتها، فئة من الباحثين راحت تعالج الناحية القانونية من إتفاقية العام 1920، وما لحقها من تعديل العام 1922، وتزعم أنّ نيل لبنان الإستقلال العام 1943، لا يعفيه من التزام الإتفاقيات التي عقدتها فرنسا، باسمه أو لمصلحته خلال فترة الإنتداب.

والغرض من هذه "الحملة" القانونية، ومن حرص إسرائيل على التشبّث بالمادة الثامنة التي تنصّ على "استخدام فائض هذه المياه [من روافد الأردن] لمصلحة فلسطين"، هو ترسيخ فكرة الإرتباط الجوفي بين الليطاني وروافد الأردن، وإخضاع الليطاني للأحكام المطبقة على هذه الروافد، واعتبار الفائض المائي عنصرًا مشتركًا يشمل الليطاني وتلك الروافد.

من كل ما تقدّم تظهر أهميّة موقع الجنوب اللبناني بالنسبة إلى الإستراتيجيّة المائيّة لإسرائيل التي تحرص على المُراوغة والمُماطلة لعدم الإنسحاب من بعض أراضيه إلاّ بعد ضمان مصالحها المائيّة.

رابعاً: عقيدة لبنانيّة هيدرو – زراعية تُطبقّ جنوبًا وبقاعًا

إنّ تنفيذ مشروع استثمار مياه الليطاني يدحض الفكرة التي يُروِّج لها العدو الإسرائيلي والقائلة بإنّ لبنان يهدر المياه العذبة ويتركها تذهب سدى إلى البحر، "فالعديد من الإسرائيليين يقولون إنّ اللبنانيين يُضيعون كميات كبيرة من المياه. وفي هذا الجزء من العالم لا يحقّ لأحد أن يفعل ذلك"[41]. فالأراضي الزراعيّة المنتشرة في الجنوب والبقاع الغربي تحتاج مُستقبلاً

40- الفقرة أ من المادة الثانية. .

41- من حديث لتوماس ناف Thomas Naff ، نقله الراحل حسن السبع في صحيفة السفير اللبنانيّة، في 1992/1/11..

إلى كميّة من المياه تزيد عن كميّة المياه المُتوافرة في الليطاني.
وفي أواخر العام 1959 أكّد المهندس الكبير إبراهيم عبد العال أن الليطاني هو "نهر لبنان الأكبر والوحيد الذي اجتمعت له الخصائص الجغرافية للأنهار. ووادي الليطاني قابل للتجهيز على نطاق واسع. فإذا ضُبطت مياه النهر، واستُخدمت بانتظام فهي تنتج قوة كهربائية وفيرة ورخيصة الثمن لإمداد جميع المناطق اللبنانية وتساعد على أعمال الري وزيادة الإمكانات الزراعية وعلى تنشيط الأعمال الصناعية"[42]. وهكذا كان أوّل من نبّه إلى ضرورة قيام مشاريع على الليطاني للإستفادة منه ودعم المناطق الجنوبيّة والبقاعيّة وبثّ الحياة والنشاط فيها.
ومن المؤكد أنّ لبنان قد أضاع وقتًا ثمينًا في جدل عقيم حول تحديد مناطق استثمار مياه الليطاني: هل يتمّ الري على مستوى 600 متر أو 800 متر فوق مستوى سطح البحر؟ ومع أن بعض الدراسات والأبحاث يؤكد أن لبنان يتمتّع بوفرة نسبيّة من المياه تكفي سكانه وزراعته، فإنّه لا يملك فائضًا على المدى الطويل، فالمساحة المرويّة في لبنان، حسب دراسات وزارة الزراعة اللبنانية، لا تتعدى 105 ألف هكتار، في حين أنه يتعيّن على لبنان ري مساحة بحدود 360 ألف هكتار[43].
ومن الملاحظ أنّ الإنتاج الزراعي لا يُساهم بأكثر من 10 في المئة[44] من الدخل الوطني وهو لا يكفي لسد حاجات لبنان الذي يعتمد على استيراد المنتجات الزراعية من الخارج. ومن ناحية أخرى فإنّ مناطق واسعة من لبنان تُعاني الشح في المياه: مياه الشرب والري.
واستنادًا إلى ما تقدم، واعتمادًا على معطيات عديدة، فإنّ لبنان يحتاج إلى ثروته المائية بكاملها في المستقبل القريب والبعيد.

42- من دراسة وضعها المرحوم المهندس ابراهيم عبد العال، وقدّمت إلى المؤتمر الهندسي العربي الرابع الذي عقد في بيروت في شهر آب/أغسطس 1959.
43- راجع ماكتبه المهندس زياد الحجار عن "حاجات لبنان من المياه: ري، شفة، صناعة"، في كتاب "وقائع ندوة المياه في لبنان ومشاريع السلام"، مركز الدراسات والتوثيق والنشر، بيروت، 1994، ص 76-73.
44- راجع كتاب المهندس محمد فواز، المرجع السابق، ص 109.

إن لبنان بدأ اليوم يشكو من نقص المياه، بسبب سوء الإدارة أو الهدر، فالقرى الجنوبية والبقاعية، مثلاً، تُواجه العطش، ولا تزال البرك الترابية القديمة والآبار الجوفية الوسيلة الوحيدة لمواجهة نقص المياه في هذه القرى، بل إنّ قلّة كميات الأمطار الهاطلة في هذه المناطق خلال السنوات المنصرمة، أدّت إلى جفاف الينابيع أو انخفاض مستوى المياه الجوفية، ما أوجد قرى عديدة تشكو من العطش.

هذا نموذج للواقع الذي تعيشه القرى الجنوبية والبقاعية التي تتعرّض باستمرار لنقص المياه، بينما يقضي الجفاف في بعض السنوات على المحاصيل الزراعية بالإضافة لتدهور تربية الماشية حيث لا تتوافر المراعي بسبب نقص المياه. ومن يغامر هناك ويزرع أرضه يَعِش حالاً مستمرة من الحذر خوفًا من الألغام والقنابل العنقوديّة والمفاجآت الإسرائيلية.

إنّ قصف إسرائيل للجنوب والبقاع خلال حرب تموز/يوليو 2006 يدخل ضمن المخطط الإسرائيلي لتهجير أكبر عدد مُمكن من السكان للمطالبة بحصّة مُتعاظمة من المياه اللبنانيّة[45]. وقد حرصت إسرائيل دومًا على تقليص فاعلية الجنوب والبقاع الغربي على الصعيد السكاني والزراعي ودفع الأهالي إلى الهجرة.

وهذا الحرص الإسرائيلي نابع من العقيدة الصهيونية التي تقوم على فكرة الإنماء الزراعي، لأنّ الموارد المائية أمر حيوي بالنسبة إلى إسرائيل.

لقد قامت العقيدة الصهيونية على مبدأ تحويل أبناء الغيتو Ghetto اليهود من المُرابين وأصحاب المهن الحرة إلى فلاّحين، أي الإنتقال "بشعب اللّه المُختار" من شعب بلا أرض إلى جماعة من الفلاّحين يحرثون ويزرعون الأرض. فكلّما جادت الأرض بخيراتها على زارعها، إزداد ارتباط الفلاّح بها. لذا ركّزت الصهيونية، في مراحل الإستيطان الأولى، على العمل الزراعي من خلال الكيبوتسيم (المُستعمرات الجماعيّة الزراعيّة)، لأنها أدركت مبكرًا أنّ توفير الأرض لا بدّ من أن يسبقه توفير المياه اللازمة. لهذا طمعت الحركة

45- تسعى إسرائيل إلى "إلزام" لبنان بالبنود (ب) و (ج) و (هـ) و (ز) من الفقرة 1 من المادة السادسة من اتفاقيّة الأمم المتحدة لعام 1997.

الصهيونية في مصادر المياه المتوافرة لدى الدول العربية المجاورة، ومن بينها لبنان.
وما زال العديد من الخطط والمشاريع والأحابيل القانونيّة - المائية، التي يُمكن أن نتطرَّق إليها في بحث لاحق، في أدراج الحكومة الإسرائيلية.

الخلاصة أنّه لا بدّ للبنان، لمُواجهة العقيدة الصهيونيّة المُتعلّقة بالأرض والمياه (العقيدة الهيدرو-زراعية) من أن يُبلور عقيدة مُشابهة تحضّ المُواطن اللبناني، في الجنوب والبقاع خصوصًا، على التمسّك بالأرض والإستفادة إلى أقصى حدّ مُمكن من مياه الليطاني الحاصباني...فإسرائيل على شفا أزمة مياه حادَّة[46].

46- نقلت الصحف الإسرائيليّة في بداية شهر تشرين الأوّل/أكتوبر 2008 أنّ الأزمة المائيّة الحاليّة هي الأخطر في تاريخ الدولة العبريّة، فقد انخفض مستوى بحيرة طبريا خمسة أمتار منذ العام 2004، وانخفض منسوبها في نهاية العام الهيدرولوجي 2007-2008 (2008/9/30) نحو مترين، وهي النسبة الأكبر التي تُسجّل في عام واحد. ولهذا شُكِّلت لجنة تحقيق لمعرفة مُسبِّبات هذه الأزمة الحادّة.

مقاربة نقدية في تقييم الوضع المائي في لبنان

د. مصطفى مروة *

ا- نظرة عامة على إدارة احتساب الهواطل في لبنان

1- تقديم

تسعى هذه المقاربة إلى جذب اهتمام الإدارة الرسمية للعمل على تحديد الميزان المائي اللبناني وتنظيم التعامل معه وتصويبه في اتجاه التخطيط والاستثمار، وبالضرورة تقييم إحصائي له في ضوء كمية الهواطل المسجَّلة على الأراضي اللبنانية، في محطات الرصد القليلة العاملة. كما إنها تنظر بجدية إلى ضرورة دراسة كمية المياه السطحية وطريقة استثمارها، وتلك التي تتفجر أو تستخرج وتستثمر في مختلف الأحواض الجوفية وفي الأراضي اللبنانية كافة ومن ضمنها الينابيع التي تتفجّر في قعر البحر، وغيرها من مصادر المياه غير التقليدية، المياه الحارة مثلاً. تبقى الغاية النهائية لهكذا محاولة وضع نظام لاستخدام المياه وترشيد عملية استثمارها، سواء أكانت مياه جوفية، أو متفجرة، أو مجاري سطحية (أنهارًا ومجاري مؤقتة).

2- الأمن المائي

أصبح من الثابت أن كميات المياه العذبة الموجودة على سطح الأرض تتعرض للنقص الشديد تحت ضغط الاستثمار

*

العشوائي وعدم التخطيط في الاستهلاك، والجهل بحقيقة المشكلة المائية وطبيعتها بالإجمال وتحديدًا مشكلة مياه الشرب.
وتزداد قضية الأمن المائي حدَّةً في الواقع تحت تأثير العناصر الثلاثة المذكورة، وبالتالي إهمال عامل التكامل والتضامن الاجتماعي في كيفية إدارة استهلاك المياه بشكل إجمالي. ومن هذا الباب تصحُّ المقولة التي تتردَّد في الوسائل الإعلامية المحلية والعالمية كافة، والتي تشير (وبحق) إلى أن حروب العقود القادمة ستصبح الحروب على استثمار المياه واستخدامها. ومن المعروف خصوصًا أن معظم المياه العذبة على الكرة الأرضية تتشاطرها تجمعات بشرية (دول) متعددة. وهذا الواقع يدعو الدول (أو التجمعات) إلى أن تتقاسم هذه المادة الأساسية كعامل بقاء، وتتفق (كما فعلت التجمعات البشرية البدائية في فجر التاريخ)، بطريقة عقلانية، وبشكل موضوعي إنساني عادل، أو أن تتنازع وتتصارع، كما يجري غالبًا في إيامنا، ما يؤدي إلى أن تطمع الدول المعنيَّة في الثروة موضوع النزاع من منطق سيطرة الطرف الأقوى. لهذا السبب يتوجَّب على الإدارة التي تُعنى بالثروة المائية، العمل بحذر شديد ودقة ومعرفة وعلم يقين بحقيقة الثروة المتوافرة وطبيعتها وبالتالي حسن إدارتها، تأمينًا لمستقبل المجموعات البشرية، حيث تكون تلك الثروة.

3- الثروة المائية ودورها في التنمية الوطنية
من الضروري عند الحديث عن الثروة المائية، أن ننظر إليها باعتبارها أحد أهم أركان الاستقرار الاجتماعي، وأشد حاجاته ضرورة، وكثروة استراتيجية الطابع ضرورية في الوقت الحاضر، وأكثر إلحاحًا وحاجة ماسة للمستقبل البعيد والقريب، ومن أهم عناصر التنمية الوطنية، المستدامة والإستراتيجية.

أ- التنمية المستدامة
التنمية هي فعل التحسين والتطوير للنظم البيولوجية والفيزيائية، وتطويعًا

لها ولطاقتها في سبيل رفاهية المجتمع، أفرادًا وجماعة، ضمن ثوابت الحفاظ على التوازن القائم في إطار كل منها وفي ما بينها. والتنمية فعل مستمر مستدام هو حركة ديناميكية تقوم على إدارة نظام طبيعي محدد، مرتبط بمصادر الثروات الطبيعية جميعها إذا توافرت أو مكوَّن من إحداها حيث تلبي هذه العملية جزءًا من الحاجات الإنسانية. وتفعل وتتطوَّر هذه الحاجات باتساق مع الزمن الحاضر وحتى مستقبل بعيد (50 سنة على الأقل)!

وبما أن التنمية فعل مستمر، فإن تحقيقها يقتضي توزيع هذا الفعل بشكل عادل على مستويات الاستهلاك والإنتاج كافة، في نظام مرتبط بديمومة إدارة الثروة والتخطيط لاستثمارها في سياق البعد الاستراتيجي (أي الزمني)، لتكفي حاجات المجتمع لعدة أجيال قادمة، أوحتى (إلى أن يتم) ابتكار أو اكتشاف طريقة تغني عن هذا المصدر، أو تقوم مقامه، أو حتى إعادة ابتكاره بشكل جديد! إلا أن بعض الثروات (وفي الحقيقة القليل منها) كالماء مثلاً، لا يقبل المساومة ولا المقايضة، ولا يمكن إلا استخدامه ضمن الحاجة البيولوجية الملحة.

ب- التنمية الإستراتيجية

بهذا المعنى تصبح التنمية استراتيجية لأنها ترتبط بتخطيط مسبق لحاجات وضرورات المجتمع التي تتخطَّى عمر الفرد، وتتجاوز حاجات شخص بعينه، لتطال جماعة أو شعبًا أو أمة يؤدي تحقيقها بالنتيجة إلى تلبية حاجاته الأساسية، ويساعد على تطوره، وبالطبع إبداعه وزيادة تأثيره على مستقبل الإنسان بشكل عام وعلى بقائه بشكل خاص.

تتركَّز عملية التنمية أساسًا على تأمين الحاجات الأساسية للسكان، من ماء وغذاء وكهرباء ومدارس وشبكة طرقات وصناعات غذائية وأخرى تحويلية، وتطوير الزراعة واستصلاح الأراضي وبناء المساكن وغير ذلك.

وفي هذا المجال تصبح التنمية فعلاً يتناول جميع قضايا الحياة البشرية وكل الأنشطة المرتبطة بالمجتمع والناتجة عن حركته. إنها عملية

استراتيجية حقيقية في هذا المعنى، ضمن الأطر الاجتماعية السائدة.

ج- ميادين التنمية:

واستطرادًا، بما أن المياه تؤدي دورًا مركزيًا أساسيًا في عملية التنمية، ييي تطوير الصناعة والزراعة، وفي رفع مستوى الخدمات السياحية وتنمية القدرات الاجتماعية. وبما أن هذه العوامل مجتمعة تشارك في بناء الاقتصاد ونهضة المجتمع، يتوجَّب علينا أن نقوم بإعادة تقييم وضعنا المائي بجدية واهتمام لكي نعرف، وعلى وجه الدقة، وضعنا في المستقبل القريب، من ناحية الأمن المائي، خصوصًا أن دول الجوار قد سبقتنا بعشرات السنين، تخطيطًا وإدارة!؟

تأكيداً منا لما سبق عرضه، ومحاولة منا للتخطيط للمستقبل وللأجيال القادمة، وعملاً بشعار قمة الأرض التي انعقدت في ريودوجانيروالعام 1992: "الأرض ليست ملكًا للآباء، استعرناها نحن من الأحفاد، وعلينا إعادتها لهم سليمة كاملة"، وتأكيداً أيضًا لتطور وعي المجتمع، ومشاركة منا لمفهوم هذا الوعي، تأتي هذه الورقة.

II - تقييم الوضع المائي في لبنان

1- الثروة المائية في لبنان من وجهة نظر مراقب

إنتشرت في الأوساط العلمية، التي تعنى بالدراسات الهندسية التطبيقية وعلوم المياه والثروة المائية منها تحديدًا، خلال السنوات القليلة الماضية بعض المصطلحات، وبشكل دوري، من مثال: الإستثمار الجائر للمياه، والضغط على المصادر المائية، والاستنزاف المفرط للثروة المائية، وغير ذلك من التعابير الناقدة والمنشورة في الكتب والمقالات العلمية والهندسية التي تتناول موضوع المياه.

يكثر الحديث حاليًا عن الثروة المائية ويتناول بالإجمال ضرورة الاهتمام بأوضاع المياه، السطحية منها عمومًا، والأحواض الجوفية خصوصًا. إن

هذه التعابير هي جزء من حملة مركَّزة تنبه إلى أن المصادر المائية في العصر الحالي، باتت معرَّضة للضرر الفادح إذا لم تعمد المؤسسات الراعية والمسؤولة عن هذا القطاع إلى دراسة طرق الحماية وتخفيف الاستنزاف. إن الاهتمام بالثروة المائية يبدأ من مراجعة المشاريع المنفَّذة، فتوضع على ضوئها أي المراجعة التي يجب أن تكون جدية ونقدية ومن باب المراقبة، الخطط الطويلة الأمد لطرق الاستثمار. وفي الاتجاه نفسه وبخط موازٍ، يجب المباشرة بالعمل، من أجل إعادة السيطرة على الثروة المائية، والعمل على ديمومة تغذيتها واستخدام أشكال حمايتها وتطويرها كافة.

من الضروري أن يضاف إلى هذا الأمر موضوع تنظيم إدارة المصادر المائية جميعها في إطار الاحتياطي الإستراتيجي الوطني، ووضعه تحت المراقبة والرعاية، واختيار طرق الحماية تحديدًا، لمنع الاستثمار الجائر وخصوصًا لمنع التلوُّث عنه، وتأهيل المشاريع ذات العلاقة، المرتبطة بها، ووضعها جميعها في إطار مخطط توجيهي موحد!

2- الطرق السائدة لتقدير الثروة المائية في لبنان

أ- معطيات رصد الهواطل في لبنان

يحتاج الوضع المائي في لبنان إلى إعادة دراسة جدية، حيث تتفاوت كميات المياه المتساقطة على لبنان بين سنة وأخرى، وتتفاوت تقديرات معظم الباحثين في الشؤون المائية للهواطل في لبنان. كذلك تتفاوت هذه الكميات بين مرجع وآخر، وتختلف جميع الإحصائيات في تقدير الرقم الوسطي لمعدل الهواطل، انطلاقاً من تحديدات خاصة بكل دراسة، ومن معطيات عامة يحصل عليها كل باحث على حدة. وبحسب هؤلاء الباحثين، وباختلاف طرق حساباتهم ومستوى الدقة عند كل منهم، ترواح الأرقام بين 8 مليار م^3 عند البعض، و11 مليار م^3 و13 مليار م^3 عند البعض الآخر! وينتج عن هذا التفاوت الكبير إشكالية واضحة.

يتبع هذه الإشكالية تعدُّد أوجه السلوك الإنساني (والعلمي) للباحثين

والمتابعين لقضايا الثروة المائية المتوافرة:

أولا- الاستحضار الذهني الافتراضي لواقع أن الثروة وفيرة، ما يؤدي إلى فرط في التقدير والاستهلاك، بناء على حسابات غير دقيقة. إن أخطر ما في هذا السلوك أنه يبني على فرضية الوفرة المطلقة ما يؤدي في وعيه إلى إمكان تجاوز الأثر السلبي لهذه القضية. وفي وعي الباحث، سيتم الأثر السلبي في زمن آخر أو حتى في بعد آخر. إن هذا السلوك يسمح بتجاوز الخطوط الحمراء في الاستثمار، ما يرتب عبئًا على الأجيال اللاحقة، إن لم يرتب عليها أخطارًا حقيقية تصل إلى تهديد البقاء بحد ذاته.

ثانيًا- وعي الباحث وتقديره الصعوبات الهائلة في وضع تقييم حقيقي للثروة (كمًّا) وإعطائه، نظرًا إلى عدم توافر الإمكانات (أو الضرورات؟) لدى الإدارة للقيام بهذا التقدير، وبالتالي اعتبار الأرقام المتداولة أمرًا ثابتًا وحقيقة واقعة، وأن النقد باطل بطلان الوصول (أو صعوبة الوصول) إلى تقدير حقيقي للثروة المتوافرة.

ثالثًا- غياب التشريعات الحافظة الثروة المائية. تتمثّل هذه القضية بقدرة مالك سطح الأرض (عقار) على استثمار القيمة المضافة المتمثلة بالمياه الجوفية، واستخدامها لأغراضه الشخصية وبيعها للغير مقابل بدل عال. إن هذا الأمر يعني أن المالك أو واضع اليد يستطيع أن يحقّق أرباحًا من ملك عام، أشد ما فيها من أذى أنها تتعدّى على الأجيال اللاحقة وليس على المجتمع المعاصر؟

إن لنقص محطات المراقبة دورًا أساسيًا في هذا الاشكال، إلا أننا نستطيع أن نعطي حكمًا أكثر شمولية إذا استخدمنا جميع الأرقام وأخذنا بعين الإعتبار جميع القياسات الدنيا والقصوى المنشورة أو المشار إليها ولو شفويًا في المحاضرات والمؤتمرات. وعلى هذا الأساس فإننا نرى أن المعدل العام يؤخذ من أكثر سنة جفافًا إلى أكثر سنة مطرًا، ويجري احتساب الكميات بواسطة المعادلات الإحصائية. وتأتي النتائج وفقًا لوجود الاختلافات في عدد القياسات (وعدد السنين) وعدد الجداول (عدد المحطات) المتوافرة،

ما يقلِّل من دقة النتائج في القياسات المأخوذة في لبنان. وينتج الخطأ المباشر بعد ذلك، عن قياس ما يفترض أنه معدل عام للمتساقطات وتقديمه على أنه المعدل الوسطي، علمًا أن الإحصاء يفترض أن المعدل الوسطي هو معدل لقياسات ناتجة عن محطات تغطي الأراضي اللبنانية وبشكل شامل ومستمر مع اليقين أن الباحثين، أومعظمهم على الأقل، يعلمون أن لا تغطية شاملة للأراضي اللبنانية بمراكز الرصد. والمحطات القديمة لم تعد موجودة في الوقت الحاضر، والجديدة المضافة ليست كافية لتؤدي الغرض المطلوب. ينتج عن ذلك أيضًا وأيضًا سوء تقدير حقيقي للكميات المتساقطة في لبنان.

من الضروري الإشارة إلى أن لبنان ينقسم إلى عدة أقاليم مناخية، تختلف فيها كميات المتساقطات بشكل واضح، وبالتالي تبدو الحاجة ملحة إلى دراسة هذه الأقاليم كلّ على حدة، وتجهيزها بمراصد للقياس وبكثافة عالية، الأمر الذي سوف يؤدي إلى التوصل إلى رقم موحَّد ينطلق منه تقديرنا وتخطيطنا لاحقًا للثروة المائية، وتصنيفها للاستثمار أولا في الوقت الحاضر، ما يفيد ويكفي حاجات المجتمع بالكامل، واحتساب احتياطي منها والعمل لاستخدامه بطريقة لا تهمل أي كمية في أي منطقة، ولكي لا يصبح الرقم المستخدم استنتاجًا استقرائيًا، بل يتمتَّع الرقم المقاس بصدقية إحصائية واضحة الأمر الذي يسمح لنا بالتالي بتقديرٍ واقعي للثروة المائية ويؤسس للعمل على استثمارها بشكل علمي، ووفقًا للنمو السكاني والتطور الاجتماعي. وبعد ذلك وبناءً على هذه النتائج فحسب تبدأ الإدارة الرشيدة للمياه في لبنان. وخلاصة القول: يحتاج الوضع المائي بالإجمال، في لبنان إذن، إلى إعادة دراسة جدية!!.

ب- مراكز الرصد (مرحلة ما قبل 1968)

تشير المعلومات الواردة في تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية عن الثروة المائية في لبنان والصادر العام 1970، أن خريطة توزيع مراكز رصد الهواطل تغطي الكثير من المناطق اللبنانية بحيث تتوزَّع على الأقضية كافة، وتبدو

بشكل شبه متجانس إلى حد ما، وقد تؤدي فعلاً الوظيفة المطلوبة منها. ويجدر بالقول اليوم، على الرغم من أننا ننظر بتقدير إلى الجهد الذي بذلته الإدارة الرسمية في حينه في إنشاء هذه المراكز وتجهيزها، حيث قامت بجهد غير مسبوق، إن الإدارة اللبنانية جهَّزت مجموعة من المحطات المناخية وعددها 92 محطة، كما هو وارد في التقرير الخاص باحتساب الهواطل والصادر عن وزارة الموارد المائية والكهربائية ومنظمة الفاو. وتشير تقارير الرصد المأخوذة من أرشيف إلادارات التي تعنى بقضايا المياه - وزارة الطاقة والمياه، المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، مصالح المياه كافة وغيرها - إلى أن القياسات أخذت من مجموعة محطات لم يذكر عددها في مكان ما ولم نعثر على وثيقة بهذا المعنى. وتدلُّ المراجع المتوافرة على أنها مأخوذة من محطات، يشير تسلسل الأرقام إلى أن عددها 92 محطة. إلا أن تقرير منظمة الأمم المتحدة يشير إلى85 محطة، 10 منها محطات رئيسة و47 محطة للمتساقطات. وتدرس هذه المحطات وتقيس العوامل المناخية كافة التي تؤثر على حساب المتساقطات وكمية المياه الفعلية على الأرض اللبنانية، ومن المؤكد أن هذه المحطات لم تعد موجودة أصلاً ابتداءً من العام 1975! بالطبع لم تختف هذه المحطات، إنما ابتدأت تتعطَّل تدريجًا حتى يمكن القول بأننا، ما بين العام 1976 والعام 1993، لم تكتمل القياسات التي لدينا ولم تمثل الأراضي اللبنانية كافة، الأمر الذي شكَّل فراغًا في القياس الإحصائي، وجعل معظم الحسابات يعتمد على عدد محدود جدًا من المحطات.

في السياق نفسه، حين ننتقل إلى مراجعة القياسات العديدة التي تناولت المراكز بعد العام 1971 نجد أمامنا حالتين: الأولى، ما يتصل بالقياس من العام 1971 وحتى العام 1975، والثانية، ما يتصل بالقياس من العام 1975 حتى العام 1993. أما القياسات الحالية فيمكن اعتبارها حاصلة ابتداء من العام 1999 وحتى الوقت الراهن. في الحالة الأولى، تمَّت القياسات وفقًا للنموذج الموجود في وثائق وزارة الطاقة والمياه، وتقرير الأمم المتحدة

للعام 1970. في الحالة الثانية، نحن أمام فراغات هائلة أدت إلى تعطيل العملية الإحصائية بشكل شبه كامل. إننا أمام إطار زمني كبير يتعدَّى بالفعل 25 سنة.

بالنتيجة تبدو المواقع المنتقاة موزعة بشكل عشوائي في الواقع. وكباحث في قضايا المياه أتوقَّع أن يطال التوزيع ما قد يبدو من وجهة نظر المسؤول حاجة فنية، تأخذ بعين الإعتبار أماكن متوقعة لسقوط الهواطل (بالتجربة على الأقل)، بحيث يتم التركيز عليها. وهذا التوزيع ينبغي أن يطال مواقع معروفة بغزارة الأمطار، وأخرى قليلة الهواطل. يأخذ هذا التوزيع، (إذا حدث) بعين الاعتبار طريقة احتساب المعدل الوسطي لكل إقليم مناخي!

يجدر بالإشارة أن المحطات القديمة (والتي لم تعد موجودة)، كانت مركزة على الساحل: طرابلس، بيروت، عدلون، ثم تدريجًا بالارتفاع حتى العلو الأقصى 2000 م. إن هذا الأمر بحد ذاته يعني نقصًا في المعطيات الإحصائية لمناطق تتلقَّى في الواقع الهواطل بنوعيها الأمطار والثلوج، خصوصًا أن التضاريس اللبنانية ترتفع حتى 3080 م (قمة القرنة السوداء)، أي أن هناك مساحة تعادل 12% على الأقل من مساحة لبنان تقع على ارتفاعات لم يكن لديها أي محطات رصد كافية؟!

لقد أدى هذا النقص الواضح، حتى في زمن النهضة الإدارية، إلى خلل في أرقام المتساقطات، وبالتالي إلى عدم صحة المتداول منها!؟ إن هذا الأمر يدل على أن الوضع الحالي اليوم لا يقدم معلومات ذات صدقية، ويحرم معلوماتنا من الدقة، وبالتالي يجعل كل معلوماتنا عرضة للشك، وما بني على هذه المعلومات من خطط هو عرضة للاشتباه!

ج- مرحلة ما بعد 1968: خطط الإدارة ابتداءً من العام 1994

من نافل القول الإشارة إلى أن تجهيز محطات الرصد يجب أن يتضمَّن العوامل المناخية كافة (والمحطات الحديثة تحتسب مباشرة كمية المياه المتساقطة انطلاقًا من علاقتها بالحرارة والرياح والضغط الجوي والرطوبة وسطوع الشمس وغير ذلك). لهذا فإننا نؤكد أن اليوم الذي نعتبر فيه أن

الميزان المائي اللبناني قد تم احتسابه، هو أمر باطل يعود إلى سببين:

أولاً: لا توجد حسابات كاملة للمتساقطات في لبنان.

ثانيًا: لم تدرس حتى اليوم سوى بعض عناصر الثروة المائية.

إن ما نشير إليه هو واقع يتناوله العاملون في شؤون الثروة المائية كل يوم. وعليه، فان كل ما قيل سابقًا وعرض في الأدبيات كما أشرنا في بداية استعراضنا للواقع الحالي، يدل على خلل يتوجَّب العمل على تلافيه حالاً ومن دون تأخير، إذا كانت رغبتنا في وضع خطة أمان استراتيجي شاملة، أمرًا حقيقيًا وصادقًا.

أنتجت هذه المرحلة تحديدًا ضعفًا شديدًا في المعلومات تمادى ليصل إلى نوع من الفوضى في التنمية والاستثمار والتطوير والدراسة وحتى في المراقبة. في تلك المرحلة أيضا نشطت عملية الحفر العشوائي للآبار وضعفت مشاريع الري إلى الحدود الدنيا. لقد تدبَّر الناس أمورهم في تلك الحقبة، وكل على طريقته وأسلوبه. لم تستطع الإدارة في ذلك الزمن، (ولا أحد يجهل حقيقة ذلك الزمن)، أن تمنع أو تحدَّ من التعدي على الأنهار والينابيع والأحواض الجوفية وحتى على مشاريع الإدارة المنشأة (خطوط النقل، قنوات الري، الخزانات والقصور المائية....)، وبالطبع من حفر الآبار من دون ضوابط أوتراخيص!. خلال هذه المرحلة، ذهب تداخل مياه البحر (جبهة المياه العذبة والمالحة)، إلى مستوى عال جدًا. لقد تحوَّل الحفر في المناطق الساحلية إلى تنقيب عن المياه المالحة؟

في أواخر الستينيات من القرن المنصرم قامت شركة "جيوفيزيكا" اليوغوسلافية بدراسة جبهة المياه العذبة والمالحة على معظم أقسام الشاطئ الجنوبي فتبيَّن أن المياه المالحة ما زالت تحت السيطرة ولا ضرر في ذلك التاريخ من تداخل البحر مع الأحواض الجوفية! لقد اختلف الأمر اليوم اختلافًا شديدًا.

3- من يحمل مسؤولية تقييم الثروة المائية

على الرغم من ويلات الحرب اللبنانية، لم تدمَّر مراكز الرصد المائي في لبنان والموزَّعة على كامل الأراضي، كما أشرنا أعلاه، تدميراً مقصودًا متعمدًا. ويبدو أن إدارة هذه المحطات اقتصرت على موظفين، كانوا من السكان المحليين، استخدموا من أجل حراسة المكان ومراقبته. وقد وصلنا إلى هذا الإستنتاج عن طريق استقراء النتائج، إلا أننا واثقون من أن الأمر ابتدأ بالإهمال الذي تطوَّر إلى إغفال حتى باتت المراكز عالَّة على العاملين، ومسؤولية ثقيلة يزيدها صعوبة الوضع الأمني المتردي والواقع الإداري الغائب عن المحاسبة والمطالبة.

من وجهة نظرنا، كان من المفترض (علمًا أننا نتعامل مع الماضي، ولا صيغة واقعية للتحقق من مجرى الأحداث فيه) أن يكون الموظف عالي الكفاءة حتى يتابع الإهتمام بنتائج علمية لا ترى آثارها بشكل مباشر في الوقت الحاضر، إنما تؤدي دورها التوثيقي في حفظ المعلومات المسجَّلة وتقييمها بشكل أفضل، وبالتالي كان من المتوقع (وهذا ما حصل فعلاً) ضياع التجهيزات كافة التي كانت تغطي الأراضي اللبنانية، ولم يبقَ منها سوى المحطات العائدة للمؤسسات الخاصة العلمية أوالتربوية أو حتى المراصد ذات الصلة بالمؤسسات والمراكز الأجنبية ومن الهبات والمنح الدولية! وعلى أي حال لم يتجاوز عدد هذه المراصد العاملة حتى اليوم 50% من المراكز التي كانت موجودة، على أبعد تقدير.

في أوائل التسعينيات وحتى نهاية القرن الماضي، قامت أجهزة الدولة بإثارة قضية المياه. وبالفعل أكبَّ مجلس الإنماء والإعمار ومجلس الجنوب ووزارة الطاقة والمياه ومعظم البلديات في المدن الكبيرة بتنفيذ دراسات ومشاريع مائية (وذلك بعد الهدوء الذي ساد في الوضع الإقليمي والسياسي الداخلي)، تأمينًا لهذه المادة الحيوية للمواطنين. وقد صاحب هذه الفترة نقاش علمي وصل إلى أماكن البحث والمراكز العلمية، وقد ساهمنا بنقاشات داخل الإجتماع والمؤتمرات المحلية والإقليمية والعالمية

(آخذين دائمًا بعين الإعتبار رغبة العدو الرابض على تخوم بلدنا بالسطو على مياهنا إن استطاع إلى ذلك سبيلاً). وفي هذه الفترة بالذات ازداد النقاش وخصوصًا داخل الجامعات: الجامعة اللبنانية، الجامعة الأميركية، الجامعة اللبنانية - الأميركية، جامعة سيدة اللويزة، الجامعة اليسوعية، وباقي الجامعات، حيث شارك بالفعل العديد من الباحثين والمهندسين والإختصاصيين بشؤون المياه. وبالاختصار، يمكن القول إن هناك خطة قيد التحضير تُعنى بدراسة الوضع المائي (وقد تكون قد وضعت في إطار التنفيذ)، وهي تقضي بإعادة استحداث محطات رصد على الأراضي اللبنانية كافة على أن يكون عددها 85 محطة، أي ما يقارب الرقم الأساسي الذي كان متوافرًا في المرحلة التي سبقت الحرب اللبنانية. ولا نعلم إن كانت هذه الخطة قد تحولَّت إلى خطة رسمية، وأخذت لها حيِّزًا في موازنات المؤسسات التي أشرنا إليها أعلاه، أوحتى في موازنة الدولة العامة؟ وها نحن اليوم نعود لنقول إن احتساب مياه الأمطار سوف يعتمد على مراكز مطار بيروت، ومراصد الجامعة الأميركية، ومرصد كسارة ومنها بالأخص مراكز مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، ومنها أيضًا مراكز الجامعة اليسوعية. ومن الصعوبة اليوم القول إننا نملك ما يؤشر إلى طبيعة الهواطل، وهل أصابها تغيير مع الانحباس الحراري والتغيُّرات المناخية (بسبب النشاط البشري!) أم لا؟ وربما لم يوضع هذا الموضوع على سلم أولويات الإدارة! إن هناك ضرورة قصوى في احتساب حقيقي (وأقرب ما يكون إلى الواقع) للهواطل، وفي أيجاد ميزان مائي صحيح.

4- مراجعة نظرية للوثائق الخاصة بعمليات الرصد

أ - دعوة لتقييم عمليات الرصد

إن هذه الدعوة تفترض مراجعة جديَّة للمعطيات الموجودة لدينا والمتبقية من عمليات الرصد التي تمت في الماضي، وفي مختلف مراحل ازدهار قياس الهواطل والمتساقطات، وعلى المدى الزمني المنصرم، انطلاقًا من

موزاييك وجودها جغرافيًا على الأراضي اللبنانية.
وفي استعراض سريع لهذه المعطيات وللوثائق المتبقية لفت انتباهنا الوقائع الآتية:

- من ناحية المبدأ يظهر أن هناك خللاً في توزيع المراصد.
- يرتبط هذا الخلل بالتنظيم الجغرافي أفقيًا، وضمن المسطحات المكوِّنة للبنان لا تجانس في توقيع المحطات على الأرض.
- لم تنتشر المحطات في الارتفاعات التي تعلو 2000 م بكثافة، علمًا بأنها مناطق تتمتع بكميات عالية من نوعي الهواطل: المياه والثلوج.

إن واقعًا من هذا النوع سوف يؤدي إلى فقدان المعدل الفعلي العام للهواطل (والذي "من المنطق النسبي" ما يزال مجهولاً حتى اليوم) بعضًا من الإضافات الجديدة، وذلك من منطلقين اثنين:

أولاً- إن إعادة النظر بالتوزيع الأفقي تعطي فرصة أكبر في معرفة طبيعة المعدل، إذا أضيف إليه، وبكثافة أكثر، النوعان من الأقاليم: الشديدة المطر والقليلة المطر، من دون أن يعني ذلك ازديادًا أو نقصانًا في المعدل. إن العمل هنا يتركز على توخي الدقة.

ثانيًا- إن احتساب الإرتفاعات العالية وتكثيف محطات الرصد سوف يؤدي إلى إضافات حقيقية وجدية على الرقم المتوقع لهذه الهواطل، إذ أن المناطق العالية قد تبلغ مساحتها حوالى 12% من مساحة لبنان (الإرتفاعات ما بين 1200 م وحتى 3080 م وهي أعلى قمة).

ب- ضوء على إشكاليات معدلات الهواطل المستخدمة

إن المراجعة المستفيضة لوثائق السيول ورصد الهواطل في المراكز القديمة، واستخدام المعطيات الناتجة عن عمليات الرصد الحالية في المراكز القليلة العاملة، تشير إلى أن هناك مجموعة كبيرة من المعطيات التي يمكن أن تعطينا رقمًا مقبولاً علميًا ينتج عن استخدام صحيح لطرق الإحصاء الرياضية، وتسمح بتكوين فكرة عن معدل عام (توثيقي: أي ناتج عن الوثائق)، لا يمكن اعتباره المعدل الفعلي، ولكنه موجود. وترتبط عدم أهلية

النسبية إلى الأمور التي سنوردها بشرحنا لواقع المعطيات الموجودة.
يدعونا هذا الأمر إلى الملاحظة الآتية: لم تبدأ المحطات بالعمل في تاريخ واحد ما فرض، استنتاجًا، أن المحطات تأسست تدريجًا، ويغلب الطابع العام على القياسات كونها أخذت ابتداءً من العام 1939 وفي أماكن أخرى العام 1940، ومن ثم 1941 و1944، وقد انتهت في الغالب العام 1971. إن هذا يعني أن النتائج الموثقة لدينا اليوم يجب أن تحمل معلومات عن اثنتين وثلاثين سنة من القياس الأمر الموجود فعلاً، إلا أنَّه ينطبق على 25% من عدد المحطات. إن هناك حوالى 45% من المحطات لم تأخذ قياسات سوى لخمس سنوات، و16% من المحطات أخذت قياسات لـ 11 سنة، و14% أخذت قياسات لـ 15 سنة.
وفقًاً للتصنيف الذي أوردناه أعلاه، وبعد مراجعة عامة للسنوات الماطرة ولسنين الشحائح، يتبيَّن أن أقل سنة ماطرة (معدل عام) حدثت في صور، وبلغ معدلها 342 مم في الفترة ما بين 1961 - 1968، وأن أكثر سنة ماطرة حدثت في الفترة نفسها في بلدة جبالة وبلغ معدلها 2452 مم. إن الفرق بين هذين المعدلين سوف يعني، لو كانت كامل القياسات موجودة، (الحدود الدنيا والحدود القصوى وما بينهما)، دقة عالية في المعدل السنوي العام. إن هذا لن يتم بالطبع، ولن يكتمل بسبب فقدان القياس في سنين عديدة وفي معطيات (قياسات) ضمن السنة الواحدة.

ج- بعض النماذج المعبِّرة

محطة البترون: سجلت قياسات من 1939 حتى 1971
محطة غزير: سجلت قياسات من 1949 حتى 1971
محطة قرنة شهوان: سجلت قياسات من 1966 حتى 1971
محطة العربانية: سجلت قياسات من 1959 حتى 1971
محطة AUB : سجلت قياسات من 1876 حتى 1971
محطة الشويفات: سجلت قياسات من 1957 حتى 1971
محطة صيدا: سجلت قياسات من 1962 حتى 1971

محطة كفرنبرخ: سجلت قياسات من 1966 حتى 1971
إنها مجموعة أمثلة تشير إلى عدم التجانس في إنشاء المحطات المختلفة وعملها.
تمتاز القياسات التي تؤخذ اليوم بدقة عالية، وببرنامج حاسوبي عالي الكفاءة يستطيع تسجيل القياسات كافة لأي محطة حالاً في المركز ومن دون الحاجة إلى أخذ القياس يدويًا. إننا نشير إلى تقدُّم علمي هائل، يضيف إلى الدقة في تسجيل البيانات، السرعة في إيصال البيانات إلى المركز إضافة إلى تسجيل المعطيات المناخية كافة: الحرارة، الرطوبة، سرعة الرياح، السطوع الشمسي، وبالطبع نسبة المتساقطات. إلا إن هذا التقدم قد تناول اليوم عددًا بسيطًا من المحطات، وعلى سبيل المثال، محطة مطار بيروت والتي قد تكون أحدث المحطات اللبنانية، محطة الجامعة الأميركية ومحطة الجامعة اليسوعية وغيرها. هذه المحطات التي لا يتجاوز عددها عدد أصابع اليد الواحدة، تعطي قياسات عالية الدقة منذ فترة ما بعد الحرب (ابتداءً من العام 1993). وهي وإن توقفت قسرًا ولمدة قصيرة، إلا أنها تابعت تسجيل القياس حيث تعود أقدم تسجيلاتها إلى العام 1933، وهناك بعض الوثائق، وعلى قلَّتها، يعود إلى العام 1926 و1927. إن هذه التسجيلات تتم، وحتى يوم إعداد هذه السطور، ولكنها لا يمكن إن تشفي غليل طالبي الحقيقة العلمية، والمتعطشين إلى تغطية شاملة. وعطفًا على هذه الحقيقة أنشأت مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية عددًا كبيرًا من المحطات في المناطق التي تملك فيها مراكز بحثية تطبيقية، لتقدِّم إضافة مهمة في معالجة النقص الحاصل في معطيات الرصد المناخي وتحديدًا في الأمطار والهواطل. ومع ذلك ما زلنا نصبو إلى تغطية أفضل.

III- استثمار الثروة المائية في ما يتعدَّى الرصد

بما أن لبنان يتميز بطبوغرافية ووضع مورفولوجي معقَّدين، وبما أن قسمًا كبيرًا من السكان ما زال يعتمد على الزراعة، خصوصًا في القرى والمناطق

الجبلية، بات من الضروري الاستفادة من مياه الجريان السطحي وتخفيف كمية الهدر نحو البحر، إضافة إلى الدعوات المتكرِّرة لدراسة إمكان استخدام مياه الينابيع البحرية العذبة، كي لا نترك المجال لحاجة العدو الى مياهنا وطمعه بها وإشاراته الدائمة، المباشرة وغير المباشرة، الى مصادرتها، وتحقيقًا لشعار آخر: "لا لنقطة مياه واحدة هدرًا في البحر"، شعار عمل معظم الدول المتطورة على تنفيذه.

1- وسائل الاستفادة من كامل الثروة المائية

لا بد، إذن، من تأمين الوسائل الضرورية لاستخدام شامل لمعظم المياه السطحية، إن لم يكن جميعها، عن طريق بناء مجموعة كبيرة من البرك والبحيرات الجبلية، ومجموعة من السدود على الأنهر والمجاري المؤقتة الكبيرة، في سبيل استخدام الكمِّ الأقصى الممكن من هذه المياه في إطارها السليم، أي في الزراعة، وعدم ضخ المياه من جوف الأرض للري أو للصناعة وإنما الاحتفاظ بها فحسب من أجل الشرب، بل إعادة ضخ القسم المتبقي من المياه السطحية بعد الاستخدامات المشار إليها إلى الأحواض الجوفية عن طريق حفر آبار تغذية عند أطراف الكتل المائية الجارية. كذلك، يمكن العمل على إنشاء برك وبحيرات وإقامة سدود كبيرة وحواجز على المجاري الدائمة والمؤقتة وتحويلها إلى موقع تجميع، واستطرادًا عن طريق حفر آبار خاصة لتغذية هذه الأحواض، واستثمار العيون والينابيع كافة وعدم هدر أي كمية من المياه، وسن القوانين والتشريعات الحديثة التي تجعل المياه بكل إشكالها ملكًا عامًا تخضع للتوزيع والاستثمار الرشيد على جميع القطاعات المستهلكة للمياه. ونشير خصوصًا إلى ضرورة إخضاع استثمار المياه الجوفية إلى بدل عادل يستوفى من المستثمرين، خصوصًا الذين يحققون أرباحًا من استثمار المياه العامة وبيعها للناس من دون وجه حق. بهذا يمكن جعل الثروة احتياطًا استراتيجيًا للمستقبل في ظل شح متواصل في هذه المادة الحيوية، وضمن المتغيرات المناخية السلبية

التي تعانيها الكرة الأرضية بأكملها من جهة، والنمو السكاني من جهة أخرى، وبالتالي ازدياد الطلب على المياه وتحويلها إلى سلعة استراتيجية، وتنظيمها بحيث لا تتحوَّل إلى مادة لحروب المستقبل والصراع على مصادرها أينما وجدت.

2- أين يخدم الأمن المائي

إن هذا الاستطراد في الحديث عن استخدام السبل كافة لضمان الإستفادة من كامل الثروة المائية يأخذ بالإعتبار الواقع الفعلي، منطلقًا من أن لبنان لم ينظر بجدية إلى ضرورة التخطيط للمستقبل، ولم يحسب حسابًا للأمن المائي الذي هو جزء من الأمن الوطني القومي، من خلال استراتيجية التنمية الشاملة وفي إطارها، بما فيها التخطيط الزراعي وتطوير الريف، وتحفيز الصناعات الخفيفة، وبعث السياحة البيئية واستصلاح الأراضي وإعادة تأهيلها، وحماية الثروة المائية والغطاء النباتي والبيئة الطبيعية وغيرها من مكوِّنات الثروات الطبيعية الوطنية واستثمارها استثمارًا رشيدًا. لذلك بات من الضروري، وهو ما تقوم به الأمم المتحضِّرة، أن يرتكز الأمن القومي العام، بالمفهوم الشائع، لأمة من الأمم على مبدأ توفير حماية بعضًا من مكوِّناته الثابتة أصولاً (الطبيعة)، والمتحوِّلة والمتجدِّدة (الإقتصاد الوطني)، في سبيل وضعه في الإحتياط في ظل الظروف غير العادية (الحرب مثلاً) ضمانة، وفي ظل الإشكالات التي تحدث بشكل غير متوقع، والتي قد تعرض اقتصاد الوطن والمجتمع واستقراره إلى ظروف صعبة وحادة خاصة.

3- عناصر أولية لدراسة الثروة المائية

إن أي عملية من هذا النوع تأخذ بعين الإعتبار الصعوبات الهائلة التي تجمَّعت خلال العقود الخمسين الماضية في ممارسة المؤسسات والإدارات الرسمية خلال استثمارها للموارد المائية بشكل أوصل هذه الثروة إلى

وضع لا تحسد عليه. لقد وصلت المكوِّنات والعناصر الأساسية لمعارفنا عن الثروة المائية إلى ما يشبه الفراغ. فتفسيراتنا تستند إلى قوى الطبيعة، الجغرافية والفيزيائية المؤثرة على مناخ لبنان وعلى المتساقطات فيه، ما يجعل التراخي والتساهل والتغاضي السمات الأساسية لتعاطينا جميعًا مع رؤيتنا وتقديراتنا للثروة المائية، وهو ما يجعل من محاولة إقامة مشروع أمن استراتيجي مائي أمرًا مشكوكًا فيه، وغير قابل للتنفيذ. من هذا المنطلق اختزلنا حاجتنا إلى كامل عناصر الثروة ومعطياتها (Data)، واكتفينا مرحليًا بالحاجة إلى المعلومات والأبحاث والدراسات الآتية:

أ - استكشاف الأراضي وتقسيمها إلى أحواض سطحية (صبابة).

ب - إجراء عملية إحصاء للأحواض الجوفية وتصنيفها، وتنظيم عملية إعادة تغذيتها.

ج - إجراء كيل للينابيع والأنهار والمجاري المؤقتة، بما فيها الينابيع البحرية العذبة.

د - إجراء إحصاء للآبار المحفورة على الأراضي اللبنانية كافة، وتنظيم عملية الحفر المستقبلية بشكل دقيق وتوثيقها.

هـ - تنظيم وصاية دائمة مستمرة على استثمار الينابيع والأنهار والآبار كافة، واستيفاء بدلات عن استثمارها، من دون استثناء ووضع قانون حماية للمياه السطحية والجوفية.

و- حماية مكوِّنات هذه الثروة كافة من التلوث.

ز- تنفيذ مرسوم المجلس الأعلى للمياه وإعطاؤه صلاحيات كاملة حفاظًا على هذا القطاع الاستراتيجي.

ح - تنظيم الميزان المائي من جديد وفقًا للطرق العلمية الحديثة.

ط - وأخيرًا الإدارة الرشيدة الحازمة للثروة المائية من قبل جهة رسمية واحدة.

IV- استنتاجات مبدئية في ضوء هذه المقاربة

اليوم باتت الحاجة ماسة إلى تقييم إحصائي لاستهلاك المياه بكل إشكاله: ما تقدِّمه الإدارة وما يستثمره القطاع الخاص بما فيه المياه الجوفية أو ضخ مياه الأنهار، ومن ثم دراسة معطيات الهواطل المسجلة على الأراضي اللبنانية كما هي في محطات الرصد المتبقية العاملة، ودراسة كمية المياه التي تتفجَّر وتستخرج من مختلف الأحواض الجوفية ومنها الينابيع المتنوعة المختلفة على اليابسة، وتلك التي تتفجر في قعر البحر، وذلك بغية وضع نظام جديد لاستخدام المياه وترشيد عملية استثمارها.

وبما أن هذا العمل لا يمكن أن يتم من دون تدخل شامل للمؤسسات والإدارات العامة، يبقى أن تشير هذه الورقة إلى مكامن الخلل، أو إلى وضع مسار، على الأقل، يؤدي إلى الوصول إلى أرقام يركن إليها في مقاربتنا للثروة المائية في لبنان. ولتأمين هذه الحاجة، وتأكيد صحة المعطيات التي تنتج عنها، وجب علينا إعادة النظر والتبصر بالمنطلقات الأولية التي تفيد بأن النتائج بنيت على معطيات مقبولة.

من المفترض أن يكون استثمار الحوض الجوفي في لبنان كمصدر لمياه الشرب هو خط الدفاع الثاني في محاربتنا لهدر المياه، وأن نهتم باستثمار المياه السطحية أولاً بعد معرفتها بوضوح تام بداية. وخلاف ذلك سوف نسلك طريقًا يؤدي إلى استنزاف المياه الجوفية والإضرار بالحوض الجوفي حيث أن هذه المياه سوف تتعرض للنقص الدائم وانخفاض مستمر في مستواها الأعلى الثابت (الاستاتيكي). يجدر بالإشارة أن المستوى الثابت هذا قد انخفض في معظم الأحواض الجوفية بمعدل تقديره 300م إلى 400م عمودي بسبب عمليات الحفر العشوائي التي تمت خلال العقود الخمسة الماضية، وسرعة الاستثمار فيها، ونظرًا إلى أن المياه السطحية لم تستخدم بكاملها في سبيل التنمية والتطوير الاجتماعي والشرب أولا، ومن ثمَّ إعادة تغذية الحوض الجوفي المشار إليه في البداية، وإلى عدم دراسة استثمار تصريف الينابيع البحرية واحتسابها في الميزان المائي بشكل علمي ودقيق.

من دون الخوض في تفاصيل الأرقام والكميات الصادرة من طيَّات هذا الملف، ولكن استنادًا إلى معطيات حفَّاري الآبار من جهة وإلى ملفات الإشراف على أشغال المياه من جهة أخرى، يتبيَّن لنا أن مستوى المياه في الأحواض الجوفية قد تدنَّى، كما اشرنا إلى ذلك أعلاه. وقد رأينا من الضرورة الإشارة إلى أن الحفر في أواسط الستينيات من القرن الماضي، كان يهدف إلى استثمار حوض السينومانيان الجوفي (أحد الأحواض الجوفية المهمة في لبنان)، وكان معظم الآبار لا تجاوز 200 إلى250 متراً عمقًا في الحفر. أما اليوم فإن الحفر بهدف استثمار مياه الحوض نفسه فيحتاج إلى تجاوز 550 إلى 600 متر من سطح الارض.

V- الخلاصة

إن معضلة المياه في لبنان قديمة ومزمنة. وهي على أهميتها، كانت من الضخامة بحيث أدت إلى تردد كل المسؤولين الذين تعاقبوا على تحمل مسؤولية إدارة الثروة المائية. واكتفى معظمهم بإدارة هذا الملف، ولم يغامر أحد منهم إلا على صفحات الجرائد بالحديث عن الخطر المائي الذي يتعرَّض له بلدنا من العدو، ومن الأصح القول، الخطر من إهمال هذا الملف وتغيير الأولويات فيه. فالمحافظة على الثروة المائية تستقيم بحسن استثمار المتوافر منها أولاً، وترتبط بإمكان الاستفادة من المياه السطحية، المهدورة حتى الوقت الحاضر، وبطريقة إدارة المياه الجوفية واستخدامها. وبناءً على ذلك رأينا من المفيد الإشارة إلى أن الأمن المائي يرتبط بكميات المياه التي يمكن وضعها كاحتياط مستقبلي وبالتالي تعرض هذا الاحتياطي لاحقًا للضرر أوالهدر.

إن الأساس في هذه المقاربة، هو الاقتناع بضرورة العودة إلى البداية، واحتساب الثروة المائية على حقيقتها، بدلاً من الاعتماد على بيانات وهمية وعدم الوثوق بالتقييمات الصحافية، (لبنان القصر المائي للشرق)، وبشبيه هذه الأوهام التي لا تؤكدها سوى الحقائق. إن طريقًا من هذا القبيل

يفترض عدم الرضوخ الى احتياجات الأشقاء مطالبهم، إلا باتفاق علمي وعادل من جهة، ومن جهة ثانية التنبُّه والحذر من إطماع العدو.
يبدو الحل واضحًا من خلال ترشيد الاستخدام ووضع خطة مائية جديدة، وإحياء المجلس الأعلى للمياه، وتكليف مجموعة من الخبراء بنقل صورة واقعية عن الثروة المائية الإستراتيجية في لبنان والاحتياطي الدقيق منها. ويبنى على ذلك احتياجات الوطن من المياه للشرب والصناعة والزراعة والسياحة، وتوزيعها على سطح الأرض وفي جوفها، وإمكان الاستفادة من كل منها فتخدم هذه السلعة الإستراتيجية بقاء الوطن ورخاءه، ويمكن فقط تقاسمها مع الجيران في إطار القانون الدولي، ووفقًا لمصلحة الوطن والمجتمع اللبناني أولاً.

لائحة المراجع

المراجع العربية

- وزارة الطاقة والمياه - مصلحة المياه الجوفية والجيولوجيا (1998)- مشروع تنظيم ملف الآبار وإدخالها في برنامج المعلوماتية.
- وزارة الطاقة والمياه (1986) - كيول تصريف مياه الينابيع في المحافظات اللبنانية.
- وزارة الطاقة والمياه مصلجة التصميم (1967) - نتائج قياسات تصريف مياه الينابيع – محافظة الجنوب.
- محمد علي عبد الفتاح، "التصحر وتدهور الأراضي في المناطق الجافة"، عالم المعرفة، 1999.
- "أزمة المياه في المنطقة العربية" - عالم المعرفة 1996.
- زياد الحجار، "الازمة اللبنانية والسلام في الشرق الأوسط"، دار العلم للملايين، بيروت، 1994.
- ميرفت ابوخليل، جاد تابت، "ما هو مصير الشاطئ اللبناني"، ندوة اللقاء الوطني، 1996.
- صاحب الربيعي، "الأمن المائي ومفهوم السيادة والسلام"، 2000.
- صاحب الربيعي، "جدلية التناقض بين المياه والتصحر"، دار الحصاد للطباعة والنشر، دمشق، 1999.
- محمد رقية، "الماء والحياة"، مطبعة العجلوني، دمشق، 2004.
- بول سان لافيل، دراسة "جيومورفولوجية للمنطقة الساحلية اللبنانية"، الجزءان الأول والثاني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، 1977.
- البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة، 1997.
- مصطفى مروة، مجلس الجنوب، دراسة "هيدروجيولوجية لمشروع آبار وادي جيلو"، 1999.
- مصطفى مروة، "دراسة هيدروجيولوجية للحوض الجوفي لمشروع العيون (عكار)"، 1998، وزارة الطاقة والمياه.
- مصطفى مروة 1997، "ظاهرة المياه الارتوازية في العاقبية ووضع الأسس العلمية لاستثمارها"، مجلس الجنوب.
- مجلس الجنوب 1995، "تقرير هيدروجيولوجي أولي تجربة ضخ آبار النبطية

مؤسسة التاج".
- نزار عكر، دراسة تمهيدية أولية لمصادر مياه الشرب بين القاسمية وعدلون - وزارة الطاقة والمياه 1986.
- نعمة الله سلامة، "التقرير النهائي لبئر عين يعقوب رقم (1)"، وزارة الطاقة والمياه، 1999.
- مصطفى مروة، "دراسة هيدروجيولوجية لتأمين مياه الشرب للقرى الواقعة بين مجرى الزهراني شمالا والليطاني جنوبا وتجهيز محطة ضخ وخطوط دفع"، مجلس الجنوب، 1998.
- مصطفى مروة ، "دراسة ظاهرة المياه الحارة والباردة تحت سطح البحرفي شاطيء صور وتقييم إمكانية استثمارها"، وزارة الطاقة والمياه 1998
- مصطفى مروة ، "دراسة جيولوجية وهيدروجيولوجية لمحيط محطة ضخ صديقين لتأمين مصادر مياه جديدة بديلة عن برك رأس العين"، مجلس الجنوب، 1997

المراجع الأجنبية

- Projet de développement hydro-agricole - Annuaire des Précipitations mensuels du Liban- UNDP-FAO- AE 102,1972
- Ministry of Hydraulic and Electric Resources - Springs of Lebanon – Main Hydrologic Report: Stream flow measurements zero, 2000
- Projet de développement hydro-agricole Sud Liban, Plan Régional de Développement Hydro-Agricole, Le milieu physique/première partie.UNDP-FAO (2000),1977
- Projet de développement hydro agricole, Le milieu physique du Sud Liban, Etude préliminaire, FAO-UNDP HG002,1972
- Projet de développement hydro agricole, Plan Régional de développement Agricole, Cinquième Partie: Les ouvrages de mobilisation des eaux, UNDP-FAO-Rome, 1977
- Projet de développement Hydro-agricole, Etude géologique, UNDP-FAO-HG100, 1973
- Projet de développement hydro-agricole, Hydrogéologie de la région- Sud Litani, UNDP-FAO HG 112, 1973
- Projet de développement Hydro-agricole, Bilan des eaux Souterraines (1973),UNDP-FAO-HG 109, 1973
- Projet de développement hydro-agricole, Annuaire des apports mensuels observés des fleuves du Sud Liban- UNDP-FAO-101, 1974
- Office Nationale de Litani, Résultats des rivières du Mont Liban et du Liban Nord, 1962
- Projet de développement hydro-agricole Sud Liban, Annuaire de précipitations mensuelles et annuelles du Liban - UNDP-FAO AE 102, 1973
- Ministre des Ressources Hydrauliques et Electrique, Nappe Superficielle de la plaine d'Akkar-Modèle mathématique HG 14, 1975
- Projet de développement hydro-agricole Sud Liban, Etude isotopique des eaux souterraines- UNDP-FAO HG 112, 1973
- UN Special Fund-Report on geo-electrical investigations in the southern coastal zone – Lebanon. Geophysica. Entreprise of Applied Geophysics-Zagreb 1966-1965.
- Projet de développement hydro-agricole, Hydrogéologie de la région Litani-Aouali- UNDP-FAO HG 114, 1976
- Projet de développement hydro-agricole, Liban, Les ressources en eau- UNDP-FAO Rome, 1976
- Projet de développement hydro-agricole, Liban, Plan régional de développement Hydro-agricole ; Première partie – Le milieu physique. UNDP-FAO Rome, 1977
- Projet de développement hydro-agricole, Thermométrie Aéroportée par infrarouges- UNDP-FAO HG 110, 1973
- Ministre des Ressources Hydrauliques et Electrique, Bureau d'études hydrauliques, Etude des apports d'eau de Nahr El Kebir, 1994
- Ziad Hajjar, Etude du reste d'adduction principal de Ras El Ain, Saddiquine et Kafra, Conseil du Sud, 1977
- Programme des Nations Unies pour le Développement, Liban- Etude des eaux souterraines, 1970

ملخصـــات

تسهيلاً لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

تنازع المناصب والالتباس في تحديد الأدوار كعاملين في مجال تحديد عملية استبدال الموظفين

.....د. كامل بربر

د. عبد الرزاق شربجي **115**

جاذبية النظام الضريبي اللبناني: حالة الشركات القابضة والهولدينغ

.....د. جاد خليفة **116**

تنازع المناصب والالتباس في تحديد الأدوار كعاملين في مجال تحديد عملية استبدال الموظفين

على الرغم من أن المؤسسات والأفراد يعملون في أيامنا هذه في بيئة يرتفع فيها منسوب التحديات، لا يختلف لبنانٍ الذي يُعتبر من البلدان النامية، عن غيره من البلدان العربية فهو ليس مندمجاً دولياً على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والسياسية مع بقية بلدان العالم. ويمكن أن نعزو عدم ظهور لبنان في المؤشرات التكنولوجية إلى واقع أن أهم القطاعات اللبنانية هي: المصارف، معالجة الأطعمة، المجوهرات، الإسمنت، الأنسجة، المنتجات الكيميائية والمعدنية، الأخشاب والأثاث، تكرير النفط وصناعة المعادن.

ويُعدّ جزء كبير من المؤسسات اللبنانية مؤسسات عائلية تتألف من شركات صغيرة ومتوسطة، الأمر الذي يتسبب بالكثير من التعقيدات ومن ضمنها تنازع المناصب والالتباس في تحديد الأدوار والتوتر وعدم الرضى الذي يؤدي بدوره إلى استبدال الموظفين.

الموظفون والمديرون في مثل هذه الشركات هم مجرد أدوات في بنية كبيرة وهم أيضاً، في أغلب الأحيان، أول من يتم صرفهم من العمل إذا ساءت الأمور.

ويُعتبر تنازع المناصب والالتباس في تحديد الأدوار من الأسباب الرئيسة التي تدفع الموظفين إلى الاستقالة، وفي هذا الإطار أصبحت عملية استبدال الموظفين مصدر قلق كبير إذ يترتب على ذلك خسائر مادية فادحة وإنتاجية أقل إضافة إلى انقطاع وتيرة العمل.

تحدَّد هذه الدراسة الأسباب التي تدفع الموظفين إلى الاستقالة من وظائفهم وتبحث في العلاقات "السببية" بين المتغيراتٍ المستقلة والتابعة.

وقد كان الهدف منها أيضاً تحديد "التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لتنازع المناصب والالتباس في تحديد الأدوار على نوايا الموظفين بالاستقالة من وظائفهم ولتحديد ما إذا كان للمتغيرات النفسية والديموغرافية أي تأثير على رغبات الموظفين بالاستقالة.

د. جاد خليفة

جاذبية النظام الضريبي اللبناني: حالة الشركات القابضة والهولدينغ

قام المشرّع اللبناني بوضع نظام ضريبي مرن يتناول الضريبة على الشركات لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيعها للمغامرة في دولة قلما عرفت استقرارًا سياسيًا في منطقة الشرق الأوسط.

يجب أن نذكر بأن الشركة "عقد متبادل" يشترك بموجبه شخصان أو أكثر في تقديم خدمة وذلك بغية اقتسام الأرباح. وهذا التعريف يسلّط الضوء على أهمية جني الأرباح وتوزيعها من جراء قيام الشركة الخاضعة إلى قوانين ضريبة الدخل.

والواقع أن القانون الضريبي اللبناني مزيج من القواعد المبتكرة والقوانين القديمة التي تنظم ضريبيًا الأرباح وهذا هو سرّ المشرّع اللبناني، وسلاحه هو سهولة القوانين والعمل بها مدة طويلة من دون أي تعديل ما ينعكس إيجابًا في عالم الأعمال. فأرباح شركات الأموال الخاضعة لضريبة نسبية قدرها 15% وهذا ما هو متعارف عليها من السبعينيات. وكان يمكن للمشرع أن يكتفي بهذا المعيار الضريبي لضمان قدرته على المنافسة الدولية لجذب الشركات العالمية. ومع ذلك أنشأ نوعين من الشركات: القابضة والهولدينغ والتي في رأينا تستفيد من امتيازات ضريبية غير مقبولة قي عصرنا هذا نظرًا إلى الوضع المادي الدقيق لخزينة الدولة. وهنا تكمن أهمية موضوعنا الذي سيحثنا إلى تقديم بعض اقتراحات الإصلاح الضريبي يتناول هذين النوعين من الشركات.

شرف. تضحية. وفاء

L' attractivité du système fiscal libanais: cas des sociétés offshores et holdings

Dr. Jad KHALIFÉ *

Introduction

M. Cartou affirmait: «Le monde apparaît comme un marché global dans lequel les échanges se poursuivent dans les formes traditionnelles mais aussi par la circulation des entreprises qui viennent produire sur le marché où elles vendent»[(1)].

De manière générale, l'influence de l'internationalisation des sociétés sur la politique fiscale nationale est plus ou moins forte selon les pays. La raison est peut-être liée à l'emplacement même du pays, à sa force économique et à sa politique de développement. Dans ce contexte, l'internationalisation des firmes influe sur la fiscalité du Liban; elle le pousse à attirer les capitaux étrangers par la simplicité de son système fiscal d'une part, et d'autre part, à trouver des formules

* Docteurendroitfiscal

1. L. CARTOU, "Droit fiscal international et européen", 2e éd., Dalloz,1986, p. 11.

juridiques incitant les sociétés internationales à s'aventurer dans un pays peu rassurant, étant donné l'instabilité politique qui règne sur la région du Moyen-Orient.

D'ailleurs, il est utile de rappeler que le terme société sous-entend un contrat par lequel deux ou plusieurs personnes mettent quelque chose en commun afin de partager les bénéfices. Cette définition met en relief l'importance des bénéfices qui sont réalisés dans l'activité sociétale, et dont l'imposition est régie par le droit fiscal, ce qui motive le choix de nos développements qui suivent.

Le droit fiscal libanais est en fait un mélange de règles innovantes et d'anciennes dispositions régissant les bénéfices distribués. C'est là le secret du législateur libanais, son arme étant la simplicité et la stabilité des lois qui, dans le monde des affaires, riment avec garantie de compétitivité. Le législateur libanais aurait pu alors s'arrêter à ce stade. Néanmoins, il a mis en place deux formes de sociétés, les offshores et les holdings, qui, à notre égard, bénéficient de privilèges fiscaux inadmissibles à l'époque moderne. Le législateur libanais est alors appelé à les modifier. Et c'est là, l'intérêt du sujet.

Pour toutes ces raisons, nous évoquerons les deux aspects suivants: le système de distribution de bénéfices en faveur de la compétition interétatique(I), ainsi que les sociétés offshores et holdings au service de la compétitivité internationale(II). Toutefois, pour une meilleure compréhension du sujet, il est utile de distinguer dans une partie préliminaire, le traitement

fiscal des bénéfices des sociétés de personnes de celui des sociétés de capitaux.

Partie préliminaire - La fiscalité des bénéfices des sociétés de personnes et des sociétés de capitaux

S'agissant des sociétés de personnes, les bénéfices ne sont pas imposables directement au nom de la personne morale, mais au nom personnel des associés, et cela en proportion de leurs droits détenus dans la société. Correspondent à cette appellation, les sociétés en participation[2] qui constituent des associations non connues auprès du tiers, mais uniquement auprès des associés, aux termes de l'article 247 du Code de commerce[3]. Un accord d'association est normalement établi entre les parties concernées établissant les droits, les engagements des associés, la répartition des bénéfices et des pertes, ainsi que le projet à réaliser.

Les sociétés de fait constituent également une autre forme de sociétés de personnes. Ce cas se présente si, lors de la création des sociétés, les conditions de formes n'ont pas été respectées ou lorsqu'il y a eu un vice de consentement ou de capacité d'un des associés. Le traitement fiscal de ce type de sociétés se recoupe avec celui d'une entreprise individuelle, en vertu de l'article 31 du Code fiscal[4].

2. Les sociétés en participation sont également appelées les associations en participation

3 - المادة ٢٤٧- تتميز شركة المحاصة عن الشركات التجارية الأخرى بأن كيانها منحصر بين المتعاقدين وبأنها غير معدة لإطلاع الغير عليها.

4 - المادة ٣١- تفرض الضريبة على الربح الحقيقي أو المحدد بصورة مقطوعة بعد أن ينزل منه لكل شخص طبيعي من المكلفين مبلغ /٧٥٠٠٠٠٠/ ل.ل سبعة ملايين وخمسماية الف ليرة. وتستفيد كل شركة فعلية لبنانية من تنزيل واحد.

Quant aux sociétés en nom collectif[5], il est à noter que la distribution des résultats s'effectue dans ce type de sociétés en prenant en considération la part de chaque associé dans la société, qui sera imposable personnellement sur sa part des bénéfices selon l'article 35 du Code fiscal[6].

Il en va de même pour les sociétés en commandite simple qui incluent deux genres d'associés aux termes de l'article 226 du Code de commerce, à savoir les commandités et les commanditaires[7]. Et pourtant le traitement fiscal est le même, que l'associé soit un commandité ou un commanditaire. En ce sens, les associés sont imposables personnellement sur la part de bénéfices qu'ils détiennent dans la société.

S'agissant des sociétés de capitaux, elles peuvent regrouper, à titre d'exemple, la société anonyme qui forme une société dont le capital est divisé en actions et qui est constituée entre des associés (trois personnes ou plus) qui ne supportent les pertes qu'à concurrence de leurs apports (article 77 du Code commerce)[8].

On y trouve encore la société à responsabilité limitée à caractère «hybride». Cette dernière est dénommée de la sorte car d'un côté,

5. Les sociétés en nom collectif sont constituées de deux personnes ou plus. Elles sont personnellement responsables des dettes et des engagements de la société (obligation personnelle et solidaire), selon l'article 46 du Code de commerce.

المادة 46 - شركة التضامن هي التي تعمل تحت عنوان معين لها وتؤلف ما بين شخصين أو عدة أشخاص مسؤولين بصفة شخصية وبوجه التضامن عن ديون الشركة.

6 - المادة 35 - في شركات التضامن أو التوصية اللبنانية القانونية يكلف شخصيًا عن حصته في الأرباح كل شريك متمتع بالأهلية.

7 - المادة 226 - شركة التوصية التي تقوم بأعمالها تحت عنوان تجاري تشمل فئتين من الشركاء أولهما فئة من الشركاء المفوضين الذين يحق لهم دون سواهم أن يقوموا بأعمالهم الإدارية وهم مسؤولون بصفتهم الشخصية وبوجه التضامن عن إيفاء ديون الشركة والثانية فئة الشركاء الموصين الذين يقدمون المال ولا يلزم كل منهم إلا بنسبة ما قدمه.

8 - المادة 77 - الشركة المنغفلة هي شركة عارية من العنوان تؤلف بين عدة أشخاص يكتتبون باسهم أي إسناد ولا يكونون مسؤولين عن ديون الشركة إلا بقدر ما وضعوه من مال. (Titres négociables) قابلة للتداول.

les parts sociales des associés ne sont ni librement cessibles, ni négociables; tel est le cas dans les sociétés de personnes. D'un autre côté, selon l'article 1 du décret-loi nº 35/1967 amendé par la loi nº 120/1992, la responsabilité des associés est limitée au montant de leurs apports(9); c'est le cas dans les sociétés de capitaux.

Ces types de sociétés (les sociétés anonymes et les sociétés à responsabilité limitée) sont redevables de l'impôt sur les sociétés qui s'applique lors de la réalisation des bénéfices (impôt du titre I). Une fois distribués aux associés, ces bénéfices seront soumis à l'impôt du titre III, même si les sociétés distributrices ne sont pas tenues au paiement de l'impôt(10), en vertu des articles 72 et 72 bis du Code fiscal(11).

Les sociétés en commandite par actions constituent une autre

9 - المادة الأولى: تعريف الشركة المحدودة المسؤولية: هي شركة تجارية تؤلف بين شركاء لا يتحملون الخسائر إلا بمقدار مقدماتهم.

10. Pour plus de détails concernant la liste des sociétés exonérées du paiement de l'impôt du titre I Cf. les articles 5 et 5 bis du Code fiscal.

المادة 5 – يستثنى من الضريبة:
1– معاهد التعليم...
2– المستشفيات والمياتم والملاجئ التي تقبل مرضى بالمجان...
3– مستشفيات الأمراض العقلية ومصحات السل...
4– شركات الإستهلاك التعاونية، والنقابات، والتعاونيات الزراعية، إذا لم تكن لها صفة تجارية...
5– المستثمرون الزراعيون...
6– مؤسسات الملاحة الجوية والبحرية...
7– المصالح العامة التي لا تنافس المؤسسات الخاصة...
8– المؤسسات السياحية ذات الطابع الحرفي...
المادة 5 مكرر:
أولا: يجوز للمؤسسات الصناعية أن تغطي بجزء من أرباحها السنوية الصافية المبالغ التي تخصصها إعتبارا من سنة 1980 لتوظيفاتها الذاتية وذالك ضمن الشروط...
ثانيا: تعفى من ضريبة الدخل لمدة عشر سنوات كحد أقصى إعتباراً من تاريخ مباشرة الانتاج ارباح المؤسسات الصناعية التي تنشأ في لبنان اعتبارا من سنة 1980 اذا توافرت لدى هذه المؤسسات جميع الشروط...

11 - المادة 72 - حدد معدل الضريبة على دخل رؤوس الأموال المنقولة بعشرة بالمائة (10%) من الواردات غير الصافية ولا تضاف أية علاوة إلى أصل الضريبة.
المادة 72 مكرر- تخضع توزيعات شركات الأموال اللبنانية لضريبة نسبية قدرها عشرة بالمئة (10%) في مطلق الأحوال حتى لو كانت الشركة معفاة من ضريبة الباب الأول عملاً بالمادتين 5 و 5 مكرر ولا تضاف أية علاوة .

forme de sociétés de capitaux. Celles-ci incluent, à l'instar des sociétés en commandite simple, deux formes d'associés: les commandités et les commanditaires[12]. Pourtant, le traitement fiscal diverge entre eux. Autrement dit, les associés commanditaires connaitront l'application de l'impôt sur les sociétés d'une part, et d'autre part de l'impôt de distribution, comme s'il s'agissait de sociétés de capitaux. Quant aux associés commandités, ces derniers seront imposables personnellement, en fonction de leur part de bénéfices détenue dans la société.
Finalement, le traitement fiscal des sociétés offshores et holdings qui sera amplement envisagé ultérieurement[13], se recoupe sur certains points avec celui des sociétés de capitaux et divergent dans d'autres. Voilà pourquoi, il est intéressant d'évoquer plus en détails la manière dont les bénéfices sont habituellement imposés au niveau des actionnaires des sociétés de capitaux.

I- Le système de distributions des bénéfices en faveur de la compétition interétatique

De manière générale, deux sortes d'impôts trouvent application au Liban: l'impôt du «titre I» qui traite des bénéfices réalisés par les sociétés et l'impôt du «titre III» qui régit les distributions faites aux actionnaires. Le législateur libanais va imposer les dividendes distribués de deux façons: d'une part, en reconnaissant la méthode de la retenue à la source, applicable à l'actionnaire

12. Il s'agit de l'article 226 du Code de commerce précité.
13. Cf. II- Les sociétés offshores et holdings au service de la compétitivité internationale.

personne physique; et d'autre part, par la neutralité complète des distributions au profit de l'actionnaire personne morale.
A ce sujet, il est utile de mentionner que la taxation des bénéfices est soumise à un système d'imposition concurrentiel, tant au niveau du système d'imposition nuancée des distributions au Liban, que du taux libanais d'imposition des distributions.

A- L'imposition des distributions au Liban

La situation économique et politique du Liban connaît de nombreuses phases d'instabilité qui ne lui permettent que rarement d'instaurer des réformes fiscales trop brusques. Mais si la société libanaise n'a pas procédé à des aménagements dans le domaine de la distribution des bénéfices, cela est dû au caractère avant-gardiste du législateur par rapport à la méthode de taxation des bénéfices choisie. L'exposé de cette mesure ainsi que celui de sa portée internationale nous permettra de mieux l'appréhender.
Les sociétés ont un impact positif sur les caisses des États, ce qui n'est pas surprenant si l'on considère les importantes recettes générées par l'impôt du titre III et les nombreuses embauches de salariés, qui varient selon la taille de la société. Par ailleurs, le Libanais, commerçant par nature, n'hésite pas à investir dans les sociétés afin de s'assurer un complément de revenu.
Les bénéfices distribués aux personnes physiques sont imposés selon le régime de la retenue à la source[14]. Les directeurs des

14 - عبد الحسن سعد، "الوسيط في الضرائب والرسوم اللبنانية"، ضريبة الدخل، دار الكتاب اللبناني، 1987، ص. 328 وما يليه.

sociétés sont responsables du paiement de l'impôt exigé par le Trésor public vis-à-vis des actionnaires en vertu de l'article 75 du Code fiscal: «Toute société, toute entreprise ainsi que tout établissement public ou privé est redevable de l'impôt pour le Trésor public […] Elle pourrait ensuite se retourner vers les actionnaires pour reprendre de ces derniers les montants payés à l'État»(15).

La retenue à la source s'élève à 10 %, quel que soit le nombre d'actions du bénéficiaire, qui peut n'en posséder qu'une seule ou plusieurs; ce critère n'affecte pas le taux qui ne subira alors aucune modification. Il s'agit donc d'un impôt qui ne tient compte ni de la personne (bénéficiaire), ni de sa situation économique ou sociale(16).

En effet, la retenue à la source est un moyen efficace et rapide de lutter contre toute manœuvre frauduleuse éventuelle qui aurait été planifiée par l'actionnaire. À ce sujet, le législateur libanais affirme que cet impôt s'applique lorsque les revenus sont perçus au Liban, que le bénéficiaire soit libanais ou étranger(17), ou encore lorsqu'ils sont accordés à une personne résidant au Liban. Dans ce dernier cas, aucune distinction n'est opérée entre une société nationale et une société étrangère(18). Par contre, la question de la double imposition se pose si ces mêmes revenus sont taxés

15 - المادة 75 - على كل شركة، أو مؤسسة أو هيئة عامة أو خاصة أن تسلف الضريبة إلى الخزينة خلال المدة المبينة في المادة السابقة، على أن تستردها في ما بعد من حملة الأسهم أو السندات.
16 - عبد الحسن سعد، "الوسيط في الضرائب والرسوم اللبنانية، ضريبة الدخل"، دار الكتاب اللبناني، 1987، ص. 326 وما يليها.
17 - R. GHANEM, «Quelques cas pratiques traitant de l'impôt sur le revenu», Justice, 1983, p. 15-20
18 - عبد الحسن سعد، "الوسيط في الضرائب والرسوم اللبنانية، ضريبة الدخل"، دار الكتاب اللبناني، 1987، ص. 328.

aussi à l'endroit où ils ont été perçus[19].

Mais on ne peut que constater la similarité de cette technique juridique utilisée entre le Liban et les pays européens pour assurer la taxation des dividendes au niveau des actionnaires. Ainsi, on retrouve dans la législation belge la même retenue à la source que celle qui est appliquée par les sociétés libanaises, laquelle ne permet à l'actionnaire personne physique de ne percevoir que le montant net du profit. Il en va de même en Allemagne, en Autriche, au Danemark, en Espagne, en Irlande, au Luxembourg, aux Pays-Bas, et au Portugal, où la retenue s'échelonne entre 15 et 25%[20].

En outre, nous ne pouvons qu'être surpris par le caractère accessible du système fiscal libanais. Celui-ci est à la portée de tout le monde et ne nécessite aucune connaissance juridique poussée. C'est ce qui fait le charme de ce petit pays qui tente de mettre en place des législations simples, répondant ainsi aux attentes de son peuple et de la communauté internationale.

Au niveau de l'actionnaire personne morale, le législateur libanais avance par l'article 9 du Code fiscal que: «Les bénéfices reçus par des sociétés libanaises suite à la détention d'actions ou parts sociales dans d'autres sociétés libanaises ne sont pas soumis

19. Ce problème est souvent réglé par des accords internationaux entre les États, ce qui leur permet ainsi de partager le droit d'imposition.
20. SÉNAT, «Article 66, réforme du régime fiscal des distributions», Sénat, Rapport AN n° 1110 Tome III (XIème législature), 2003. Disponible sur: http://www.senat.fr/commission/fin/62_68/62_6839.html#toc225.

à l'impôt du titre I…»[21]. Les actionnaires personnes morales ne subissent aucune imposition sur les dividendes qu'ils ont perçus. Le législateur libanais applique ainsi une politique de neutralité complète des distributions.

L'explication réside dans le fait que les bénéfices sont imposés dans les sociétés distributrices. Cette disposition simple et efficace ne tient pas compte du degré de participation de la société bénéficiaire des dividendes dans le capital de la société émettrice[22]. Le législateur tient à cette disposition juridique. En effet, imposer par deux fois, les sommes distribuées à une autre société équivaut à ignorer le principe de l'égalité devant l'impôt. Il est donc inconcevable que les contribuables aient à subir une double imposition[23]: la première au niveau de la société émettrice, et la seconde au niveau de la société bénéficiaire.

Cette exonération des dividendes, qui est en vigueur au Liban depuis des décennies, a été également reconnue par d'autres États.

Auparavant, la législation allemande imposait les dividendes perçus par les sociétés bénéficiaires et leur accordait un crédit d'impôt, appelé avoir fiscal, d'un montant égal à l'impôt payé par les sociétés distributrices. La réforme de 2001 a supprimé l'avoir fiscal lié aux dividendes et a permi leur exonération purement et simplement au niveau de l'actionnaire personne morale[24].

21 - المادة 9 – إن أنصبة الأرباح التي تحصل عليها شركات أموال لبنانية نتيجة حيازتها إسمها وحصصًا في شركات أخرى تنزل في كامل قيمتها من وارداتها الخاضعة للضريبة المنصوص عليها في هذا الباب، لكنها تبقى خاضعة عند إعادة توزيعها للضريبة المنصوص عليها في المادة 72 مكررة جديدة من قانون ضريبة الدخل.

22 - ناصيف الياس، "موسوعة الشركات التجارية- الاحكام العامة للشركات"، المجزء الأول، صادر، 1994، ص. 59 - 61.

23 - الياقي موفق، "مجموعة ضريبة الدخل، المجزء الأول"، الميلفي اخوان وشركاؤهم، 2000، ص. 71

24. C. THÉBAULT, «La fiscalité en Allemagne», D.G.I., Rapport n° 2006000771, 2006, p. 3. Disponible sur: http://www.finances.gouv.fr/performance/pdf/fiscalite_allemagne.pdf

En outre, cette technique fiscale s'est propagée dans tout l'espace européen. Tout comme les droits belges, anglais ou autres, la législation allemande ne prend alors en compte, pour l'application de ce principe, ni la durée de la détention des titres dans la société émettrice, ni le degré de participation des sociétés bénéficiaires dans le capital de celle-ci[25].

À première vue, il est envisageable de croire que le Liban n'a procédé à aucune réforme fiscale, ignorant ainsi la notion de compétitivité fiscale entre États et les attentes des sociétés. Or, avec un peu de recul, il s'est avéré que les remaniements relativement récents effectués par l'Allemagne, la Belgique, etc. se rapprochent des techniques utilisées au Liban depuis bien longtemps. Ce pays avait compris depuis longtemps que pour attirer les investissements étrangers, la simplicité de la procédure était une garantie de compétitivité fiscale permettant de faire face à l'ouverture des marchés.

B- Le taux libanais d'imposition des distributions

Les sociétés sont les bienvenues au Liban, qui facilite leur exploitation en appliquant un taux d'imposition avantageux. Les opérations d'ordre financier, les contrats, les transactions etc. connaissent en conséquence une forte croissance. En tout état de cause, le taux d'imposition des sociétés au Liban ne pèse pas

25. D. BADRÉ, A. FERRAND, «L'expatriation des compétences, des capitaux et des entreprises», Sénat, Rapport n° 386, 2001. Disponible sur : http://www.senat.fr/rap/r00-386/r00-38654.html#toc355
(Cf. précisément: D. Une fiscalité des entreprises globalement renforcée par une floraison de taxes additionnelles, 2. Une fiscalité sur les entreprises toujours trop lourde par rapport au reste de l'Union européenne).

lourd. Le législateur a voulu en faire un moyen stratégique pour attirer les investissements étrangers sur le territoire libanais. C'est ainsi, par le biais de l'article 32 du Code fiscal, il affirme que «les bénéfices des sociétés de capitaux (les sociétés anonymes, les sociétés à responsabilité limitée, les sociétés en commandite par actions pour les associés commanditaires) sont soumis à un impôt s'élevant à 15%...»[26].

Pour dégager un élément comparatif du taux de l'impôt sur les sociétés libanaises, il faut mesurer ce dernier avec celui qui est appliqué dans les pays européens comme la France, le Royaume-Uni, la Belgique et l'Allemagne. Dans leur recherche de compétitivité, ces derniers ont engagé un mouvement de baisse des taux d'imposition des sociétés, alors que le Liban a maintenu leur stabilité au cours des années[27].

En France, le taux de l'impôt était, de 1958 à 1985, de 50%. En 1986 et jusqu'à la fin de l'année 1987, il est passé à 45 %. Il a baissé progressivement à 42, 39, 37 et 34%, pour arriver finalement à 33,33% pour les exercices ouverts à partir du 1er janvier 1993.

Au Royaume-Uni, ce taux a diminué progressivement à 45, 42 et 40% jusqu'en 1970. En 1984, il est passé à 52% puis il a de nouveau baissé pour atteindre 30%, en fonction de la loi des finances de 1999[28].

26 - المادة 32 - أرباح شركات الأموال (الشركات المغفلة – الشركات المحدودة المسؤولية – شركات التوصية بالأسهم بالنسبة للشركاء - الموصين) فتخضع لضريبة نسبية قدرها 15 % (خمس عشرة بالمئة).

27 - ناصيف الياس،"موسوعة الشركات التجارية- الاحكام العامة للشركات"، الجزء الأول، صادر، 1994 ، ص. 291.

28. HM Revenue and Customs, 2005, Corporation tax, rate of tax, CTM01750. Available at: http://www.hmrc.gov.uk/manuals/ctmanual/CTM01750.htm.

Le Gouvernement belge a également diminué son taux d'imposition à partir de l'exercice 2004. Le taux de l'impôt des sociétés est alors passé de 40,17%[29] à 33,99%, contribution de crise incluse[30].

Pour l'Allemagne, son taux d'imposition sur les sociétés était parmi les plus élevés de l'Union européenne: 31,65 ou 42,2%, selon que les bénéfices enregistrés étaient distribués ou mis en réserve. À partir du 1er janvier 2001, il a été uniformisé et diminué à 25%[31]. De plus, ce n'est qu'en 2008 qu'une réforme a pris effet, laquelle a conduit à une nouvelle baisse: le taux passera alors à 15%[32].

Sans aucun doute, les pays européens ont dû baisser leurs propres taux afin d'attirer les investissements étrangers et garantir une certaine compétitivité. Toutefois, leurs efforts sont encore insuffisants. La majorité des taux d'imposition européens sur les sociétés demeure toujours bien supérieure à celle de ces deux pays du Proche-Orient, notamment à celle du Liban.

De ce qui précède, la stabilité des lois libanaises constitue un élément positif par la sécurité juridique que ce pays représente, laquelle rassure les contribuables en leur permettant de se référer à des lois

29. F. LEFEBVRE, Belgique, 6e éd., F. Lefebvre, 2002, p. 217.
30. CABINET FONTANEAU, «La réforme de l'impôt sur les sociétés en Belgique», Fiscalité Européenne et Droit International des Affaires, n° 129, 2002. Disponible sur: http://www.fontaneau.com/cfe752.htm.
31. C. THÉBAULT, «La fiscalité en Allemagne», D.G.I., Rapport n° 2006000771, 2006, p. 3 et svts. Disponible sur: http://www.finances.gouv.fr/performance/pdf/fiscalite_allemagne.pdf.
32. C. CALLA, «L'Allemagne baisse l'impôt sur les sociétés pour attirer les investisseurs», Journal le monde, 2007. Disponible sur: http://www.lemonde.fr/web/article/0,1-0@2-3214,36-915782@51-886610,0.html

dont le contenu et l'application sont bien connus. La fiscalité des sociétés au Liban est très attractive par ses principes d'imposition d'ordre général qui permettent d'attirer les capitaux étrangers et de développer les investissements locaux. Pourtant, le législateur a voulu ajouter, dans sa quête de compétitivité, des exonérations fiscales totalement déplacées à une législation, qui est dotée à la base de nombreux privilèges fiscaux.

II- Les sociétés offshores et holdings au service de la compétitivité internationale

En fait, si les efforts doivent être exercés par les citoyens pour relancer l'économie du pays, en répondant davantage à leurs devoirs fiscaux (paiement des factures, déclaration exacte des revenus afin de déterminer précisément le montant dû au Trésor public …), l'État doit être aussi un exemple de fermeté; or, ce n'est pas toujours le cas. Globalement, les sociétés sont soumises «à l'impôt du titre I, peu importe la nature ou l'objectif de ces sociétés»[(33)], sauf si elles en sont exonérées par un texte de loi clair et précis. Le législateur émet donc un principe général d'imposition, sauf si la loi écarte expressément son application. C'est le cas notamment des sociétés offshores et de celui des sociétés holdings.

33. Article 4 du Code fiscal.

A- Le régime des sociétés offshores

Avant d'examiner le règlement fiscal des compagnies offshores, il est utile d'expliquer en quoi consiste leur objet. Ce genre de sociétés est régi par le décret-loi nº46 daté du 24 juin 1983, modifié par le décret-loi nº19 en date du 5 septembre 2008.

Du point de vue légal, la société offshore est une société qui investit dans un pays alors que son siège principal se situe dans un autre(34). Le siège principal va prendre la forme d'une société mère et l'autre société sera la fille qui recevra des instructions de la part de cette dernière. Le législateur n'a pourtant fixé aucun seuil de détention(35), mais il tient impérativement à ce que les activités de l'offshore se limitent aux domaines fixés par la loi, sous peine de la priver de tous les avantages fiscaux et de la soumettre à l'impôt des sociétés (15%) plus une amende de 50% de l'impôt(36).

Initialement, l'activité de la société offshore était limitée à la négociation et à la signature d'un contrat avec les tiers. Le contrat peut être établi entre deux Libanais ou entre un libanais et un étranger; il peut aussi être souscrit au Liban ou à l'étranger. Il y a néanmoins une condition: le contrat doit être en rapport avec les activités effectuées à l'étranger(37). Son objet est généralement de nature commerciale. Une autre originalité de ce système réside dans l'existence matérielle des marchandises ou des produits

34 - ناصيف الياس، "الشركات القابضة والشركات المحصور نشاطها في الخارج"، الجزء الثالث، الحلبي، 2003 ، ص. 21 - 23.
35 - ناصيف الياس، "الشركات القابضة والشركات المحصور نشاطها في الخارج"، ثمنم، 1985 ، ص. 357.
36 - صالح أمين، "النظام الضريبي في لبنان - الضرائب والرسوم"، صادر، 2006 ، ص. 175.
37 - المرجع ذاته، ص. 325 - 329.

commerciaux, objet du contrat, à l'extérieur du Liban ou dans la zone franche libanaise.

Les sociétés offshores peuvent également accomplir des études et des consultations pour des établissements se trouvant à l'étranger; utiliser des équipements de la zone franche pour des besoins de stockage des marchandises importées pour la réexportation; et acheter ou louer l'immobilier au Liban uniquement pour l'accomplissement de leur activité sociétale et non pas la réalisation de bénéfices(38).

Avec les modifications de 2008, le champ d'application a été élargi pour permettre à la société offshore d'exécuter d'autres activités. Actuellement, il est possible qu'une offshore gère d'autres établissements hors Liban incluant l'exportation des services et de logiciels à ces compagnies.

Elle peut, entre autres, réaliser des opérations de commerce à trois ou plusieurs, portant sur la négociation, l'expédition de marchandises, etc. et établir des factures relatives aux transactions opérées hors Liban ou dans la zone franche libanaise, incluant les services de stockage dans la zone franche des marchandises destinées à être exportées ultérieurement.

Les nouveaux remaniements de la législation donnent également le droit aux sociétés offshores d'acquérir des actions et des parts dans des sociétés étrangères et d'emprunter à ces établissements(39).

38. Guide de l'investisseur au Liban, p. 11.
39. Le seuil de détention de la société offshore dans le capital de l'établissement étranger doit dépasser les 20 %.

A cela, il faut ajouter la possibilité offerte aux compagnies offshores d'exécuter des activités en rapport avec l'expédition maritime; et d'ouvrir des succursales ainsi que des bureaux de représentation à l'étranger.

De même, la gestion, la mise en place et les participations dans des projets économiques constituent toutes une nouvelle option offerte aux compagnies offshores.

Il en va de même pour la création de comptes et l'utilisation de services financiers pour le financement des activités réalisées par la société, que cela soit accompli par le biais d'établissements locaux ou étrangers. Ceci constitue une nuance au principe qui précise que l'activité sociétale de l'offshore ne peut pas relever du domaine bancaire, de l'assurance ou d'aucune autre activité commerciale au Liban.

Dotée d'une règlementation souple, la société offshore constitue sans aucun doute un investissement très séduisant. Voici, à titre d'exemple, quelques avantages recensés suite à l'utilisation des sociétés offshores: l'anonymat, la confidentialité des données personnelles, la limitation de la responsabilité des intéressés; l'inexistence de comptabilité obligatoire, d'audit, ou de certification comptable…

Pourtant, ce qui rend ce régime encore plus attractif, c'est le système fiscal mis en place par le législateur libanais et qui soumet les sociétés offshores à une fiscalité particulière. S'il est vrai que ces sociétés connaissent l'application de certaines impositions, elles bénéficient par contre d'importantes exonérations fiscales.

Voici quelques exemples concernant les impositions appliquées. Les sociétés offshores ne sont assujetties qu'à une taxation annuelle fixe égale à 1.000.000 LBP(40).

En outre, les rémunérations des salariés travaillant au Liban sont soumises à l'impôt du titre II(41), avec une exonération d'imposition du salaire payé à un salarié étranger(42).

A cela s'ajoute un impôt de 10% sur les gains réalisés par la société offshore lors de la cession de ses avoirs fixes au Liban. En effet, les sociétés offshores, à l'instar des sociétés anonymes, doivent effectuer, tous les cinq ans, une réévaluation de leurs actifs. Si cette opération engendre un gain, elle sera imposable sur la somme déterminée selon l'article 45 du Code fiscal(43).

Quant aux exonérations fiscales, nous pouvons citer les plus importantes: en effet, les sociétés offshores n'ont pas à payer d'impôts sur les sociétés (15%) sur les bénéfices enregistrés(44), contrairement au régime de droit commun énoncé dans les articles 2 et 4 du Code fiscal(45).

Les actionnaires bénéficient également d'un traitement de faveur. La distribution de dividendes est purement et simplement

40. Article 4 du décret-loi nº 46.
41. Le titre II du code fiscal libanais traite entre autres de l'imposition des salaires, des indemnités…
42. Article 6 du décret-loi nº 46.
43 - المادة 45 - للمؤسسات الخاضعة لطريقة التكليف بالربح الحقيقي أن تعيد كل خمس سنوات تخمين ما لديها من عناصر أصول ثابتة وفقًا … للأصول المحددة في قانون التجارة. يخضع هذا الربح لضريبة الدخل بمعدل 10 % في الحالات الأخرى.
44. Article 4 du décret-loi nº 46.
45 - المادة 4 - يعد في جملة المكلفين بهذه الضريبة:
أ- الشركات، أيًا كان نوعها وغايتها.
المادة 2 - تتناول الضريبة أرباح المهن والمؤسسات التجارية والصناعية والحرفية، وأرباح المهن الحرة وربح كل عمل يدر ريعًا غير خاضع لضريبة اخرى على الدخل. ولا يستثنى من الضريبة أي دخل إلا بنص صريح في القانون.

exonérée de toute imposition(46), contrairement au principe d'ordre général qui prévoit la taxation des distributions réalisées par les sociétés de capitaux au niveau des actionnaires(47).

B- Le régime des sociétés holdings

Le législateur libanais n'a proposé aucune définition claire de ce type de sociétés. Néanmoins, il a imposé des conditions bien précises relatives à son activité. En cas d'inobservation des objets exigés, le législateur prévoit des sanctions fiscales. La holding sera soumise de ce fait à l'impôt des sociétés (15%), plus une amende de 20% de l'impôt, ou elle subira une amende égale à 3 pour 1 000 du capital de la société, plus le montant des réserves(48).

En fait, l'objet de la société holding peut concerner l'achat d'actions dans des sociétés relevant de l'impôt sur les sociétés, qu'elles soient libanaises ou étrangères. La holding peut diriger d'autres sociétés dans lesquelles elle possède des actions, ou encore consentir des prêts(49) et donner des garanties à celles-ci, à condition de posséder au moins 20% de leur capital(50).

La holding peut également posséder des brevets d'invention, des marques et autres droits par le biais de l'achat, du legs, de la tutelle ou encore du don, et les louer à des firmes localisées au Liban et à l'étranger(51). Elle peut même acheter des biens

46. Article 6 du décret-loi nº 46.
47. Article 72 bis du Code fiscal précité.
48 - ناصيف الياس، "الشركات القابضة والشركات المحصور نشاطها في الخارج" ، نمنم، 1985 ، ص. 266 وما يليه.
49. Le prêt est souscrit selon les règles générales du Code des obligations et des contrats (article 754 et suivants).
50 - ناصيف الياس، "الشركات القابضة والشركات المحصور نشاطها في الخارج" ، نمنم، 1985 ، ص. 31 - 28
51. Guide de l'investisseur au Liban, p. 10..

(marchandises et immobiliers), à condition qu'ils soient indispensables au bon développement de la firme et utilisés exclusivement pour son exploitation(52).

Les holdings sont soumises à un traitement fiscal spécifique, envisagé par le décret nº 45 daté du 23 juin 1983. De ce fait, nous exposerons en premier les impôts en vigueur, pour analyser ensuite les exonérations fiscales.

Concernant les impôts exigibles, la holding est redevable de l'impôt de 10% sur: l'intérêt des prêts accordés à des sociétés fonctionnant au Liban(53), à condition que l'échéance de ces prêts soit inférieure à trois ans(54); et les gains perçus par la société holding(55) lors de la cession de ces actions ou parts détenus dans des sociétés libanaises dont elle a été propriétaire durant une durée de moins de 2 ans.

Nous pouvons noter également que les redevances de concessions perçues par les sociétés holdings d'entreprises libanaises pour l'exploitation de brevets d'invention et des droits réservés, sont également imposables par le législateur libanais qui les soumet à un taux d'imposition de 10%; ou encore les profits relatifs à des frais de gestions perçus par la holding de ses filiales libanaises sont imposables au taux de 5%.

A cela il faut ajouter l'application de l'impôt du titre II en rapport avec l'imposition des salaires, des indemnités, etc. en vertu de

52 - عبد العال أحمد، "المدخل المعاصر قي محاسبة الشركات" ، دار الجامعية ، 1982 ، ص. 510.

53 - المادة 69 - تتناول الضريبة على دخل روؤس الأموال المنقولة مختلف إيرادات هذه الأموال وأرباحها وفوائدها وعائداتها أيًا كانت تسميتها أو جنسية المؤسسات التي أنتجتها أو محل إقامة من تؤول إليه، متى حصلت في لبنان أو عادت إلى مقيم فيه. فوائد وعائدات إيرادات السندات والقروض الصادرة عن الدولة أو البلديات وغيرها من الهيئات العمة والخاصة، والشركات.

54. Ces profits sont imposables au titre de revenus de capitaux mobiliers.

55. Article 45 du Code fiscal précité.

l'article 46 et suivants du Code fiscal(56).

Finalement, les holdings sont soumises à une imposition annuelle de 6% de la somme formée par le capital plus les réserves, à condition toutefois que cette somme ne dépasse pas le montant de 50 millions LBP. L'imposition est ramenée à 4% pour les sommes entre 50 millions et 80 millions LBP; et à 2% pour les sommes qui dépassent les 80 millions LBP. Mais dans tous les cas, le total annuel des impositions ne doit pas dépasser les 5 millions LBP(57).

Quant aux exonérations fiscales, la holding est exclue de l'impôt du titre I, c'est-à-dire l'impôt sur les sociétés(58). Le législateur est allé encore plus loin pour éviter de soumettre les distributions effectuées par les holdings à l'impôt du titre III, c'est-à-dire l'impôt de distribution(59).

Conclusion

Par rapport à tous ces éléments, il est évident que ces deux structures sociétales (les offshores et les holdings) nuisent aux intérêts de l'État et privent le Liban de ressources financières importantes. Apparemment, enrichir le Trésor public n'est pas l'objectif principal du législateur libanais. Au contraire, il fait appliquer un régime libéral dans lequel l'intérêt privé prime sur

56 - المادة: 46 - تتناول الضريبة الرواتب والأجور والتعويضات والمخصصات ومعاشات التقاعد، العامة والخاصة، والمخصصات لمدى الحياة، التي تترتب في الأراضي اللبنانية على:
1– صندوق عام إلى كل شخص مقيم في لبنان أو في الخارج.
2– صندوق خاص لكل شخص مقيم في لبنان وكذلك لكل شخص مقيم في الخارج لقاء خدمات أديت في لبنان.

57 - صالح أمين، "النظام الضريبي في لبنان - المضرائب والمرسوم"، صادر، 2006 ، ص. 171.

58. Article 6 du décret législatif nº 45/1983.

59. Ibid.

celui de l'État. Mais c'est là que se pose la question: que préfère l'être humain? Un État riche et des impôts élevés, ou un État avec de faibles ressources (voire en déficit) et une quasi-exonération d'impôt ? Nous penchons pour la deuxième solution.
Mais quoi qu'il en soit, le remaniement de ces deux techniques propres au législateur libanais est indispensable, car l'équilibre entre les attentes de l'État et les intérêts des contribuables n'est pas respecté dans ce cas-là.
En effet, l'originalité incontestable des dispositions propres au système juridique libanais représente l'arme concurrentielle par excellence. Mais on est en droit de se demander jusqu'où le Liban peut aller pour aboutir à ses fins: jusqu'à piétiner ses propres intérêts? Sur ce dernier point, il est plus raisonnable de continuer à imposer les sociétés, qui réalisent des bénéfices importants, que les particuliers, d'une façon ou d'une autre.
Au Liban, la contribution des sociétés à l'État est insignifiante. Or les sociétés de capitaux doivent jouer un rôle primordial dans le développement économique du pays. À cette constatation s'en ajoute une autre: les exonérations ou les allègements fiscaux de tout ordre impliquent que les pouvoirs publics perdent des sources importantes de revenu.

Propositions de réformes concernant la société holding et la société offshore

Les responsables sont appelés alors plus que jamais à remanier les dispositions juridiques en la matière. En fait, les modifications

législatives récentes apportées à l'étendu des activités de l'offshore constituent la preuve que le domaine des sociétés est au cœur de l'actualité juridique. Alors au sujet de l'inapplication de l'impôt sur les sociétés de 15%, et de l'impôt de distribution de 10% sur la société holding et la société offshore, la décision du législateur est motivée par le fait que ces firmes reçoivent les revenus des sociétés dépendantes qui ont déjà subi l'impôt sur les sociétés. La loi évite de ce fait une double imposition résultant de la distribution des bénéfices dans les groupes de société, d'autant que le Liban est susceptible d'attirer des investissements étrangers.

Nous sommes partiellement d'accord avec cette analyse: s'il est vrai que les revenus de la holding correspondent à la somme des revenus des sociétés dépendantes et que ceux-ci ont déjà subi le taux de 15%, rien n'explique et ne justifie la raison pour laquelle le législateur ne soumet pas au taux de 10% les sommes distribuées par la holding à ses propres actionnaires. Le législateur était soucieux d'attirer les investissements étrangers et de simplifier les opérations contractées entre sociétés dépendantes; mais cela s'est fait au détriment du Trésor public.

Nous proposons donc de soumettre les distributions effectuées par la holding à ses actionnaires à l'impôt de distribution (titre III). L'inverse serait une discrimination envers des sociétés n'appartenant pas à un groupe déterminé. Il constituerait aussi un moyen de non-paiement de l'impôt ainsi qu'un vide juridique que le contribuable pourrait s'empresser de retourner en sa faveur.

S'agissant de la société offshore, le législateur adopte une étrange attitude envers celle dont la prise de décision s'effectue au Liban mais dont l'exécution des projets et les investissements se produisent dans d'autres pays. La société située au Liban ne paie ni l'impôt de 15% sur les bénéfices réalisés (titre I), ni celui de 10% sur la distribution de ses bénéfices (titre III). Le législateur a expliqué sa décision en évoquant comme critère le lieu de l'exercice de l'activité de la société. Cette dernière réalise effectivement ses affaires à l'étranger et c'est là qu'elle devrait être taxée. Sans oublier la nécessité d'accentuer l'expansion internationale des firmes.

Ces explications fournies par le législateur libanais ne sont pas fondées. En effet, quel est l'intérêt de la société qui se trouve à l'étranger, si la société libanaise n'existe pas? La société étrangère ne pourra survivre sans le lien libanais!

En conséquence, il faut soumettre les bénéfices réalisés par la société offshore à l'impôt du titre I lors de leur réalisation et à l'impôt du titre III lors de leur distribution aux actionnaires. Mais le problème de la double imposition peut survenir avec le pays où les projets sont exécutés. Ce sont alors les conventions fiscales qui répondront à ce problème. Le Liban pourra appliquer un système d'imputation de l'impôt étranger. Il se comportera alors envers ce genre de société comme si celle-ci exerçait la totalité de ses activités sur le terrilorie libanais. Il la soumettra à l'impôt national et l'impôt étranger viendra en diminution du montant dû au Trésor public. Cette méthode répondra plus à la

notion d'égalité et garantit un traitement équitable.

Enfin, nous entendons souvent des responsables politiques dire que l'Etat manque de ressources financières nécessaires pour alimenter les caisses du Trésor public, et cela afin de passer sur les réclamations du peuple contre la chèreté de la vie réclamant à titre d'exemple, la diminution du prix de l'essence.

En espérant que ces constats requièrent l'attention des politiciens, il serait anormal alors qu'un pays comme le Liban, où le déficit budgétaire est énorme, ne puisse tirer profit de toutes les opérations commerciales réalisées d'une façon ou d'une autre sur son propre territoire.

Toutefois, la politique la plus efficace pour favoriser le développement d'un système de taxation fondé et juste au Liban est celle de la bonne foi, celle qui servira au mieux les intérêts du pays. Faute de quoi, tout projet, toute suggestion ou proposition demeurera à jamais lettre morte.

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the "Lebanese National Defense" magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

• *Prof. Nassim EL-KHOURY*
The Intersection of strategies in the war of Gaza ***56***

• *Dr. Tarek EL-MAJZOUB*
Lebanese water resources in the eyes of the Zionist ideology and Israel's legal "tactic" ***58***

• *Dr. Moustapha MROUWEH*
Monetary approach in the assessment of the water resources situation in Lebanon ***60***

The Intersection of strategies in the war of Gaza

The Israeli war on Gaza first started with a complete siege around the strip followed by an attack launched from the air and soon became a war on land, in the air and at sea. The resistance withstood in Gaza and persisted in intensifying the pattern of launching missiles towards southern Israel. However, Israel committed many massacres during this war which was covered by a number of media corporations which diffused some horrible videos and photos. This led Israel to stop its massacres and halt its military operations. However, Israel benefited from the Arabic countries' divisions and affinities and declared that the operation "will be resumed when necessary".

This study aims to suppose that the wars of July 2006 on Lebanon and 2008 on Gaza effectively contributed in inducing great changes. The study also tackles these great changes on all the levels in the Arab – Israeli conflict, whether on the level of Arab and regional divisions, the Arab – Iranian discord or on the level of the perspective of Great Powers especially the United States of America with regard to the Middle East. Accordingly, the Strip of Gaza and south Lebanon became two intersection points for renewed strategies which can never be separated. These strategies cannot be analyzed separately. For instance, one cannot tackle the media strategy during the war on Gaza apart from the strategy of Hizbullah's media in southern Lebanon or isolated from the strategy of tunnels or the strategy of initiatives and compromises.

In the light of the mentioned facts we can tackle five main headlines in these strategic intersections: first of all, the media strategy that varies between suppression and revealing facts and afterwards the strategy of tunnels and pictures of death in Gaza.

The study shifts later to analyze the strategies of wars, settlements, pullouts and their mysteries and moves forward to handle the strategic significance of "the return of Palestine to the Palestinians". Finally, the study will endeavor to dismantle the elements of the media war and its details in Gaza in addition to the manner which can be used to benefit from this war in shedding light upon the future of this historic conflict.

Lebanese water resources in the eyes of the Zionist ideology and Israel's legal "tactic"

Three objectives has for long worried the first pioneers of the Zionist movement and are still worrying its current leaders: acquiring the Arab recognition with regard to the existence of the Hebrew State, possessing the most powerful weapon in the Middle East and taking hold of the water resources in the Arabic region. In this framework, the Zionist movement has managed, through its maneuvers or conspiracies, to achieve the first two objectives and it is currently seeking to achieve the last objective in view of the fact that water occupies a high level of importance which is almost considered as a doctrine in Zionist ideology. In its desire to take over the water resources of the Arabic countries, Israel has adhered to set a balance and a correlation between its security map and the map of its water resources or between its existence in the future and the ability to ensure water to citizens. Therefore its border was in fact based on water resources whether in dream or reality or force.

If we search closely for the roots of this determination or insistence to acquire territories and water at all costs we shall find out that it appertains to the "doctrine of land and water" which was clarified with the expansion of Zionism that became later its essence and basis. Furthermore, Israel has been permanently trying to increase its water resources taking into consideration the demographic growth resulting mainly from the arrival of huge numbers of settlers from the ex-USSR republics. Among many measures, Israel adopted the "legal tactic" with regard

to the Litani water in south Lebanon. This tactic can be summed up in introducing two thoughts or in expressing two allegations: the existence of an underground connection between the Litani and the effluents of the Jordan river.

Finally, we can clearly notice that Lebanon started suffering recently from the lack of water due to mismanagement or squandering. In a word, Lebanon must set up a doctrine, that is similar to the Zionist land and water doctrine (the Hydro agricultural doctrine), which should urge the citizens, especially in southern Lebanon and in the Beka valley, to hold fast to their land and to benefit to the highest degree from the water of Litani and Hasbani because Israel is on the brink of an acute water crisis.

Monetary approach in the assessment of the water resources situation in Lebanon

This approach aims to draw the attention of the Lebanese official administration in order to incite it to determine the Lebanese water balance in addition to organizing and rectifying the means of handling it especially in the fields of plans and investments. It stresses the necessity to set out statistic evaluations regarding this balance in the light of the rainfall which is registered all over the Lebanese territories inside the few operating meteorology stations.

Thus, this approach also considers it a necessity to study the quantity of rainfall and the means to invest it as well as to invest the subterranean water resources which gush out or the water which is dug out and the ways invest it in the different underground basins and in all the Lebanese territories including the streams which gush out in the open sea and many other untraditional water resources such as boiling water. The ultimate objective of this attempt is to devise a system for the use of water and the rationalization of the investment process whether it was subterranean water, streaming or shallow water (rivers and temporary channels).

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

• *Prof. Nassim EL-KHOURY*
L'entrecroisement des stratégies dans la guerre de Gaza ***62***

• *Dr. Tarek EL-MAJZOUB*
Les eaux libanaises dans l'idéologie sioniste et la "tactique" juridique d'Israël ***63***

• *Dr. Moustapha MROUWÉ*
Approche monétaire de l'évaluation de la situation des eaux libanaises ***65***

L'entrecroisement des stratégies dans la guerre de Gaza

La guerre israélienne menée contre Gaza a commencé par un blocus aérien le Samedi 27 Décembre 2009, pour ensuite se propager à tous les niveaux, entraînant la mort de plusieurs milliers de personnes et la destruction de l'infrastructure.

Malgré ces attaques, la résistance n'a pas baissé les bras, poursuivant sa défense en lançant les bombes vers le Sud d'Israël. Par la suite, le monde entier s'est révolté, exigeant le retrait de cette guerre et soutenant la lutte des palestiniens. Israël a alors arrêté ses opérations militaires.

Cette étude vise en premier lieu, à s'approfondir sur les différentes mutations enregistrées, conséquentes au conflit israélo-arabe, ensuite elle met en relief la stratégie médiatique adoptée ainsi qu'une comparaison avec la guerre médiatique menée par le Hezbollah.

Donc l'auteur étudie cinq grands titres :

- La stratégie médiatique entre obscurcissement et révélation.
- Les stratégies des tunnels et les faces de la mort à Gaza.
- Les stratégies des guerres, des implantations et des retraits.
- La définition stratégique pour extirper la Palestine des mains sionistes et la rendre à ses citoyens.
- Délimiter les facteurs de la guerre médiatique et ses détails à Gaza, ainsi que les moyens d'en profiter, en mettant en évidence l'avenir de ce conflit historique.

Dr. Tarek EL MAJZOUB

Les eaux libanaises dans l'idéologie sioniste et la "tactique" juridique d'Israël

Troisidéesobsèdentlesexpertsetlesleadersdumouvementsioniste:
-Extirperleconsentementarabepourl'établissementdel'Etatd'Israël.
- Posséder les armes les plus puissantes au Moyen-Orient.
- Dominer les ressources hydrauliques de la région arabe.
Lemouvementsionisteapuréaliserlesdeuxpremiersbuts,cherchant toujours les moyens adéquats pour le dernier.
Leseauxsontunepriorité pourl'idéologiesioniste,etcetentêtement àdominercetélémentrésidedansdeuxfacteursessentiels:Enpremier lieu,comblerlesbesoinscroissantsdanslesdomainesdel'agricultureetde l'industrieainsiquelesbesoinsdomestiques.Ensuite,trouverdesintérêts oudesprojetscommunsaveclesarabesafinderelierleursintérêtsaux leurs. Et si nous remontons aux prémices de l'entêtement sioniste à posséder la Terre et l'Eau à n'importe quel prix, nous découvrirons qu'ilsreviennentàl'idéologiedelaTerreetdel'Eauquis'estdéveloppée avec le déploiement du mouvement sioniste jusqu'à ce que cette obsession devienne la base et l'essence.
Donccecixplique,selonl'auteur,lesambitionsisraéliennesdanslaTerreetl'EauduLibanSudpuisquel'Etathébreusouffred'unmanque croissantetcrucialdanssesressourcesnotammentsuiteàl'émigrationjuive del'exURSS;ainsiqueladiminutiondesprécipitationsces dernières années.
Ensuite, dans cette recherche, l'auteur étudie en profondeur les «tactiques»juridiquesisraéliennesrelativesauLitanietquipeuvent être résumées en deux titres : l'existence de liaison souterraine entrelelitanietlesaffluentsduJourdain,ainsiquel'existenced'un

surplus hydraulique au Liban.
Pourcela,l'adoptiond'uneidéologielibanaisehydroagricoles'appliquant s'appliquant au Sud et dans la Bekaa devient une nécessité et une solution au problème existant surtout que le Liban commence sérieusementàmanquerd'eau,àcaused'unemauvaisegestionetde gaspillage hydraulique.

Dr. Moustapha MROUWÉ

Approche monétaire de l'évaluation de la situation des eaux libanaises

Cetteétudeviseessentiellementàattirerl'attentiondel'administration officielle,pourenvoyeruneéquiped'expertsafindedéterminerlabalance quotidiennedeseauxlibanaises,trouverunebonnegestionetajuster entrouvantlespolitiquesadéquatesàl'utilisationdecetélément,etceci avecuneplanificationaupréalableencourageantuninvestissement approprié. Il est impératif également de préciser que l'auteur procède à effectuer une évaluation statistique en prenant commeréférencelaquantitédeprécipitationsenregistréessurleterritoire libanaisenentier,dansleslesraresstationsd'observationenvigueur. Cette approche cherche, en plus à s'approfondir sérieusement sur la quantité de liaisons souterraines qui peuvent être extraites et investiesdanslesdifférentsbassinsinterneslocauxsurtoutlesfleuves maritimes du fond de la mer et d'autres sources.
Lebutfinaldecetterechercheestd'essayerdemettreenplaceunestratégie et une gestion de l'Eau.

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN ..... Prof. Michel NEHME
Prof. Nassim EL-KHOURY ..... Dr. Elham MANSOUR
Dr. Hassan MNEIMNE ..... General (R.T.D) Nizar ABDEL KADER

Editor in Chief : Prof. Michel NEHME

Editor Director : Nayla ASSAF

Writer's Guide

LebaneseNationalDefenseJournal,publishedquarterlyinArabic,EnglishandFrench,providesinsightful,expertanalysisonpoliticalstrategicfeaturesandonmilitarytrends,defenseprograms,defenseindustry,scienceandtechnology,andLebanesenationalsecurity.Manuscriptsareevaluatedbasedonflexibleacademiccontent and timeliness.

Editorial material appearing in the journal is copyrighted.

Length Submission Requirements

Articles should be between 5500 and 6500 words in length.

Inpreparingyourmanuscript,keepinmindthatthejournalsreadershipisdiverse.Ittouchesmilitaryofficials,academicians,technologists,analysts,Intellectuals,andindustry executives.

Manuscriptsaresubjecttorigorouseditingforclarity,consistency,andstyle.

- Language should be concise and clear. Use the active voice.

-Summarizetheessenceofthearticleinthefirstparagraph.Keepitshortanddirect.

- Avoid technical jargon. Acronyms should be avoided.

- Use endnotes and list bibliography, or acknowledgment if you choose

- Authors are responsible for accuracy of all material reported

-Copyrightedartwillnotbeacceptedunlessthecopyrightownerspermissionisgiven.

Itisthejournalpolicythatonceamanuscriptisintheeditingprocess,nooutsideperusalispermitted.Significantchanges,however,willbediscussedwiththeauthor.

Edited manuscripts, thus, are not subject to a final review by the writers.

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at micheln@ndu.edu.lb

Contents

N° 69 - Juillet / July 2009

Attitude towards customer relation management (CRM) and decision support system (DSS) in Lebanon
..... *Prof. Kamel BARBER*
..... *Prof. Abdulrazzak CHARBAJI* **5**

L' attractivité du système fiscal libanais: cas des sociétés offshores et holdings
..... Dr. *Jad KHALIFÉ* **29**

Abstracts ..... **55 – 60**

Résumés..... **61 – 65**

صممت وطبعت في مطابع الجيش اللبناني- مديرية الشؤون الجغرافية 2009

Attitude towards customer relation management (CRM) and decision support system (DSS) in Lebanon

Prof. K. BARBER *
Prof. A. CHARBAJI

Abstract

The last few years have witnessed the growing interest in having a personalized information environment in order to deliver actionable information (having the right information, in the right format and context, and at the right time in order to make the right decisions). Today government and business are facing - novel and demanding challenges. Data is growing rapidly due to diverse market forces. User populations are rising sharply to support new activities like implementing ECRM (Electronic Customer Relation Management), DSS (Decision Support System), e-Government, Mcommerce, Saas (Software-as-a-Service), DS (Digital Signatures), ERP (Enterprise Resource Planning) system, Data Warehouse on Linux, Unix, and Windows, Full Disk Encryption

* Prof. Kamel Barber & Prof. Abdulrazzak Charbaji
AcademiciansandResearchers

and Advances in Endpoint Data Security, Electronic Records Management (ERM) system, Data Governance (the formal orchestration of people, processes, and technology to enable an organization to leverage data as an enterprise asset, WebLogic Event Server, Recovery Point Objective (RPO) and Recovery Time Objective (RTO) for business, In-memory Data Grid Technologies, Content Management System, Data Grid technologies, CDP (Continuous Data Protection) and other types of Business Intelligence and self service applications. These demands not only push data scale to new data size frontiers, they also generate richer data relationships and increasingly dynamic and complex queries against them.

INTRODUCTION

To understand any complex phenomena such as implementing information and integrated statistical systems we must understand the changing environment and the future language of the e-environment. It is our opinion to be tested in this paper that rapid technological advances are expected to have significant changes in our societies and if our countries are to succeed in their efforts for advancement then, it becomes imperative for them to answer questions about the language of the future. If we ask what do we mean when we talk about implementing information and integrated statistical systems in government and corporate business? Then, we find that among the general

public, it may remains elusive and may means buying and/ or using a specific software that deals with customer relationship and support. But still, depending on whom you ask, it can be described as ways of communicating, researching, gathering of information and using those information to interact with end users (Bourdon, 2003). Over the past few years, implementing information and integrated statistical systems have gone a long way toward implying more that just launching a technology that links the back office to the front office (Epicenter, 2003). Many researchers, including us; now agree that implementing information and integrated statistical systems means taking customers from the Zone of defection (dissatisfaction) to the zone of affection and retaining them as Apostle customers (Web-enable). If we are right, and if implementing information and integrated statistical systems actually does in part mean how to help institutions build better customer relationships and maximize a customer's lifetime value then, we are talking on how to enable government and companies to broaden their infrastructure and reach their internal and external customers through Web-based environment. It is our belief that each organization, in our digital age, should regard the globe as its prospective market and struggles to satisfy customers' needs. Recently there has been a sudden increase in new technology-driven channels and as a result, implementing information and integrated statistical systems; emerged out of necessity to help companies track, analyze and segment customers in the

e-environment (Tecnosoft, 2003). This outbreak in technology obliged senior management to have a broader understanding of skills and knowledge needed to translate technology into opportunities by means of: using existing relationships, integrating information and introducing channel processes and procedures. (Taylor et al, 2002). To this end, implement information and integrated statistical systems describes the merge of information into a single database for the purpose of customer tracking, analysis, segmentation and the purpose of improving customer continued existence. In the meantime, factors other than information such as security trust speed and convenience suddenly emerge to describe how to enable organizations to better understand their online customers and to create and maintain a two-way relationship in order to improve customer longevity".(Kelley, et al, 2003).

The advantages of implementing information and integrated statistical systems are countless. People have volume of information to browse. Visitors are able to search on keywords to locate specific answers by using password and/or surfing the Web or by subscribing to a newsletter. Visitors can pursue a tour through the Web site or use a hierarchical diagram called a site map. To better serve customer's needs, visitors can share information using facebook, chat site, electronic bulletin board and script-driven forums (Feinberg et al, 2002) at home, via phone or TV set-top box, at work via email, or on the road via WAP phone or pager (IndiaInfoline). Table I shows the difference

between traditional customer service concept and implementing information and integrated statistical systems concept (Cyber futuristic):

TABLE I

The Difference Between Traditional Customer Service Concept and Implementing Information and Integrated Statistical Systems Concept

The traditional customer service concept	Implementing information and integrated statistical systems concept
1. Customer has a problem with product or service late in the evening.	1. Customer has a problem with a product or service late in the evening.
2. Customer has to wait till organization's offices open the next day. He/she is upset because he cannot resolve the problem immediately	2. Customer does not have to wait till morning to have his problem resolved. He/she visits company's website for assistance and checks the Frequently Asked Questions (FAQs). He/she is able to resolve his problem. Customer is happy
3. Next day when He/she contacts the company, the Customer Service Representative assists the customer in resolving the complaint. Sometimes resolution of complaint can take days, as the Customer Service Representative may not have the desired information or necessary technical skills to resolve the problem. Customer is not happy	3. In case, He/she is not able to resolve his problem, the customer clicks the "Need Live Help Now" button and a Customer Support Representative via web-chat greets him
	4. The Customer Support Representative accesses the knowledge base and conveys the desired information to the customer to resolve his problem. Customer is happy
	5. The details of the interaction are recorded in the customer history, so it is available to any Customer Service Representative who has any interaction with the customer in future
	6. Knowledge base is updated with relevant information from this interaction for the analysis of customer behavior for the purpose of creating customer loyalty
	7. An email is automatically sent on behalf of the President of the company to the customer asking him if he/she was satisfied with the resolution of the problem

The question that arises, then; is how can we implement information and integrated statistical systems in government and corporate business in Arab countries? At the basis of this is the concept of human empowerment. Implementing information and integrated statistical systems in government and corporate business is more than philosophy and technology. We believe that implementing information and integrated statistical systems in government and corporate business can be achieved by having a highly skilled applied statistician to enhance the effectiveness and efficiency of the existing database on the server in the quest to achieve a better tackling and analysis of customer behavior. E-environment has entered our market. Private as well as public institutions have their own websites and they offer around the clock the most up-to-date Services. Most banks, hotels in our countries have already offered a wide range of services through their own websites. An automatic confirmation response e-mail is sent back to customers, it responds to the customer, confirms the receipt of the e-mail, promises a swift answer back. Some hotels and airline companies offer a self checking reservation system. As a customer you are given a chance to enter your check in - check out dates. You can check the availability of the type of room you desire. You can directly check your reservation without the need to call and wait for an answer. The important thing to note here is that implementing information and integrated statistical systems in government and corporate business take more than this for the

purpose of customer tracking, analysis and segmentation. It involves development and implementation of thorough cross-channel solutions including acquisition of new customers, up selling and cross selling of new products and the integration with loyalty and retention programs". (Netways, 2003). Feinberg et all, report that "There were no significant relationships found between e-CRM features and customer traffic as measured by unique audience and audience reach. There were significant associations found between having a chat feature, having spare parts availability, gift certificate availability, having obvious mailing address, having a specific search engine for the site, other links, and a company profile on the Web site (all ps<0.05) and customer satisfaction. While these relationships cannot be considered causal their association suggests a relationship." (Feinberg et all,2002). Finally, it is imperative to mention again that a lot of people may think that implementing information and integrated statistical systems in government and corporate business is a software that they can plug-in, turn it on, identify the most desired customers and get instant customer loyalty. implementing information and integrated statistical systems in government and corporate business is not automation of sales, service or support. In fact, implementing information and integrated statistical systems in government and corporate business cannot be purchased because it is a combination of philosophy, technology and human ability to interact with Web in determining basis of segmentation, creating lifestyle

profiles and improve decision making by using the "what if" analysis of consumer behavior in the e-environment. It is our belief that human empowerment is the missing ingredient in implementing information and integrated statistical systems in government and corporate business to enhance development and advancement in our countries.

Purpose of the Study

The objective of this research is to understand users' behavior and motives in choosing to implement information and integrated statistical systems in government and corporate business? This paper investigates both the usefulness and ease of use as they are the key elements that will affect end users intention to implement information and integrated statistical systems in government and corporate business?

Statement of the Research Problem

This paper attempts to answer this basic question: What are the direct and indirect effects of the explanatory variables to the explained variation in implementing information and integrated statistical systems in government and corporate business?

Theoretical Hypothetical Models

This thesis tests two hypothetical causal models shown below which includes all hypothesized relations to be tested. These models are based on TAM (Technology Acceptance Model) that

is reported differently in previous research (Wang et al, 2003 and Nysveen et al, 2005). It is important to report here that based on data collection and data analysis, this study analyzes and reports only one of these two suggested models after modification.

Internal motives, external motives, and perceived risk affect end users intention to implement information and integrated statistical systems as shown in figure 1. On one hand, consumer behavior theory suggests that customers in their acceptance of new innovative products may have private reasons as well as social reasons (Nysveen et al, 2005). Different motives act to produce intention to implement information and integrated statistical systems. Common motives, in this paper, can be identified via Maslaw's hierarchy of needs. Motives that produce intention to behave (adopt) may represent level two "Needs for Safety". And users perceived ease of use may encourage or delay the intention to implement information and integrated statistical systems. At the third level, of Maslaw's hierarchy "Needs for Belongingness", we find end users that are motivated differently. A segment of users population may implement information and integrated statistical systems in order to satisfy level three and feel that they belong to a group who are leaders in trying new products. At the fourth level, "Needs for Self Esteem" and at the fifth level, "Needs for Self Actualization" of Maslaws' hierarchy of needs, a segment of users population could be motivated differently in their intention to implement information and integrated statistical systems. On the other hand, Wang and his colleagues

state that"According to the technology acceptance model (TAM), perceived ease of use and perceived usefulness are believed to be fundamental in determining the acceptance and use of various IT" (Wang et al, 2003). According to the technology acceptance model (TAM), it is hypothesized that perceived usefulness, perceived ease of use, and perceived credibility affects intention to implement information and integrated statistical systems.

Fig. 1 The effect of perceived risk, internal and external motives on end users intention to implement information and integrated statistical systems in government and corporate business?

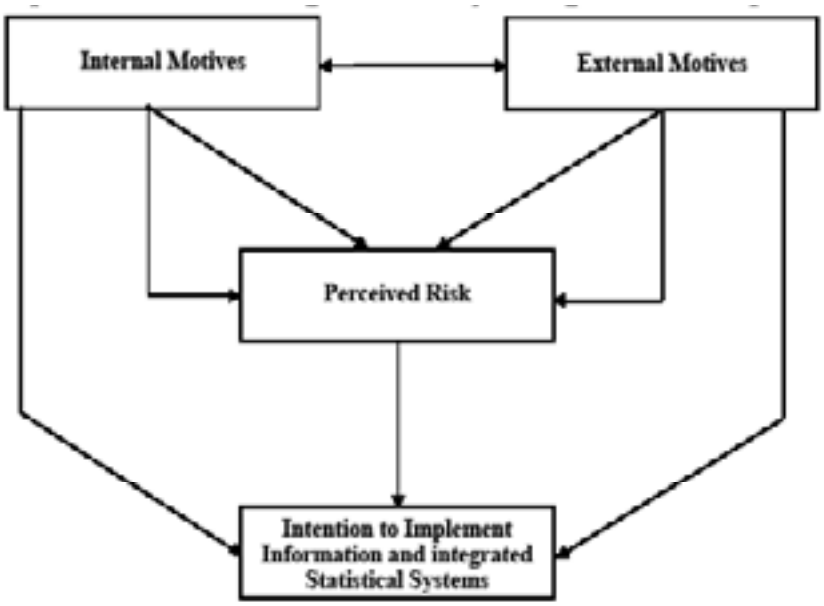

Fig. 2 The effect of perceived risk, internal and external motives on end users intention to implement information and integrated statistical systems in government and corporate business?

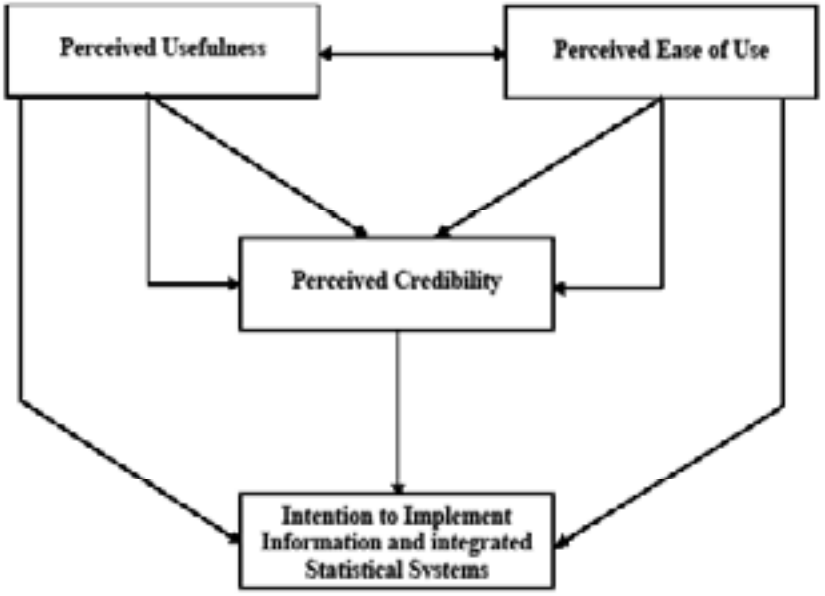

Literature Review

Based on review of literature, implementing information and integrated statistical systems in government and corporate business has gained great attention lately. The main value-adding features of implementing information and integrated statistical systems in government and corporate business include relative advantage, convenience, speed and competence. Rogers' diffusion of innovation theory is a well known model used in explaining user acceptance of new technologies. Rogers

(1962) anticipated a model of the diffusion of innovations that included five product or service characteristics assumed to affect consumer acceptance of new products and services: relative advantage,compatibility,simplicity/complexity,observability,and trialability. Relative advantage is the extent to which customers regard a new product or service as different and better from its substitutes. Compatibility is the degree to which a new product or service is reliable and compatible with customer's beliefs, needs, values, experiences, and habits. Simplicity is the degree to which a new product or service is easy to understand or use. Observability is the degree to which a new product or service is observable and communicable to consumers. Trialability refers to customers' competence to test a new product or service. Alavi and Joachimsthaler (1992) believed that mainly the four important characteristics that determine technology acceptance are cognitive style, personality, demographics, and user-situational variables.

Cognitive style is an expression used in cognitive psychology to explain the way people think, perceive and remember information, or their desired way of using such information to solve problems. Personality refers to the cognitive and affective structure held by persons to facilitate adjustments to events, people, and situations. Roger in 1995 stated that technology or innovation adopters are divided into five classes depending on their speed of uptake: innovators, early adopters, early majority, late majority, and laggards. Previous research has shown that

implementing information and integrated statistical systems in government and corporate business provides an evidence to be beneficial to both end users and firms.

Laforet (2005) wanted to investigate the attitude of users and non users towards electronic banking with respect to technology, security, convenience, prior personal banking experience and the product attributes and reference group's influence. The results showed that security was found to be the most important factor that motivated users adoption of online banking. Main barriers to online banking were perception of risks, computer and technological skills, and traditional cash-carry banking culture. Wan and his colleagues conducted a piece of research in 2005 on customers' adoption of banking channels in Hong Kong; this research showed a positive relation between level of education and adoption of internet banking.

Jaruwachirathanakul and Fink researched in 2005 the internet banking adoption strategies for a developing country in the case of Thailand; this review uncovered many significant conclusions. The result of the study showed that with the exemption of the respondents' age, all moderators had a statistically significant effect on the factors impacting the adoption of internet banking in Thailand. The attitudinal factors that seem to positively influence the adoption of internet banking in Thailand most are "features of the web site" and "perceived usefulness", while the most significant inhibiting factor to adoption is the external environment. Gan et al (2006) conducted research to

study consumers' choices between electronic banking and non-electronic banking in New Zealand. The dependent variable is electronic banking. The results of the study show that service quality dimensions (reliability, assurance, responsiveness) are positively related to consumer's choice of electronic banking.
Amin conducted a research in 2007 to investigate the factors that determine the motives behind using mobile credit card among Malaysia bank customers, as their new way in carrying out payment transactions. This study verifies the suitability of the TAM in foreseeing mobile credit card acceptance in Malaysia. Perceived usefulness is significantly related to usage intentions; that means that bank costumers will make use of mobile credit card when it is useful for payment purpose. It also shows that customers may consider the issue of security and privacy before adoption.

Methodology

Population of the Study and Sample Selection

The researchers in this study did not have access to the names of the population and decided to a convenient but use a very large sample. Two thirds of the 581 respondents (64.2%) had between 5 and 20 years of experience. 55.8% of the respondents were less than 40 years old. 60.1 of the respondents have university education and below while 68% of them speak English. Only 57% of them work for the public sector.

Fig.2 Type of work sector

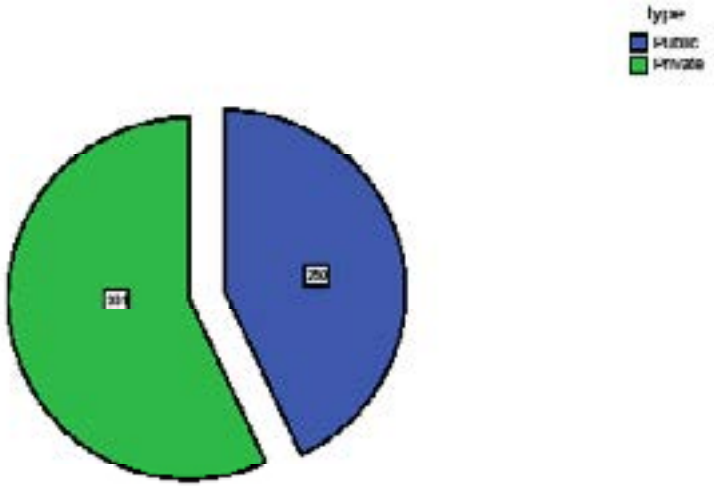

Instrumentation

Based on review of literature, discussion with experts Decision Support Systems the researchers in this thesis constructed a questionnaire using Likert type scale in which each respondent is asked to place himself/herself on a scale from 1 to 5 in which "1" means strongly disagree and "5" means strongly agree on 16 statements measuring attitude towards implementing information and integrated statistical systems. The data for this paper has been collected by means of personal interviews using questionnaire.

Relationships with Demographic Variables

Table 2 shows a relation between age and feelings toward implementing eGovernment at the 0.06 level of significance:

TABLE 2

Crosstab

			age				
			LT 30 Yrs.	30 Thru 40 Yrs.	41 Thru 50 Yrs.	GT. 50 Yrs.	Total
Compared to my friends I seek out online government	SD	Count	5	6	3	2	16
		% within age	2.9%	3.9%	1.7%	2.5%	2.8%
	D	Count	10	10	21	7	40
		% within age	5.8%	6.6%	11.9%	8.8%	6.9%
	N	Count	24	11	34	11	80
		% within age	14.0%	7.2%	19.2%	13.8%	13.8%
	A	Count	72	79	66	39	256
		% within age	41.9%	52.0%	37.3%	48.8%	44.1%
	SA	Count	61	46	53	21	181
		% within age	35.5%	30.3%	29.9%	26.3%	31.2%
Total		Count	172	152	177	80	581
		% within age	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%

Chi-Square Tests

	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
Pearson Chi-Square	20.988[a]	12	.051
Likelihood Ratio	21.402	12	.045
Linear-by-Linear Association	2.742	1	.098
N of Valid Cases	581		

a. 4 cells (20.0%) have expected count less than 5. The minimum expected count is 2.20.

Construct Validity of the Instrument

The SPSS output shows that: the Kaisers-Meyer-Olkin (KMO) measure of sampling adequacy score of 0.796 was well above the recommended level of 0.5. Second, the Bartless test of sphericity was significant (Chi Square = 14071.180, P = 0.000), indicating that there are adequate inter-correlations between the items which allow the use of factor analysis. Principal axis factoring was used as an extraction method and oblique rotation was used as a rotation method. Four factors were extracted using Eigenvalue greater than one criterion. The factor solution accounted for 84.301 per cent of the total variance. The factor factors were easy to label blow . The first factor accounts for 54.6 percent of total variance and is defined by eight statements with factor loadings greater than 0.70. We call factor one "Intention to implement information and integrated statistical systems". The second factor accounts for 14.38 percent of total variance and is defined by four statements with factor loadings greater than 0.70. We call this factor "Feeling". The third factor accounts 8.617 percent of total variance and is defined by two statements with factor loadings greater than 0.70. We call factor three "Ease of use".The fourth factor accounts 6.704 percent of total variance and is defined by two statements with factor loadings greater than 0.70. We call factor four "Quality of support". As shown in Table 3 :

TABLE 3

KMO and Bartlett's Test

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.796
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	14071.180
	df	120
	Sig.	.000

Total Variance Explained

	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation
Component	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total
1	8.736	54.600	54.600	8.736	54.600	54.600	7.886
2	2.301	14.380	68.980	2.301	14.380	68.980	5.427
3	1.379	8.617	77.596	1.379	8.617	77.596	2.640
4	1.073	6.704	84.301	1.073	6.704	84.301	2.558
5	.850	5.310	89.611				
6	.471	2.943	92.554				
7	.390	2.437	94.991				
8	.241	1.508	96.499				
9	.173	1.081	97.579				
10	.140	.873	98.452				
11	.107	.668	99.120				
12	.051	.317	99.437				
13	.036	.223	99.660				
14	.029	.183	99.843				
15	.016	.099	99.942				
16	.009	.058	100.000				

Extraction Method: Principal Component Analysis.

a. When components are correlated, sums of squared loadings cannot be added to obtain a total variance.

Structure Matrix

	Component			
	1	2	3	4
I like to see business implementing Electronic Records Management (ERM) system	.934	.404	-.230	.418
I am planning to use online government even I have never tried it before	.925	.588	-.274	.353
I expect business to implement information and integrated statistical systems in near future	.903	.591	-.346	.186
I like to see businessmen using digital signatures	.902	.379	-.260	.269
I like to see business implementing eCRM -Electronic Customer Relation Management	.893	.589	-.383	.120
Compared to my friends I seek out online government	.891	.341	-.296	.198
I expect government to implement information and integrated statistical systems in near future	.857	.581	-.394	.436
I am planning to implement e-environmental work	.844	.360	-.437	.380
There is a huge market potential for advanced statistical applications in firms	.514	.976	-.176	.202
Government should make considerable investments to take advantage of the new business possibilities offered by wireless technologies	.516	.947	-.116	.171
I am happy because I use a number of m-government services	.437	.936	-.227	.346
Business should make considerable investments to take advantage of the new business possibilities offered by wireless technologies	.300	.931	-.093	.007
It is not hard for me to use Technology in making a better decision	-.216	-.130	.868	-.246
I lack skills in using technology to improve work	.399	.122	-.847	.136
It is hard to implement Decision Support System without having a special quality of support Unit	.947	.196	-.249	.908
It is hard to implement Continuous Data Protection without having a special quality of support Unit	.899	.896	-.398	.768

Extraction Method: Principal Component Analysis.
Rotation Method: Oblimin with Kaiser Normalization.

Results of Path Analysis

Fig. 3 below shows the results of path analysis. Path coefficients which measure the direct effects between variables are shown between parentheses. The highest direct effect goes from "Feelings", the second highest direct effect goes from "Ease of use" to "Implementing information and integrated statistical systems" while the lowest direct effect goes from "quality of support". It is very important to note here that the direct effect of use on implementing information and integrated statistical systems is negative showing the more the systems are difficult then, the less the intention to implement.

Fig.3 Path Analysis Decomposing Relations into Direct and Indirect Effects

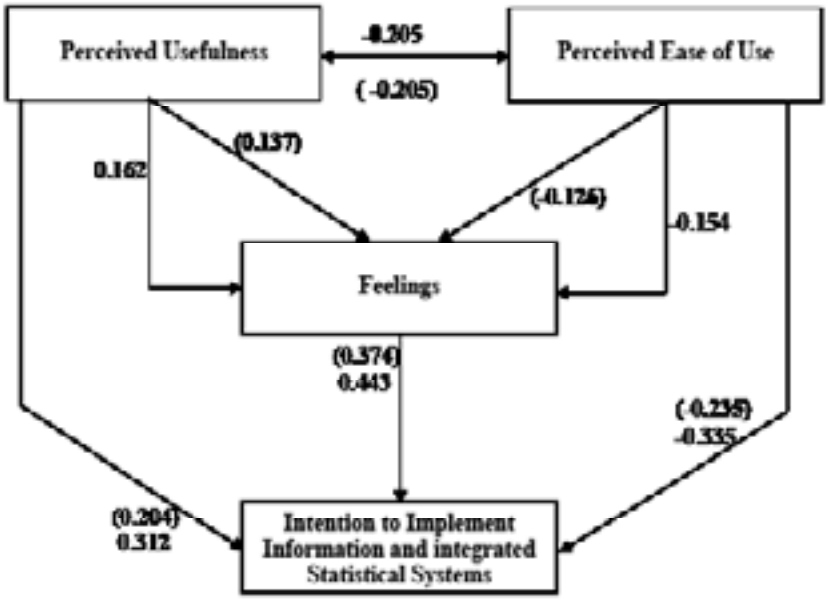

The mathematical model underlying the causal relations that lead to solving the recursive causal model are:

$$Z_1 = \beta_2 Z_2 + R_{1'} \quad (1)$$

$$Z_2 = \beta_1 Z_1 + R_{2'} \quad (2)$$

$$Z_3 = \beta_1 Z_1 + \beta_2 Z_2 + R_{3'} \quad (3)$$

$$Z_4 = \beta_1 Z_1 + \beta_2 Z_2 + \beta_3 Z_3 + R_{4'} \quad (4)$$

$$r_{12} = p_{21} \quad (5)$$

$$r_{13} = p_{31} + p_{32} p_{21} \quad (6)$$

$$r_{23} = p_{31} p_{21} + p_{32} \quad (7)$$

$$r_{41} = p_{41} + p_{42} p_{21} + p_{43} p_{31} + p_{43} p_{32} p_{21} \quad (8)$$

$$r_{42} = p_{41} p_{21} + p_{42} + p_{43} p_{31} p_{21} + p_{43} p_{23} \quad (9)$$

$$r_{43} = p_{41} p_{31} + p_{41} p_{31} p_{21} + p_{42} p_{31} p_{21} + p_{42} p_{32} p_{43} \quad (10)$$

Let us take an example of the computation process, decompose the simple relation between "Ease of use " and "Feelings" into "Direct Effect" and "Indirect Effect" as follows:

R31 = (-0.126) + (-0.205)(0.137)= -0.154

For policy making and for subsequent research, the results of this study suggest that the relationship between the independent variables and the dependent variable are ones of the causal sequence. Most of the relationships between variables are recommended to be further specified and clarified in subsequent research. Having negative true relations between "Ease of Use" and all other variables in the system support our belief that senior management are obliged to have a broader understanding of skills and knowledge needed to translate technology into opportunities.

Since "Intention to use ICT Systems" is related to "Perceived usefulness" and "Perceived ease of use", and respondents feel positive about using ICT then,, it is recommended that such variables to be taken into consideration in studying of what motivate respondents to use ICT and how do they perceive using ICT is imperative. Having negative true relations between "Ease of Use" and all other variables in the system puts more responsibility on senior management in the public and private sectors to help end users adopt ICT systems.

Additional research is needed to identify the influence of security, privacy and culture over the success of ICT deployment and adoption. The findings of the study call for conducting similar studies in different countries (especially in the Arab and Gulf region) to investigate the influence of culture on the customers' behavior and motives in choosing to adopt ICT.

References

- Bourdon Brian,(2003). "What is eCRM?" available at:
http://www.mailsbroadcast.com/ecrm.what-is-ecrm.htm
- Epicenter (we deliver on our promise)
http://www.epicentertechnology.com/faqs/
- Feinberg, R. A., Kadam, R. Hokama, L. and Kim, I. (2002). "The state of electronic customer relationship management in retailing". International Journal of Retail & Distribution Management. Volume: 30 Number: 10 Page: 470 – 481. Available at:
http://fidelio.emerald-library.com/vl=3955620/cl=64/nw=1/fm=html/rpsv/cw/mcb/09590552/v30n10/s3/p470
- Hitech Magazine- Lebanon
http://www.hitekmag.com.lb/ebankingpage32.htm?reload_coolmenus
- Kelley, L. L; Gilbert, D. and Mannicom, R. (2003). "How e-CRM can enhance customer loyalty". Marketing Intelligence & Planning, Volume: 21 Number: 4 Page: 239 – 248. available at:
http://fidelio.emerald-library.com/vl=3955620/cl=64/nw=1/fm=html/rpsv/cw/mcb/02634503/v21n4/s5/p239
- Kumar, B. and Kumar, S. "eCRM the second paradigm shift" available at:
http://www.indiainfoline.com/bisc/nitpr06.html
- Mail Broadcast by Brian Bourdon
http://www.mailsbroadcast.com/ecrm.what-is-ecrm.htm
- Netways (Bring it all together)- Lebanon
http://www.netways.com.lb/esolutions.html
- Taylor, S. A. and Hunter G. L. (2002),. "The impact of loyalty with e-CRM software and e-services" . International Journal of Service Industry Management, Volume: 13 Number: 5 Page: 452 – 474. Available at:
http://fidelio.emerald-library.com/vl=3955620/cl=64/nw=1/fm=html/rpsv/cw/mcb/09564233/v13n5/s3/p452
- Technosoft Information Systems Proffessionals
http://www.tecnosoft-usa.com/ecrm_solutions/ecrm_technical_overview.asp
- Web-enable (a website for stylus systems) "eCRM: Select and manage the most valuable customer relationships" available at:
http://www.web-enable.com/industry/ecrm.asp

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

- Attitude towards customer relation management (CRM) and decision support system (DSS) in Lebanon

- L'attractivité du système fiscal libanais: cas des sociétés offshores et holdings